نجيب صعب

البيئة في وسائل الاعلام العربية

البيئة والتنمية

البيئة

في وسائل الاعلام العربية

نجيب صعب

البيئة في وسائل الاعلام العربية

المنشورات التقنية

البيئة والتنمية

بالتعاون مع

المنتدى العربي للبيئة والتنمية
ARAB FORUM FOR
ENVIRONMENT AND DEVELOPMENT

للمؤلف

المفكرة البيئية، المنشورات التقنية، بيروت، **2006**.
كتاب الطبيعة، المنشورات التقنية، بيروت، **2003**.
يا بيئيي العرب اتّحدوا، المنشورات التقنية، بيروت، **2001**.
البيئة من كارثة الى أخرى، المنشورات التقنية، بيروت، **1999**.
قضايا بيئية، المنشورات التقنية، بيروت، **1997**.
In Pursuit of Agricultural Development, Technical Publications, Beirut, 1996
التنمية الزراعية الريفية، المنشورات التقنية، بيروت، **1995**.
التكنولوجيا الملائمة والتنمية، المنشورات التقنية، بيروت، **1994**.

مؤلف مشارك (Co-author)
خيارات للبنان، دار النهار، بيروت، **2004**
Options for Lebanon, I.B. Tauris, London, 2005

القسم الأول من هذا الكتاب، "البيئة في وسائل الاعلام العربية"، هو صيغة منقحة لدراسة كتبها نجيب صعب بتكليف من الأمانة العامة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع مجلة "البيئية والتنمية". وقد قدمها في "الملتقى الإعلامي العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة" الذي عقد في القاهرة في 28 ـ 2006/11/30. وشارك في جمع مواد الدراسة مراسلو مجلة "البيئة والتنمية" في 18 بلداً عربياً.

البيئة في وسائل الاعلام العربية
Environment in Arab Media

جميع الحقوق محفوظة © **المنشورات التقنية ـ مجلة «البيئة والتنمية»**

ص. ب: **5474 ـ 113**، بيروت، لبنان
هاتف: **321800 ـ 1 (961+)**، فاكس: **321900 ـ 1 (961+)**
بريد الكتروني: envidev@mectat.com.lb

لا يسمح باستنساخ أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزينه في أي نظام كومبيوتر، أو نقله بأي شكل أو وسيلة الكترونية أو ميكانيكية أو استنساخية أو خلافه، دون موافقة مسبقة من الناشر.

الطبعة الأولى، بيروت، **2008**

ISBN 9953-437-21-1

المحتويـــات

مقدمـة 7

الفصل الأول: ملامح الاعلام البيئي العربي 9

الفصل الثاني: اعلام البيئة في الدول العربية 17

الامارات العربية المتحدة 18

السعودية 21

الكويت 24

البحرين 26

عُمان 28

قطر 30

لبنان 32

سورية 34

الأردن 37

العراق 40

اليمن 42

مصر 43

تونس 46

الجزائر 48

المغرب 50

الفصل الثالث: البيئة في الاعلام الاقليمي 53

الفصل الرابع: البيئة العربية على الانترنت 57

المواقع الحكومية 60
وكالات الأنباء والصحف 64
المنظمات غير الحكومية 67
مواقع دولية باللغة العربية 72

الفصل الخامس: الاعلام البيئي والسياسة البيئية 77

ملحق الاعلام البيئي بين النفط والانتخابات الرئاسية 93

حصة البيئة من عائدات النفط 94
أطلبوا التكنولوجيا ولو في الصين 98
دينوصورات على الطرقات العربية 101
البيئة العربية تتقدم... في المؤشرات 104
قانون رادع ومؤسسات فاعلة ووعي 107
نحو تكنولوجيا نظيفة للتنمية العربية 110
تجار الحروب... من البيئة الى الشطرنج 113
ليس البشر أرقاماً وإحصاءات 116
الطاقة النووية في السوق العربية 120
يوم بيروت البيئي الأسود 123
من صناعة البناء الى صناعة التدوير 125
خطط طوارئ... من انفلونزا الطيور الى التلوث النووي 128
نحن مسؤولون إذا ابتلعَنا البحر 131
المسؤولية البيئية قبل مغفرة الخطايا 134
البيئة في مهبّ البرامج الرئاسية 139
آل غور والحقيقة المزعجة 143
مبادرة تضع العرب على خريطة العالم الحديث 146
عالِم في مجلس كافور 150
بالعلم نواجه إسرائيل 153
الهروب من البيئة... إلى الأمام 156

المقدمـــــة

الاعلام البيئي العربي كان موضوع ورقة أعددتُها عام 1987 بتكليف من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقُدّمت إلى اجتماع مشترك مع جامعة الدول العربية في تونس. يبدو أن هذه كانت أول محاولة لعرض الموضوع من منظور شامل، وصولا إلى اقتراحات عملية لادخال البيئة كموضوع جدي في وسائل الاعلام العربية. وحين أصدرتُ مجلة "البيئة والتنمية" عام 1996، حاولت أن أطبّق من خلالها التوصيات التي اقترحتها قبل عشر سنين. فقد وجدت أنه على رغم ازدياد الحديث عن مواضيع البيئة في الاعلام العربي، بقيت المعالجة غالبا سطحية، تكتفي بالعناوين العامة ونقل الأخبار عن الوكالات العالمية، مع الافتقار إلى التحليل والتعليق والمعالجة المعمقة، وشبه غياب للقضايا البيئية المحلية والاقليمية، وقصور في ربط البيئة بالتنمية. ولتوسيع التجربة، عقدت "البيئة والتنمية" اتفاقات تعاون مع عشر وسائل اعلام عربية، مقروءة ومرئية ومسموعة، استطعنا من خلالها إدخال موضوع البيئة إلى صحف وتلفزيونات وإذاعات رائجة، وأحيانا إلى الصفحات الأولى وفي صلب نشرات الأخبار والبرامج الحوارية.

خلال هذه الفترة، اخترتُ ممارسة الاعلام البيئي في التطبيق العملي، وتوقفت عن الكتابة عنه. لكن يبدو أن الورقة التي قدّمتُها عام 1987 بقيت المرجع الوحيد للباحثين في الاعلام البيئي العربي، مع أن الكثير من معلوماتها أصبح قديما لا يصلح لوصف الوضع الحاضر. وكان يزعجني أن أجد في دراسات مكتوبة في القرن الحادي والعشرين مقاطع مأخوذة من ورقتي القديمة، وهي تحوي معلومات عفا عليها الزمن. وكنت دائما أتمنى أن يقوم أحد الباحثين باعداد دراسة جديدة عن الموضوع، لكن ما تم نشره بقي في اطار النصوص العامة.

حين طلبت مني الأمانة العامة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2006 اعداد دراسة جديدة عن الاعلام البيئي العربي، وجدت الفرصة سانحة لعرض الموضوع بالتفصيل ومقارنة التغيرات الحاصلة في عشرين عاما. وبهدف الاستناد إلى معلومات دقيقة من كل بلد، تم توزيع استمارة على مراسلي مجلة البيئة والتنمية في جميع البلدان العربية لجمع بيانات عن موقع البيئة في وسائل الاعلام المحلية. كما جمعنا نماذج من جميع المطبوعات البيئية، وصفحات البيئة وزواياها في الصحف

والمجلات العربية، وأحصينا البرامج التلفزيونية والاذاعية التي تهتم بالشأن البيئي، وحللنا مضمونها. وقد استندت الدراسة إلى معالجة هذه المعلومات وصولا إلى استنتاجات وتوصيات.

وبهدف إعطاء صورة عملية عن مفهومي لمحتوى الاعلام البيئي في التطبيق، أضفت إلى الدراسة ملحقا يحوي افتتاحيات مختارة نشرتُها خلال العامين الماضيين في "البيئة والتنمية" والصحف اليومية المتعاونة معها ومواقع بيئية على الانترنت.

أتمنى أن يسدّ هذا الكتاب فراغا، وأن يفتح الباب أمام دراسات جدية لوضع الاعلام البيئي العربي، كما لممارسة مهنية محترفة، فلا تبقى البيئة موضوعا هامشيا، تنساه وسائل الاعلام حين تشتدّ وطأة المشاكل السياسية والاقتصادية وتحتل صفحاتها وأثيرها وشاشاتها أخبار النزاعات والحروب.

نجيب صعب

الفصل الأول

ملامح الاعلام البيئي العربي

ملامح الاعلام البيئي العربي

من الصعب الحديث عن هوية خاصة للإعلام البيئي العربي، مشابهة مثلاً لهوية الإعلام السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي أو الفني أو حتى الرياضي. فالهوية الإعلامية تتطلب وجود بعض الشروط الأساسية لاعتبارها هوية مستقلة ومميزة، بما فيها أنماط إعلامية احترافية تتعلق بكيفية تقديم الخبر والتحليل، تنطلق من اطار معرفي محدد للقضايا البيئية. كما أنه لا بد من وجود قاعدة من الاعلاميين المحترفين والمدرَّبين والمتخصصين بشؤون البيئة ومن أن يكون لهذا الاعلام القدرة على التأثير في التوجهات العامة. والمهم أيضاً لاستحقاق صفة "الاعلام البيئي" أن تكون هناك وتيرة متواصلة للنشر، وليس مجرد أخبار وتعليقات متفرقة ومتباعدة وغير منتظمة. وفي حقيقة الأمر، فإن هذه العوامل تكاد لا تتوافر في معظم الإعلام العربي حين يتعاطى مواضيع البيئة، بعكس القطاعات الإعلامية الأخرى. كما ترتبط مشكلة الإعلام البيئي العربي بمشكلة الإعلام العلمي عموماً، الذي لا يجد له مكانة واضحة على الساحة الاعلامية العربية.

عام **1987** قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجاً للإعلام البيئي العربي الى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة[1]. ولو كنا اليوم، بعد عشرين سنة، في صدد وضع خطة جديدة، لخرجنا بالتوصيات نفسها. الكثير تغير خلال عقدين من الزمن، فتبدل وجه العالم، وتطورت النظرة الى البيئة والتنمية، وأصبحت البيئة على جدول أعمال الحكومات. وفي حين كنا بالكاد نجد إشارة الى البيئة في الصحافة العربية، وكان علينا استنباط تعابير جديدة للكتابة عن مواضيع لم تعالج من قبل، نجد اليوم أن بعض الصحف العربية قد خصصت صفحات للبيئة، وازداد اهتمامها بتغطية قضايا البيئة والتنمية المستدامة. كما أن

البيئة بدأت تدخل في النشرات الاخبارية لمحطات الاذاعة والتلفزيون العربية، الأرضية بينها والفضائية، وفي بعض البرامج الحوارية والتحقيقات، التي غالباً ما تكون رد فعل على حدث عالمي. لكن معالجة الاعلام العربي لمواضيع البيئة تفتقر إلى المتابعة وتتسم بمحتوى إخباري آني بعيد عن التحليل.

إذا عدنا الى التوصيات التي اقترحناها في مجال الإعلام البيئي العربي منذ عقدين وتبنتها، من حيث هي توصيات، المنظمات الدولية والحكومات والمجالس الوزارية، لوجدنا أن معظمها بقي حبراً على ورق. أما تزايد الاهتمام بالعناوين البيئية في الصحافة العربية فمرده أساساً الى جهد فردي من جهة، وتكاثر الأخبار البيئية في وكالات الأنباء العالمية من جهة أخرى.

وأبرز مظاهر الاخفاق في تنفيذ برنامج إقليمي للإعلام البيئي تكمن في إهمال إقامة قنوات اتصال جدية بين الإعلاميين ومصادر المعلومات البيئية العربية، وعدم إيجاد آلية ثابتة لجمع المعلومات البيئية الاقليمية وتوثيقها وجعلها في متناول الإعلاميين العرب. فما تزال مصادر معلوماتنا الأساسية وكالات الأنباء الاجنبية، في غياب مصدر إقليمي موثوق للمعلومات البيئية[2].

وإذا كانت المشكلة في الماضي قلة الأخبار البيئية، فقد تكون المشكلة اليوم كثرتها. غير أن الأخبار والإشاعات شيء، والمعلومات الموثوقة شيء آخر. ففي خضم هذا الكم الهائل من الأخبار البيئية العالمية، تحول معظم الإعلام البيئي العربي الى نقل مبعثر لأخبار مشتتة غير مترابطة، ينقصها التوثيق والتحليل، فأصبحنا نقرأ عن تغير المناخ والتصحر كأننا نتابع روايات عنترة والزير. ولعلّنا نجد في صحافتنا معلومات عن صحراء أريزونا أكثر مما نجد عن الربع الخالي أو الصحراء التي تمتد بين بيوتنا. وقد سألتْ مذيعة في مقابلة تلفزيونية مرة عن تأثير بيوت الزراعة البلاستيكية (Green houses) على تغير المناخ، بعدما ضاعت في المعلومات المشتتة التي قرأتها بين ظاهرة الدفيئة أو الاحتباس الحراري (Green house effect)

وبيوت الزراعة البلاستيكية (Green Houses)، فاختلط عليها التشبيه، وظنت أن هذه البيوت الزراعية هي سبب الاحتباس الحراري في جو الأرض. هناك تقصير في توفير المعلومات، تتحمل جزءاً كبيراً منه المنظمات المختصة. فالصحافي يحتاج الى معلومات موثوقة وخلفيات علمية لدعم تحقيقاته، وليس الى نشرات ملونة تضم أخباراً اجتماعية مبعثرة وعرضاً لانجازات لم يعرف بها غالباً إلا كتابها. ويبدو أن أفضل ما يطبقه البعض من رسالة البيئة هو إعادة التدوير (re-cycling). غير أنه، في هذه الحال، لا يتعدّى إعادة تدوير الكلام نفسه، الى أن يفقد كل فكرة وكل معنى. لقد طلبنا من منظمة مختصة معلومات جديدة عن موضوع هو في صلب اختصاصها، فأرسلت لنا بعد أسابيع تقريراً قالت إنه الأفضل والأحدث، واكتشفنا أننا نحن وضعناه لهذه المنظمة منذ عشرين سنة[3].

البيئة والتنمية، شهرية مستقلة اقليمية، تصدر شهرياً من بيروت منذ عام 1996

الإعلام العصري إعلام معلومات وتحليل، وليس إعلام مواعظ وافتراضات عبثية. ففي موضوع البيئة تحديداً، تجاوزنا مرحلة إقناع الناس بأهمية الحفاظ على البيئة سليمة الى مرحلة تحديد الأساليب الناجعة لتحقيق هذا الهدف النبيل الذي أصبح مقبولاً. وهذا يعني معاملة البيئة إعلامياً كقضية وليس كأخبار في صفحات النشاطات الاجتماعية أو إشاعات في صحف الإثارة. أما إعادة تدوير الأخبار بلا معلومات جديدة وبلا تحليل موضوعي موثّق فهو يجعل الإعلام اجتراراً ويفقده صدقيته، ناهيك عمّا في هذه الممارسة من استهتار بالجمهور واستخفاف بقدراته ومداركه. والجمهور لا يستمع الى من يتعامل معه بخفة.

البيئة، تصدر كل شهرين عن الهيئة العامة للبيئة، ليبيا

ولئن كان ورود كلمة "بيئة" تزايد آلاف المرات في وسائل الاعلام العربية خلال السنوات العشر الأخيرة، الا أن طريقة التصدي لهذا الموضوع بقيت في معظم الحالات مرتبطة بالخبر وردود الفعل الآنية على تطورات دولية وكوارث. وقد ساهمت المؤتمرات الدولية الكبرى حول البيئة والتنمية، منذ قمة الأرض عام 1992 ومشاركة الدول العربية فيها وتوقيعها على معظم المعاهدات البيئية الدولية التي تمخضت عنها، بتوسع وسائل الاعلام العربية في الكلام عن الموضوع. لكن هذا انحصر غالباً

بصيغة نقل الخبر عن الوكالات الأجنبية، أو بالبيانات عن مشاركة الوفود الرسمية.

وقد وجدت دراسة عن التغطية الصحافية لمواضيع البيئة في البحرين أنه على الرغم من نشر الصحف البحرينية اليومية الست أكثر من 2000 موضوع عن البيئة المحلية عام 2004، فقد انحصر معظمها في نقل الأخبار والأحاديث، وكان 4 في المئة منها فقط في نطاق التحقيقات والمقالات التحليلية والتعليقات[4].

ان ما وجدته هذه الدراسة من البحرين ينطبق على جميع الدول العربية التي شملها استطلاع لمجلة "البيئة والتنمية"[5]، وإن كان لم يُحصِ المواضيع بالأرقام. وقد خرج الاستطلاع بالملاحظات التالية:

1. أقل من عشرة في المئة من الصحافة العربية تخصص محرراً لشؤون البيئة والتنمية المستدامة. والنسبة نفسها من الصحف تخصص صفحة أسبوعية أو دورية أو مساحة محددة لشؤون البيئة.
2. حتى الصحف التي تخصص صفحة دورية للبيئة، تلغيها عند ضغط الأحداث السياسية والاقتصادية والاعلانات، وغالباً ما تصدرها لفترة ثم تتوقف، إما نهائياً أو لتعود بعد شهور أو سنوات. وهذا لا يمكن أن يحصل مع الصفحات الثابتة للسياسة والاقتصاد والرياضة والمجتمع مثلاً.
3. ترتبط كثير من صفحات البيئة في الصحافة العربية بدعم أجهزة البيئة الحكومية، مما يفقدها الحيادية ويجعلها عاجزة عن توجيه النقد إلى هذه الأجهزة.
4. في ما عدا مجلة "البيئة والتنمية"، التي تصدر من بيروت من عام 1996، ليس هناك مجلة عربية اقليمية مختصة بموضوع البيئة، توزع على نطاق واسع في العالم العربي، ويمكن الحصول عليها من منافذ بيع الصحف الرئيسية الى جانب المجلات الاخرى. مع الاشارة الى أن هناك نحو خمسين مجلة ونشرة حول العالم العربي تحمل في عنوانها كلمة "بيئة"، لكن معظمها يصدر عن جمعيات وهيئات حكومية، وتبقى محدودة في محتواها وانتشارها وانتظام صدورها

وحَرفيتها الصحافية. كما أنه لا توجد مجلة عربية علمية محكّمة مختصة بالبيئة.

5. ما تزال مصادر المعلومات المحلية الموثوقة عن قضايا البيئة ضعيفة أو معدومة. لهذا تفتقر معظم المواضيع الصحافية البيئية إلى قوة المعلومات، التي هي أساس الصحافة الحديثة.
6. نسبة مواضيع البيئة في البرامج الحوارية والتحقيقات على القنوات التلفزيونية العربية تقل عن واحد في المئة، في مقابل نحو 10 في المئة على المحطات الأوروربية.
7. شهد عدد المواقع العربية على الانترنت توسعاً ملحوظاً خلال السنوات الخمس الأخيرة، مع أنها لا تقارَن بغيرها في الدول المتقدمة ومعظم دول العالم الثالث. فقد بقي محتوى هذه المواقع ضئيلاً، ومعلوماتها غالباً قديمة لا يتم تحديثها، ومعظمها غير موثقة ويصعب استخدامها كمرجع، حتى حين تكون تابعة لجهات حكومية. وقد لاحظنا أن محتويات معظم مواقع الانترنت العربية عن البيئة تنشر كمواد أولية، بلا تدقيق وتحرير. لكن في بعض مواقع الانترنت العربية هيكلية جيدة لمشروع قابل للتطوير. وتبقى الملاحظة الأساسية افتقار هذه المواقع الى التفاعل مع الجمهور وقلة المستخدمين، إذ ان التعليقات على موادها شبه معدومة.
8. العناوين البيئية التي حظيت بالاهتمام الأكبر في وسائل الاعلام العربية عامة، وقد شملت: الطبيعة والحياة الفطرية، النفايات الصلبة والصحة البيئية، تلوث البحار والكوارث. التلوث الصناعي والتصحر حظيا بأولوية في الاعلام الجزائري. وحظي موضوع المياه بأولوية في سلطنة عُمان والأردن. وكان لافتاً شبه إهمال لمواضيع مثل تلوث الهواء، إلا في حالات الكوارث، وترشيد استهلاك الطاقة، واستخدامات الاراضي، وتنظيم المدن.
9. تزامن صدور التقرير الرابع من الهيئة الدولية لتغير المناخ مع حصول كوارث طبيعية وتقلبات حادة في الطقس في مناطق عربية عدة، أدى الى زيادة اهتمام وسائل الاعلام

العربية بقضية تغير المناخ خلال عام **2007**. وتضاعف هذا الاهتمام مع إعصار جونو الذي ضرب عُمان في منتصف السنة، وفيضانات موريتانيا التي تلته.

لا يمكن تحميل وسائل الاعلام وحدها مسؤولية التقصير في إنتاج إعلام يتصدى لقضايا البيئة والتنمية المستدامة بفعالية. فهذه مرتبطة بحلقات ثلاث، هي:

- دول لديها خطط تنموية وبرامج بيئية.
- قاعدة من البحوث البيئية العلمية.
- جمهور واسع من ملايين المواطنين الذين يحتاجون إلى المعرفة البيئية والانخراط في العمل البيئي والتنموي[6].

الاعلام البيئي الانمائي يربط هذه الحلقات الثلاث، وهو لا يخبر عنها فقط بل يساهم في دعمها وتقويتها. لكن الاعلام لا يمكن أن يعمل في فراغ، والوهن في أية حلقة يضعف الحلقات الأخرى. فلا بد من تكامل جميع حلقات البيئة والتنمية المستدامة للوصول إلى اعلام بيئي متطور. غير أن دور الاعلام البيئي ليس أن يكون مرآة للواقع فقط، بل عليه أن يتحمل في أحد وجوهه دور المنارة، أي أن يفتح الآفاق لتطوير العناصر الأخرى، من خطط بيئية وقاعدة علمية وجمهور مهتم.

ثم ان الاعلام البيئي لا يمكن أن يكون صنفاً قائماً في ذاته يحتمل الهواية، بل هو إعلام محترف تنطبق عليه أساساً الشروط الدقيقة للاعلام. وقد لاحظنا أن البعض يعتبر أن إضافة عبارة "بيئي" يخوله إطلاق صفة الاعلام والصحافة على مطبوعات تصدر بمقياس الهواية، على مستوى البيئة كما على مستوى الصحافة. والاثنان يتطلبان احترافاً. ولم يكن ممكناً أن نتصور اطلاق صفة إعلام وصحافة اقتصادية، مثلاً، على مطبوعات مشابهة تتحدث على هوامش عناوين اقتصادية.

الاعلام الحديث ينطلق من الجمهور ويتوجه إليه، ويعتمد في استمراره على النجاح في استقطاب الجمهور والحصول على دعمه، وإلا لفظته آليات السوق. المشكلة أن كثيراً مما تطلق عليه صفة الاعلام البيئي في العالم العربي هو في الحقيقة نشاطات ريعية، تعتمد على منظمات وحكومات وليس على الجمهور.

الخلاصة أن الاعلام البيئي العربي في بداية الطريق. فهناك اعتراف بأهمية البيئة من أجل التنمية. وهناك اهتمام واضح بمواضيع البيئة في وسائل الاعلام، يعبر عنه تزايد الحديث عن عناوينها. المطلوب تحويل العناوين إلى مواضيع جدية وتحويل صحافة البيئة إلى احتراف.

الفصل الثاني

إعلام البيئة في الدول العربية

نستعرض في هذا الفصل وضع الاعلام البيئي في الصحافة العربية المكتوبة، مع اشارات إلى البرامج المخصصة للبيئة في الاذاعة والتلفزيون، وذلك على المستوى الوطني في الدول العربية. وسنحاول استعراض الوضع على نحو موضوعي، عن طريق وصف المقاربة الاعلامية لمواضيع البيئة في 15 بلداً أمكن فيها رصد متابعات إعلامية بيئية على مستوى الصحافة المنتشرة في الأسواق، مع إشارات سريعة الى تناول البيئة في المطبوعات الدورية المحدودة الانتشار وفي وسائل الاعلام المرئية والمسموعة.

الامارات العربية المتحدة

تكاد البيئة تكون موضوعاً يومياً في وسائل الاعلام الاماراتية، وإن كانت معظم المواضيع ترتبط بمناسبات ونشاطات للهيئات البيئية المتنوعة. وتشكل وكالة أنباء الامارات المصدر الأساسي لأخبار المؤسسات البيئية الحكومية. ولا شك أن الاهتمام بالبيئة والطبيعة في صحافة الامارات العربية المتحدة يحمل بصمة رئيس الدولة الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي كان يعشق الطبيعة ويملك نظرة متطورة إلى العلاقة بين البيئة والتنمية. وبسبب الاهتمام الشخصي للشيخ زايد، احتلت البيئة في حالات متعددة صدر الصفحات الأولى لصحافة الامارات. وقد يكون الشيخ زايد رئيس الدولة العربي الوحيد الذي أدلى بحديث مطول، حصره بالبيئة والطبيعة، لمطبوعة مختصة بالبيئة[7].

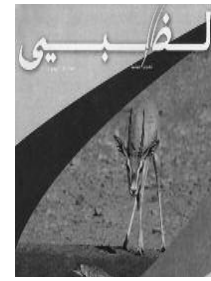

الظبي، فصلية عن هيئة البيئة، أبوظبي، الامارات

شؤون بيئية، فصلية عن جمعية أصدقاء البيئة، أبوظبي، الامارات

البيئة والمجتمع، شهرية عن جائزة زايد للبيئة، دبي، الامارات

الصحافة اليومية الأكثر انتشاراً في الامارات، بالعربية والانكليزية، تنقل أخباراً عن مواضيع بيئية في صفحاتها المحلية، وإن كانت جريدة "الخليج" هي الوحيدة التي تخصص صفحة أسبوعية للبيئة. وتتميز "الخليج" بتخصيص محررين من قسم المحليات لمتابعة قضايا البيئة يومياً. وهي تنشر في ملحق يوم الجمعة تحقيقات مصورة عن الطبيعة. وكانت جريدة "الاتحاد" الحكومية، التي تصدر في أبوظبي، قد خصصت لبضع سنوات محرراً يعنى بشؤون البيئة، وتميّزت بنشر تحقيقات كشفت عن مشاكل بيئية تواجه الامارات. ونشرت جريدة "البيان" التي تصدر في دبي في نهاية التسعينات ملحقاً باسم "عالم البيئة"، بالتعاون مع جائزة زايد، ما لبثت أن أوقفته.

وعلى الرغم من الكلام اليومي عن مواضيع البيئة في الاعلام الاماراتي، فهو يبقى في معظمه على شكل أخبار وبيانات عن نشاطات وبرامج، ويفتقر عموماً إلى المقالات التحليلية، خاصة في ما يتعلق بالأثر البيئي لبعض المشاريع العمرانية الكبرى.

كثير من هيئات البيئة الاماراتية تصدر مطبوعات دورية.

فجائزة زايد الدولية للبيئة تصدر مجلة "البيئة والمجتمع" شهرياً بالعربية والانكليزية، نصفها يعرض لعناوين بيئية عامة، والنصف الآخر يحوي أخباراً وعناوين يمكن إدراجها في تصنيف المنوّعات.

الهيئة الاتحادية للبيئة تصدر مطبوعة فصلية باسم "الامارات والبيئة"، معظمها تعرض المناسبات والمؤتمرات التي شاركت فيها الهيئة أو نظمتها. كما تعرض بعض الاتفاقات الدولية والقوانين الاتحادية المرتبطة بالبيئة.

الامارات والبيئة، فصلية عن الهيئة الاتحادية للبيئة، الامارات

البيئي الصغير، دورية عن بلدية أبوظبي

وبدأت هيئة البيئة في أبوظبي إصدار مطبوعة فصلية باسم "الظبي"، بالعربية والانكليزية، في إخراج أنيق ومادة إعلامية منتقاة. وتتميز "الظبي" بأنها تقدم فعلاً ما ينتظره القارئ منها، كنشرة إخبارية صادرة عن هيئة بيئية رسمية. وعلى الرغم من مستواها الصحافي الرفيع، فهي تسمي نفسها "نشرة إخبارية"، وتقدم بالفعل عرضاً مفصّلاً عن نشاطات هيئة البيئة وبرامجها. وللهيئة موقع جيد على الانترنت، يقدم معلومات عن برامجها ونشاطاتها، إضافة إلى أخبار البيئة في أبوظبي (www.ead.ae). وتصدر بلدية أبوظبي نشرة دورية باسم "البيئي الصغير"،

موجهة للأطفال وتوزع مجاناً، معظم صفحاتها رسوم من الأطفال، مع القليل من التعليقات والمادة المكتوبة.

بعض الجمعيات البيئية الاماراتية تصدر مطبوعات دورية، منها "شؤون بيئية" الفصلية عن جمعية أصدقاء البيئة، و"جريدة النفايات" التي تصدرها مجموعة الامارات للبيئة، كرسالة شهرية مطبوعة وإلكترونية. وتتميز هذه النشرة بعرضها الواضح والمستمر لنشاطات الجمعية التي تصدر عنها وبرامجها، وهي موجهة أساساً إلى الجهات الراعية: (www.eeg-uae.com) .

جريدة النفايات، نشرة دورية عن مجموعة الامارات للبيئة، دبي، الامارات

على الرغم من اهتمام الصحافة الاماراتية المكتوبة بالبيئة، فما برحت التغطية التلفزيونية والاذاعية محصورة بأخبار المناسبات وبعض التحقيقات عن الطبيعة والحيوانات البرية. ويلاحَظ أن الاعلام الاماراتي يركز على الطبيعة والحيوانات البرية والنفايات والتدوير، في حين لا تلقى مواضيع هامة مثل ترشيد استخدام الطاقة والمياه واستخدامات الأراضي وتنظيم المدن الاهتمام الكافي.

السعودية

تبرز في الاعلام البيئي السعودي صفحتان مخصصتان للموضوع تصدران في جريدتين يوميتين، واحدة أسبوعية في جريدة "الاقتصادية"، والثانية يومية في جريدة "عكاظ". وهناك مجلتان فصليتان تتناولان شؤون البيئة والطبيعة، تصدران عن هيئتين حكوميتين. وتخلو البرامج التلفزيونية والاذاعية من حلقات بيئية خاصة، ما عدا التغطية العادية لأخبار البيئة العالمية والنشاطات والبيانات السعودية الرسمية، التي تنقلها وسائل الاعلام السعودية المرئية والمسموعة والمقروءة، عن وكالة الأنباء السعودية في معظم الحالات. ويتوسع نطاق التغطية خلال المؤتمرات والمناسبات المعنية بمواضيع البيئة والتنمية.

صفحة البيئة في جريدة "الاقتصادية" أسبوعية، تصدر كل يوم أحد، وقد بدأت الصفحة في الصدور مطلع عام 2005. للصفحة مشرف خاص على التحرير، وموضوعاتها بيئية شاملة.

صفحة البيئة في جريدة الاقتصادية السعودية

سنعرض لهذه الصفحة بشيء من التفصيل، لأننا نعتقد أنها تمثل نموذجاً جيداً لتناول موضوع البيئة في الصحافة اليومية. تركز الصفحة في مقالها الرئيسي على قضية أو مشكلة بيئية محلية، وتولي اهتماماً خاصاً للتجارب البيئية الناجحة لدى مختلف القطاعات الاقتصادية، كما تتناول بعض القضايا الاقليمية والعالمية.

تعتمد الصفحة البيئية في "الاقتصادية" في موادها التحريرية على المراسلين العاملين في الجريدة، الى جانب الاستفادة من الشكاوى والاقتراحات التي ترد الى الجريدة من

قبل القراء حول المشاكل البيئية، وكذلك بعض الأخبار البيئية اليومية، سواء أكانت محلية أم إقليمية أم عالمية، وتطويرها إلى تقارير وتحقيقات صحافية.

كما أن التقارير اليومية التي لها علاقة بالبيئة ليست حكراً على صفحة البيئة، بل يمكنها أن تنشر في أقسام صفحات الجريدة الأخرى، ما لم تكن هذه التقارير خاصة وقابلة للتأجيل الى حين موعد صدور صفحة البيئة. ويتم إعداد هذه المواضيع يومياً من خلال المشرف على صفحة البيئة، وإن تم نشرها في أقسام المحليات أو التحقيقات أو حتى الشؤون الاقتصادية والدولية.

الوضيحي، فصلية عن الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها، السعودية

والتجربة البيئية البارزة الأخرى في الصحافة اليومية السعودية هي جريدة "عكاظ"، التي تصدر صفحة شبه يومية بعنوان "الصحة والبيئة"، موضوعاتها صحية بالدرجة الأولى، في حين تأتي الموضوعات البيئية في المرتبة الثانية. وتعتمد الصفحة في موادها التحريرية على مراسلي الجريدة في المناطق، والتقارير الرسمية والدراسات والأخبار البيئية التي ترد عبر الوكالات.

وتصدر في السعودية مجلتان فصليتان متخصصتان بالبيئة والطبيعة. "الوضيحي" بدأت بالصدور عام **1996** عن الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها. وقد شهدت هذه المجلة منذ عام **2005** قفزة في الشكل والمضمون، إذ بدأت تصدر بإخراج أنيق ومواضيع متنوعة، تركز في معظمها على الطبيعة والحياة الفطرية. ومع أن المجلة موجودة في بعض مراكز البيع السعودية، إلا أنه يتم توزيع معظم نسخها مجاناً. أما المجلة الفصلية السعودية الثانية فقد بدأت بالصدور عام **2003** عن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة تحت اسم "البيئة والتنمية"، وتوزيعها مجاني أيضاً داخل السعودية. ومن اللافت دخول كثير من المواضيع العامة ذات الصفة الآنية في صفحات مجلات فصلية، على حساب المواضيع التحليلية المعمقة عن قضايا تهمّ الجمهور. كما يلاحَظ أن بعض المجلات التي تصدر عن هيئات رسمية أو عامة تكاد تفتقر إلى عرض وافٍ لأخبار هذه

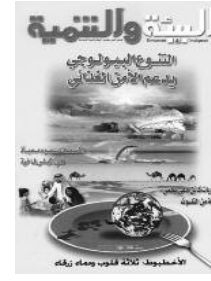

البيئة والتنمية، فصلية تصدر من عام 2003 عن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، السعودية

الهيئات نفسها ونشاطاتها وبرامجها، بينما هذا هو ما ينتظره القارئ أولاً من مطبوعة تصدر عن هيئة مختصة.

وتبرز في القطاع السعودي الخاص نشرة فصلية بعنوان "نافذة البيئة"، يصدرها نادي الصافي لأصدقاء البيئة (التابع لشركة الصافي للألبان). وتقتصر مواضيعها على النشاطات البيئية لنادي الصافي، ويتم توزيعها خلال حملات النظافة والمناسبات التي يشارك فيها أو ينظمها.

ويَعتبر علي العنزي، مسؤول صفحة البيئة في جريدة "الاقتصادية" السعودية، أن "وضع الاعلام البيئي في السعودية لا يضاهي التطور الذي حصل في مناحي الاعلام الأخرى. وتكاد تغطيتها تقتصر على الحياة الفطرية والنفايات، مع إهمال ملحوظ لعلاقة البيئة بالتنمية. ومعظم وسائل الاعلام تدير ظهرها للبيئة وتطلب من كل من يكلمها، حتى لو كان مراسلاً من الشمس أو القمر، أن يدفع لها ثمن الاعلان"[8].

الكويت

ازداد الحديث عن موضوع البيئة في الصحافة الكويتية منذ منتصف التسعينات، حين بدأ الاهتمام بالآثار البيئية المتواصلة التي تسبَّب فيها الاجتياح العراقي والحرب التي تلته. في الفترة الأولى تركَّز انتباه الاعلام على تلوث الهواء نتيجة حرائق آبار البترول وتلوث البحر والشواطئ بسبب التسربات النفطية. لكن مشكلة التلوث الاشعاعي باليورانيوم المستنفد بقيت غائبة عن الاعلام الكويتي حتى بعد عام 2000، عندما انطلق إلى العلن الحديث عن الأخطار الاشعاعية في منطقة البلقان، خاصة في محيط الآليات المصفحة المضروبة.

علوم وتكنولوجيا، شهرية عن معهد الكويت للأبحاث العلمية

الصحافة الكويتية تنشر الكثير من المواضيع البيئية، لكن معظمها أخبار مناسبات وأحداث. وتكاد النفايات وتلوث البحر والشواطئ والتلوث الصناعي تستقطب معظم المادة البيئية في الاعلام الكويتي. ومع أنها لا تخلو من التحقيقات المثيرة أحياناً، إلا أن الصحافة الكويتية تفتقر إلى التعليق والتحليل البيئي، على الرغم من هامش الحرية الواسع الذي تتمتع به. والسبب الرئيسي يعود إلى ندرة الصحافيين المختصين بالشأن البيئي.

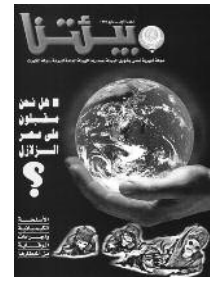
بيئتنا (شهرية متوقفة)، عن الهيئة العامة للبيئة

جريدة "القبس" تنشر ملحقاً بيئياً أسبوعياً من صفحتين بعنوان "بيئتنا حياتنا". وهو يتضمن تحقيقات وندوات ومقابلات، في حين تُنشَر الأخبار البيئية في صفحات الجريدة اليومية المحلية. كما تَنشر جريدة "الأنباء" صفحة بيئية بصورة متقطعة. وفي ما عدا هاتين الصحيفتين، ليس في الصحف الكويتية الأخرى صفحات دورية للبيئة. وليست هناك برامج بيئية ثابتة في التلفزيون والاذاعة.

البيئة، شهرية عن الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت

وتنشر مجلة "العربي" الشهرية، التي تصدر في الكويت وتوزع في جميع أنحاء العالم العربي، زوايا ومواضيع عن الطبيعة والبيئة على نحو متواصل. كما أن مجلة "علوم وتكنولوجيا"، التي تصدر شهرياً عن معهد الكويت للأبحاث العلمية، تفرد مساحة في معظم أعدادها لمواضيع بيئية. وتخصص مجلة "المجرَّة" الصادرة شهرياً عن النادي العلمي

الكويتي صفحات لمواضيع بيئية عامة.

وتتميز وكالة الأنباء الكويتية (كونا) بإدخالها "الصحة والبيئة" كعنوان بين مواضيع البحث، يتم رفده بالأخبار على نحو مستمر.

الهيئة العامة للبيئة في الكويت بدأت عام **1998** إصدار نشرة شهرية باسم "بيئتنا"، ما لبثت أن توقفت. والجمعية الكويتية لحماية البيئة تصدر مجلة دورية بعنوان "البيئة"، يركز محتواها على الأخبار والمنوعات. وكانت الجمعية قد بدأت تجربة بيعها في المكتبات العربية قبل سنوات، ثم عادت الى توزيعها مجاناً في الكويت، لعدم قدرتها على إيجاد مكان منافس بين المطبوعات الصحافية. وتصدر عن المنظمة الاقليمية للبيئة البحرية في الكويت مطبوعة دورية تحوي أخبار الهيئة باسم "نشرة البيئة البحرية". وهي تقدم عرضاً مفصّلاً وواضحاً لنشاطات الهيئة الاقليمية وبرامجها وأخبارها.

وفي عام **2005** بدأت "جماعة الخط الأخضر الكويتية"، وهي مجموعة بيئية مستقلة، إصدار نشرة دورية مطبوعة باسم "الخط الأخضر". وعدا عن أخبار المجموعة، تتميز النشرة بطرحها بعض المشكلات البيئية المحلية بجرأة، من بينها حملة على التلوث من صناعة النفط. وللجماعة موقع بالعربية على الانترنت، يحوي أخباراً ومقالات ومقابلات وتعليقات. لكن تحديث الموقع توقف منذ بداية عام **2007** (www.greenline.com.kw).

وتقول غاده فرحات، محررة صفحة البيئة في جريدة "القبس"، ان الاهتمام بالقضايا البيئية "ما زال ضعيفاً، وينقص المسؤولين الجرأة في توفير المعلومات التي يحتاجها الصحافيون. كما ان وسائل الاعلام تضع البيئة بين الأولويات فقط عندما تكون هناك قضية ساخنة، مثل نفوق الأسماك أو حوادث التلوث الطارئة"[9].

البيئة البحرية، فصلية عن المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية

الخط الأخضر، نشرة فصلية عن جماعة الخط الأخضر، الكويت

صفحة البيئة في جريدة القبس

البحرين

بين الصحف اليومية الست التي تصدر في البحرين، أربعاً منها بالعربية واثنتين بالانكليزية، تخصّص واحدة فقط صفحة أسبوعية للبيئة. غير أن المواضيع البيئية، وخاصة الأخبار، تنشر باستمرار في الصحف البحرينية، وأحد الأسباب وجود المكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المنامة، ما يوفر مصدراً سهلاً للأخبار البيئية.

قد تكون رسالة الماجستير التي قدمتها الباحثة مها محمود صباغ إلى برنامج الادارة البيئية في جامعة الخليج العربي عام 2005، بعنوان "أولويات قضايا البيئة المحلية في الصحافة البحرينية"، الدراسة الموثقة الأولى من نوعها التي تبحث الاتجاهات البيئية في الصحافة العربية بتفصيل وتحليل علمي[10]. وقد وجدت الدراسة أن جريدة "أخبار الخليج" احتلت المرتبة الأولى في تغطية قضايا البيئة المحلية (27%)، تليها مباشرة جريدة "الأيام" (26%)، ثم الوسط (17%). وتتبعها الصحيفتان الصادرتان بالانكليزية وصحيفة "الميثاق"، بنسب تتراوح بين 6% و14%. وقد نشرت الصحف الست 2014 موضوعاً عام 2004 ذات ارتباط بالبيئة المحلية.

بيئة البحرين، فصلية عن الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية

ووجدت الدراسة أن البيئة البحرية والساحلية احتلت صدارة اهتمامات الصحافة البحرينية (27%)، تليها استخدامات الأراضي (12%)، ثم المياه وإدارة المخلفات والنفايات. ولوحظ أن الصحافة البحرينية أغفلت مسألتين مهمتين هما الهواء وعلاقة السياحة بالبيئة.

ولاحظت الدراسة أن 42% من المواضيع تم طرحها بصيغة ايجابية، فيما طرح 32% بصيغة محايدة، وتم عرض 26% من المواضيع بصيغة سلبية. وتركز التقييم السلبي في عرض القضايا البيئية المحلية في جريدة "الوسط"، التي تعتبر معارضة. كما أن معظم الموضوعات البيئية الصحافية نُشرت في قالب أخبار (84%)، يليها رسائل القراء (6%)، فالحديث الصحافي (5%). وجاءت المقالات التحليلية والتحقيقات

والتعليقات، مجتمعة، في المرتبة الأخيرة بنسبة 4%.

هذا يبين اعتماد معظم الصحف البحرينية على الأخبار، خاصة الاستقبالات والزيارات والمناسبات البيئية، وما يرد في بيانات إعلامية جاهزة، أكثر من اعتمادها على التحقيقات المعمقة والتعليقات والمقالات التحليلية. دراسة الباحثة الصباغ يجب تكرارها في المؤسسات الأكاديمية في دول المنطقة الأخرى، مع الاشارة إلى أهمية قياس مدى أثر الاعلام البيئي في اتجاهات الرأي العام وفي السياسات البيئية الحكومية.

صفحة البيئة الأسبوعية التي تنشرها جريدة "أخبار الخليج" منذ عام 1990، مع توقف لبعض الفترات، قد تكون الأكثر استمراراً في الصحف العربية. وهي تحوي مقالات ومواضيع وأخباراً محلية وعالمية، مع زوايا للأطفال والأسرة. ويحررها زكريا خنجي، مدير العلاقات العامة والاعلام البيئي في الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية. كما تنشر جريدة "الأيام" تحقيقات بيئية دورية عن قضايا البيئة والتنمية العربية والعالمية، في اطار اتفاق تبادل إعلامي مع مجلة "البيئة والتنمية".

وتصدر الهيئة العامة مجلة فصلية بعنوان "بيئة البحرين"، توزع مجاناً. وهي تحوي أخبار الهيئة ونشاطاتها إلى جانب مواضيع مختارة أخرى.

وتبث الاذاعة البحرينية برنامجين أسبوعيين عن البيئة: الأول بعنوان "البيئة والمجتمع"، والثاني عن "كائنات البحرين الفطرية". والاثنان من اعداد زكريا خنجي.

على الرغم من اتساع الكلام عن العناوين البيئية في وسائل الاعلام البحريني، تبرز الحاجة إلى عدم الاكتفاء بالأخبار، والتركيز أكثر على التحقيقات والمقالات التحليلية. ويقول زكريا خنجي ان "الضعف في هذا المجال يعود أساساً إلى ندرة الصحافيين المختصين بشؤون البيئة".

عُمان

تحتل البيئة موقعاً مميزاً في وسائل الاعلام العُمانية، في انعكاس واضح للاهتمام الحكومي والحس الجماهيري. وفي حين تخصص جريدة يومية واحدة من الجرائد الست التي تصدر في عُمان صفحة أسبوعية ثابتة للبيئة، فإن الموضوعات البيئية حاضرة بقوة في مضامين الصحف اليومية والدوريات الأخرى، سواء على مستوى القضايا والأخبار البيئية المحلية أو الاقليمية أو الدولية.

"عُمان"، وهي أول جريدة حكومية تصدر في السلطنة، تنشر صفحة أسبوعية مختصة بالبيئة، بالتعاون مع وزارة البلديات الاقليمية والبيئة وموارد المياه، كل يوم أربعاء. وهي تحوي أخباراً وتقارير وتحقيقات مصورة، محلية وخارجية. وتصدر عن الوزارة مجلة فصلية بعنوان "الانسان والبيئة"، تغطي نشاطات الوزارة وبرامجها، اضافة إلى بعض أخبار البيئة العربية والدولية. ويصدر معها ملحق تعليمي بيئي للأطفال. وهي توزع مجاناً.

البلديات الاقليمية والبيئة، فصلية، عُمان

ويعرض التلفزيون العُماني برنامجاً أسبوعياً بعنوان "معاً لحماية البيئة"، السابعة من مساء كل ثلاثاء، بالتعاون مع الوزارة أيضاً. والبرنامج حواري يستضيف شخصيات تتحدث في مواضيع بيئية متنوعة، ويتخلله مسابقات عن قضايا البيئة. وتبث الاذاعة العُمانية برنامجاً أسبوعياً بعنوان "البيئة والحياة"، في الحادية عشرة من صباح كل سبت، مدته ساعة، يتضمن أخباراً وتحقيقات ومقابلات. ويلفت موقع عُماني ممتاز على شبكة الانترنت يديره مشروع إعادة توطين المها، عنوانه www.oryxoman.com .

ويعلق الكاتب الصحافي العُماني محاد بن أحمد المعشني "أن الصفحة الأسبوعية التي تتعاون فيها جريدة "عُمان" مع وزارة البلديات الاقليمية والبيئة وموارد المياه، وكذلك البرنامج التلفزيوني "معاً لحماية البيئة" والبرنامج الاذاعي "البيئة والحياة"، تعبّر عن سياسات وآراء الوزارة تجاه القضايا البيئية.

لذلك يمكن القول ان هذه الأنشطة الاعلامية البيئية هي إعلام رسمي. أما ما يُطرح من موضوعات بيئية في الصحف اليومية والمجلات الأخرى، فهي تمثل وجهة نظر الكاتب أو المطبوعة، وقد تنسجم مع وجهة النظر الرسمية أو تختلف معها".

ويعتبر المعشني أن "البيئة والمشكلات البيئية لم تعالج في وسائل الاعلام العُمانية بالصورة التي قد يطمح إليها أنصار البيئة. والسبب يعود الى الكثير من المعوقات: أولها ندرة الصحافيين المتخصصين في القضايا البيئية، لأنه لا توجد صحيفة أو مطبوعة عُمانية لديها محرر أو كاتب يحمل هذا التوصيف الوظيفي، وثانياً لأن الشفافية في الموضوعات البيئية غير متوفرة بالحدود المطلوبة لانسياب المعلومات إلى وسائل الإعلام، التي تعتمد على دوائر العلاقات العامة والاعلام الرسمية للحصول على معلومات جاهزة".

ويميز المعشني بين "الاعلام الحديث الذي يعتمد على الجمهور، فينطلق منه ويتوجه إليه، والمؤسسات الرسمية التي تدار بالاسلوب الريعي"[11].

قطر

في ما عدا برنامج "أنت والبيئة" الأسبوعي على الاذاعة القطرية، تكاد وسائل الاعلام في قطر تخلو من صفحات وفقرات مخصصة للبيئة. يُعِدّ هذا البرنامجَ الاذاعي المجلسُ الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية بالتعاون مع إذاعة قطر، وهو يتضمن أخبار المجلس ونشاطاته، إلى جانب لقاءات وتحقيقات لمواضيع بيئية عامة وتغطية المناسبات البيئية. وبالتعاون مع مجلس البيئة أيضاً، يعرض تلفزيون قطر من وقت الى آخر رسائل وفقرات خاصة بالبيئة، لكنه أوقف برنامجاً أسبوعياً مختصاً بالبيئة كان يعرضه. ويبدو أن الاهتمام بموضوع البيئة في الاذاعة والتلفزيون غالباً ما يتوقف على دعم مؤسسات البيئة الرسمية، ولا يتم التعاطي معه كمادة إعلامية تهم المشاهدين.

بدأت جريدة "الشرق" القطرية عام 1996 إصدار صفحة بيئية، ما لبثت أن أوقفتها. لكنها تابعت نشر مواضيع وتحقيقات بيئية مختارة في نطاق اتفاق التبادل الاعلامي القائم بينها وبين مجلة "البيئة والتنمية". وبين 1999 و2005، نشرت جريدة "الراية" صفحة بيئية أسبوعية.

ومع أن الصحف القطرية تخلو حالياً من الصفحات البيئية المتخصصة والمحررين المتفرغين لشؤون البيئة، إلا أنها تنشر الكثير من الأخبار والتحقيقات التي ترتبط في معظمها بنشاطات المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية. وقد أحصى المجلس 500 خبر ومقال في الجرائد القطرية الثلاث (الشرق، الراية، الوطن) تم فيها ذكره عام 2005.

ووفْق أحمد حسين عبدالرحمن، المستشار الاعلامي للمجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية في قطر، فإن "وسائل الاعلام القطرية عامة تكتفي بالمعلومات والأخبار والتحقيقات التي تصلها جاهزة من الهيئات البيئية، ونادراً ما يكلف الصحافي نفسه عناء البحث عن قضية أو مشكلة بيئية تهم الناس لمعالجتها بعمق وتفصيل". ويدعو عبدالرحمن إلى ضرورة "مساهمة الاعلام في تشكيل رأي عام بيئي، عن طريق

تكثيف معالجة القضايا البيئية وإشراك الجمهور في التواصل
الاعلامي حول شؤون البيئة".

لبنان

قد تكون "النهار" أول جريدة عربية خصصت صفحة يومية للبيئة، وذلك منذ عام 1997، لكنها جمعتها مع التراث. وغالباً ما تطغى مواضيع التراث والآثار على البيئة في هذه الصفحة، التي كان من الأفضل جمعها مع التنمية بدل التراث. وتغيب الصفحة خلال الأحداث السياسية والأمنية الكبرى، لتخلي مكانها لما يعتبر أكثر آنيّة وإلحاحاً. وقد خصصت جريدة "المستقبل" صفحة أسبوعية للبيئة منذ صدورها عام 1999. كما تنشر "السفير" صفحة بيئية أسبوعية، تجمع التحليل مع الخبر وتتميز بالمتابعة. ويشرف على الصفحات البيئية في هذه الصحف الثلاث محررون متفرغون. وإذا كانت الصفة الاخبارية تطغى على صفحة البيئة في "النهار"، فالتعليق والرأي يطغيان على صفحتي "المستقبل" و"السفير". وكان الدكتور جورج طعمة قد بدأ منذ1972 نشْر مقالات متواصلة عن مواضيع البيئة من منظور الطبيعة في صفحات "النهار" الثقافية، مما قد يعتبر من بدايات الاعلام البيئي العربي المتخصص.

وتكلِّف معظم الصحف اللبنانية الأخرى، بالعربية والفرنسية والانكليزية، محررين من قسم الشؤون المحلية عادةً متابعة المواضيع البيئية. وقد قدم التلفزيون اللبناني لثلاثة مواسم (1997، 1998، 1999) برنامجاً أسبوعياً من إعداد مجلة "البيئة والتنمية" بعنوان "نادي البيئة"، كان على شكل مجلة تلفزيونية من فقرات: أخبار وقضايا ومقابلات وتحقيقات وتوعية وشكاوى الناس ورحلات في الطبيعة. وإذ توقف البرنامج بعد 39 حلقة، إثر إفلاس التلفزيون الرسمي، لم تقْدم أية محطة أخرى على تبني برنامج بيئي أسبوعي مشابه. ويستمر التلفزيون الحكومي في إعادة عرض الحلقات القديمة حتى اليوم[12].

ومن أبرز البرامج الاذاعية المختصة بالتوعية البيئية "البيئة بيتك"، الذي تقدمه رفا مرعي اسبوعياً على "اذاعة النور" منذ عام 1997. وهو بصيغة مجلة منوعة، تحوي فقرات من التحقيقات

البيئة والتنمية، شهرية تصدر من بيروت منذ 1996 وتوزع في جميع البلدان العربية

والأخبار والمعلومات.

وتبث إذاعة "صوت لبنان" الخاصة، منذ عام 2004، برنامجاً أسبوعياً لشكاوى الناس البيئية على الهواء مباشرة، التي يجيب عليها اختصاصيون وتحال الى المسؤولين للمعالجة.

وتعد البرنامج خدمة الخط البيئي الساخن، "بيئة على الخط"، التي تديرها مجلة "البيئة والتنمية".

صفحة البيئة والتراث في جريدة "النهار"

وفي حين يُدخل تلفزيون "المستقبل" فقرات بيئية متنوعة من ضمن برامج الأطفال، فقد خَصصت "الفضائية اللبنانية" مراسلين لمتابعة القضايا البيئية ضمن النشرات الاخبارية، كما دأت في صيف 2007 تضمين نشرات الطقس ضمن الأخبار الرئيسية تعليمات حول العمل الشخصي للمساعدة في الحد من تغيّر المناخ. وكان إدخال القضايا البيئية كعنصر ثابت في نشرات الأخبار التلفزيونية قد بدأ مع محطة "إم. تي. في." عام 1998، قبل إيقافها عن العمل عام 2002 وانتقال معظم مراسليها الى الفضائية اللبنانية. واحتلت مواضيع البيئة الموقع الرئيسي في نشرة أخبار إم. تي. في. لعشرات المرات، خاصة في مواضيع المقالع والكسارات والتلوث من مصانع للكيماويات والاسمنت في شمال لبنان.

ومع أن مجلة "البيئة والتنمية" تتوجه الى جمهور إقليمي في الدول العربية كافة، فإن صدورها من بيروت ووجود مكاتبها الرئيسية فيها ساهم في إطلاق نهضة بيئية واسعة النطاق في المدارس اللبنانية، التي تصل المجلة إلى مكتباتها في جميع المناطق، ويشارك طلابها في مسابقاتها البيئية. وقد تم اختيار نصوص بيئية من المجلة عدة مرات لمسابقات التربية المدنية والأدب العربي في الامتحانات الرسمية للصفوف النهائية.

سورية

شهد الاهتمام بالاعلام البيئي في سورية تطوراً كبيراً منذ عام 2004، خاصة في مجال الصحافة المطبوعة والصحافة الالكترونية. فخلال عامين فقط بدأ إصدار ثلاث مجلات بيئية مرخصة للقطاع الخاص. كما تميزت الصحافة الالكترونية في سورية من خلال موقع "أخبار البيئة". وقد تكون جريدة "الثورة" السورية الوحيدة في العالم العربي التي نشرت سلسلة افتتاحيات على الصفحة الأولى عن مواضيع بيئية، كتبها نجيب صعب، لكنها توقفت لاحقاً.

البيئة والانسان، شهرية عن جمعية أصدقاء البيئة، دمشق، سورية

"البيئة والصحة" مجلة فصلية تعنى أساساً، كما يدل اسمها، بالمسائل الصحية العامة وذات الارتباط البيئي. ومعدل كمية طباعتها ثلاثة آلاف نسخة، ولها موقع جيد على الانترنت (www.envmt-healthmag.com). كما تَصدر منذ عام 2005 مطبوعة شهرية باسم "البيئة والأعمال"، على شكل جريدة "تابلويد". وإلى جانب الأخبار البيئية، تنشر المطبوعة أيضاً بعض مقالات الاقتصاد، بما فيها شؤون أسواق المال. لكن اللافت أنها حولت اسمها عام 2007 الى "الأعمال والبيئة"، مع تصغير حجم حرف "البيئة" حتى أصبح غير مقروء. وعن جمعية أصدقاء البيئة السورية تصدر منذ بداية عام 2005 مجلة شهرية باسم "البيئة والانسان"، يكاد توزيعها أن يكون محدوداً في دمشق. وتتميز "البيئة والانسان" بإخراج حديث وتنوع في المواضيع، يتراوح بين المحلي والعالمي. لكن اللافت أنها تحوي أبواباً مثل الأبراج والقضايا الاجتماعية التي لا تنسجم مع عنوان المجلة، في حين أن أخبار نشاطات الجمعية التي تصدر عنها تكاد تكون نادرة في صفحاتها.

البيئة والأعمال، شهرية، سورية، قبل ان تتحول الى "الاعمال والبيئة"

وفي آب (أغسطس) 2007 بدأت وزارة الادارة المحلية والبيئة إصدار مجلة فصلية باسم "البلديات والبيئة". وهي تضم، الى المواضيع البيئية العامة، تحقيقات عن العمل البيئي في المحافظات ومشاركة الوزارة في الاجتماعات والمؤتمرات والقوانين البيئية الجديدة.

جميع الصحف اليومية السورية تنشر حالياً صفحات بيئية أسبوعية أو نصف شهرية، يشرف عليها محرر مختص. فصفحة البيئة في جريدة "تشرين" باشرت الصدور الدوري عام 2001، فيما أُدخلت هذه الزاوية الى صحف "الثورة" و"البعث" و"العروبة" عام 2003. وهي تنشر أخباراً محلية وإقليمية وعالمية، إضافة الى تحقيقات محلية وتعليقات. ويتركز الاهتمام على التلوث الصناعي والنفايات الصلبة.

وتتميز وكالة الأنباء السورية (سانا) بتخصيصها مدخلاً خاصاً للبحث على موقع الانترنت بعنوان "البيئة"، لكن تجديد محتوياته يتم في فترات متباعدة.

التلفزيون السوري يبث برنامجاً بيئياً أسبوعياً الساعة السادسة مساء الأحد بعنوان "البيئة والانسان"، من إعداد نوار الماغوط. وهو يتضمن تحقيقات ولقاءات حول قضايا بيئية محلية. وتتطرق فقرات الأخبار والمقابلات في التلفزيون السوري إلى مواضيع بيئية على نحو متواصل. كما تضم برامج الأطفال فقرات بيئية. وقد بث التلفزيون السوري خلال شهر رمضان 2005 برنامجاً يومياً من إعداد نوار الماغوط بعنوان "البيئة في الاسلام".

أما موقع "أخبار البيئة"، الذي يقوم على جهد شخصي من المهندس عبدالهادي نجار في مدينة حمص السورية، فهو من أفضل المواقع الاخبارية البيئية المستقلة بالعربية. وحين انطلق الموقع نهاية عام 2003، تميز بجرأة التحليل وطرح مواضيع ساخنة وفضح بعض المخالفات البيئية. وفي الفترة الأخيرة أصبح يركز أكثر على الأخبار، المنتقاة عادة بشكل ذكي محترف.

ويرجع ناشر موقع "أخبار البيئة" عبدالهادي نجار القفزة في الاعلام البيئي السوري خلال السنتين الأخيرتين إلى "تزايد الاهتمام عالمياً بالقضايا البيئية والسماح بالترخيص لجمعيات بيئية، إضافة إلى السماح بترخيص إصدار الدوريات في سوريا، بما فيها المجلات البيئية، إلى جانب زيادة المشاكل البيئية التي هي على تماس مباشر مع المواطن".

ويعتقد النجار أنه "بالرغم من هذه الفورة الإعلامية، إلا أن

البلديات والبيئة، فصلية تصدر عن وزارة الادارة المحلية والبيئة في سورية

البيئة والصحة، فصلية، سورية

الجمهور لا يزال بعيداً عنها لعدم فاعليتها معظم الأحيان في تكوين رأي عام وإحداث تغيير ملحوظ على المستوى العملي، أو تناول القضايا البيئية بالجرأة التي تستحق. ومع ذلك فقد شهد العامان الماضيان نشر عدد من المقالات البيئية في الصحافة الرسمية، تميزت بالكثير من الجرأة والمهنية"[13].

الأردن

يمكن رصد وضع الإعلام البيئي في الأردن من خلال متابعة سريعة لمصادره والمنشورات والمواد البيئية في مختلف وسائل الإعلام. فالتغطية الإعلامية التي تقدمها الصحف اليومية الرئيسية في الأردن تنشر عادة في مختلف الصفحات والأقسام. الأخبار البيئية المحلية تنشر في الصفحات المحلية والصفحات الخاصة بالمحافظات، وتختلف مساحتها وموقعها حسب الخبر. فالأخبار ذات الطبيعة الساخنة قد تحتل الصفحة الأولى، وهذا ما حدث في بعض الحالات التي أثارت ردود فعل واسعة على الصعيد الوطني، مثل التلوث الصادر عن مصنع الاسمنت أو التوجه نحو التخلص التدريجي من البنزين المحتوي على الرصاص أو حالات تلوث المياه. أما الأخبار البيئية العالمية فعادة ما تحتل الصفحات الأخيرة أو صفحات المنوعات باعتبارها أخباراً من النمط المسلّي.

الريم، فصلية، عن الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، الأردن

وخلال السنوات الخمس الماضية، خصصت بعض الصحف اليومية، وخاصة "الدستور" و"العرب اليوم"، صفحات بيئية خاصة، لكنها ما لبثت أن أوقفتها لأسباب متعددة، منها اعتبار مسؤولي الصحف أنها لا تستقطب ما يكفي من القراء والمعلنين بما يبرر تخصيص محرر خاص ومساحات دائمة لها. وفي منتصف عام 2007، اعادت "الدستور" صفحة البيئة الاسبوعية. لكن في ما عدا هذه، لا توجد حالياً أية صفحات بيئية متخصصة في الصحف اليومية الأردنية. كما لا يوجد فيها محررون بيئيون متخصصون ومتفرغون. وفي حين تنشر "الدستور" بعض المقالات والتحقيقات البيئية الدورية في نطاق التبادل الاعلامي مع مجلة "البيئة والتنمية"، تتوزع شؤون البيئة في الصحافة الأردنية عامة بين الأخبار المحلية، أو الدولية المنقولة عن الوكالات، خاصة لتغطية المؤتمرات الدولية الكبيرة. وغالباً ينشر الخبر بلا تحليل أو تعليق. وكان التلفزيون الأردني يقدم برنامجاً أسبوعياً حول البيئة حتى نهاية العام 2003، تم إيقافه. ولم تعد الشؤون البيئية تظهر إلا ضمن تقارير متفرقة في

البرامج المحلية أو مقابلات مع مسؤولين بيئيين للتعليق على قضايا ذات حيوية إخبارية. أما الإذاعة فهي تقدم برنامجاً بيئياً أسبوعياً يركز على القضايا المحلية. ولعل سبب ذلك ضعف الاهتمام لدى متخذي القرار في التلفزيون، وعدم وجود إعلاميين متخصصين، إذ أن قضايا البيئة لا تضمن النجومية للإعلاميين، على غرار شؤون السياسة والاقتصاد وحتى الفن والرياضة، التي تستأثر بحصة كبيرة من التغطية التلفزيونية.

المضمون البيئي المتاح على الانترنت في الأردن يمكن الاستفادة منه إعلامياً من خلال تصفح المواقع الخاصة بالمؤسسات المختلفة وخدمات البحث والأرشيف المتطورة في مواقع الصحف الأردنية. وقد أطلق الاعلامي البيئي الأردني باتر وردم عام **2006** مدونة إخبارية بيئية عربية باسم "مرصد البيئة العربية" (www.arabenvironment.net). وهي أصبحت خلال فترة قصيرة أفضل بوابة بيئية إلكترونية بالعربية. في ما عدا هذا، فالاعلام البيئي لم ينضج بعد على شبكة الانترنت في الأردن. وحتى البوابات الاخبارية الكبيرة، مثل المركز الأردني للإعلام وموقع البوابة وغيرهما، لا تتضمن قنوات خاصة بالبيئة رغم وجود قنوات ثقافة ورياضة وترفيه وسخرية.

هناك مجموعة من الدوريات البيئية المختصة في الأردن، أهمها مجلة "الريم" التي تصدر عن الجمعية الملكية لحماية الطبيعة أربع مرات سنوياً، وهي تركز على الطبيعة والتنوع الحيوي. أما نشرة "رسالة البيئة"، الصادرة عن جمعية البيئة الأردنية، فقد تحولت مؤخراً إلى مجلة شهرية. وصدرت خلال العام **2005** مجلتان بطباعة أنيقة، هما مجلة "بترانا" عن مؤسسة خاصة معنية بالزراعة والبيئة، ومجلة "قطرات المروى" التي أصدرتها شركة لتعبئة وتوزيع المياه المعدنية، وهي تعالج الكثير من القضايا المختصة بالبيئة والمياه. لكن توزيع كل هذه المجلات ونشرها محصوران، إذ انها أقرب الى نشرات اخبارية وترويجية مختصة بهيئات منها الى العمل الصحافي المحترف.

وفي رأي باتر وردم، الباحث والاعلامي البيئي الأردني الذي عمل مع العديد من الهيئات الدولية والحكومية، أن "الاعلام

البيئة والتنمية، نشرة دورية عن مركز العمل التنموي، رام الله، فلسطين

البيئي في الأردن لم يواكب تطور القطاع الاعلامي العام خلال السنوات الماضية، إضافة الى المفارقة المتمثلة في تراجع الدور الاعلامي البيئي بالرغم من التطور النوعي في أداء المؤسسات البيئية من الناحية الفنية والمالية والإدارية، وبالرغم من كل الأموال التي تم إنفاقها في برامج التوعية والإعلام البيئي في السنوات الماضية"[14].

العراق

من المفارقات أنه خلال العقدين الأخيرين كانت الاهتمامات البيئية في صحف المعارضة العراقية التي تصدر في المنفى أكثر وضوحاً وتركيزاً من الصحف الصادرة داخل العراق. ولم تقتصر الاهتمامات البيئية للصحافة العراقية "المهاجرة" على الكوارث البيئية التي وضعت مسؤوليتها على النظام السابق، مثل تجفيف الأهوار والتلويث بالاسلحة الكيماوية، بل تعدّتها إلى طرح موضوع التلوث الاشعاعي باليورانيوم المستنفد خلال حرب عام 1991. ويلاحظ الباحث العراقي الدكتور كاظم المقدادي، وهو طبيب أطفال وكاتب، أن الصحف داخل العراق لم تبدأ إثارة موضوع التلوث الاشعاعي على نطاق واسع إلا بعد العاصفة التي اجتاحت أوروبا، إثر الكشف في نهاية التسعينات عن إصابات بين الجنود الذين شاركوا في حرب البلقان. ويقول المقدادي ان النظام تخوف من اشاعة الهلع بين سكان المناطق الجنوبية، حيث تم استخدام قذائف اليورانيوم المستنفد على نحو مكثف. ويوثق المقدادي مئات المقالات في الصحافة العراقية "المهاجرة" بين 1992 و2003، التي تحدثت عن التلوث الاشعاعي إلى جانب تلوث الهواء والمياه وتدمير البيئة وانتهاك الموارد الطبيعية، والتي نشرت في عدة صحف، منها "الثقافة الجديدة" و"رسالة العراق"، و"عشتار"، و"طريق الشعب"، و"بغداد"، و"الزمان"[15].

منذ 2003، شهد العراق طفرة في الصحف والفضائيات، حيث يصدر اليوم أكثر من ألف جريدة ومجلة إلى جانب نشرات الاذاعات والقنوات التلفزيونية. كثير من وسائل الاعلام المكتوب هذه تتحدث عن مواضيع البيئة على مستويات مختلفة. وقد خصصت صحف "السيادة" و"المشرق" و"الصباح" صفحات أسبوعية للبيئة. ومن أبرز المواضيع التي تهتم بها: تلوث المياه والهواء، تردي الأوضاع الصحية المرتبطة بالبيئة، النفايات، التلوث الاشعاعي. وفي حين خصصت صحيفتا "السيادة" و"المشرق" محررين لمواضيع البيئة، فالملحق البيئي

الأسبوعي الذي تصدره جريدة "الصباح" الحكومية تتولى إعداده هيئة التحرير من دون تحديد محرر متخصص[16].

وبدأت وزارة البيئة العراقية عام 2006 اصدار مجلة شهرية باسم "البيئة والحياة"، ذات محتوى جيد ومتنوع، وتتضمن أساساً أخبار الوزارة ونشاطاتها والمشاريع والبرامج الدولية. وهي توزع على موظفي الوزارة ودوائرها في المحافظات.

أما القنوات التلفزيونية العراقية فتكاد تغطيتها للشؤون البيئية تقتصر على تقارير عن نشاطات وزارة البيئة. وهناك موقع عراقي على شبكة الانترنت يختص بالبيئة، هو شبكة العراق الأخضر (www.iraqgreen.net). وفي الموقع أخبار محلية وعالمية متنوعة، وبعض التحليلات الخاصة.

البيئة والحياة، شهرية تصدرها وزارة البيئة العراقية منذ 2006

وعلى مستوى المبادرات الأهلية، يَبرز موقع الكتروني باسم "جريدة أصدقاء البيئة" efn.friendsofdemocracy.net. وهو يحوي مدونة تَنشر مختارات إخبارية عن بيئة العراق، معظمها منقول من صحف ومواقع أخرى.

يرى الدكتور كاظم المقدادي أن "وسائل الاعلام العراقية بدأت تعير اهتماماً ملحوظاً بالمشاكل البيئية، كما بدأت تواجه المسؤولين والجهات الحكومية، وتنتقد المخالفات البيئية بحرية، مما اضطر الأحزاب والائتلافات إلى تضمين برامجها الانتخابية وعوداً للاهتمام بحل قضايا البيئة الساخنة".

أما الصحافي العراقي المهتم بشؤون البيئة الدكتور فاضل البدراني فله رأي آخر، إذ يعتقد ان "الوعي البيئي في العراق يكاد يكون معدوماً، لأن الحكومة تتجنب تسليط الضوء على المشاكل البيئية، وهي مسؤولة عن معظمها بسبب تردي الخدمات البلدية". ويعتقد البدراني أن "للعراقيين اليوم أولويات أخرى، مرتبطة بتردي الأوضاع الأمنية والمعيشية عامة".

اليمن

يتركز الاهتمام البيئي في الاعلام اليمني على الصحافة المكتوبة. فجريدة "الثورة" تنشر صفحة بيئية أسبوعية منذ عام 1994، تحولت عام 2000 إلى صفحة المياه والبيئة. كما تنشر جريدة "14 اكتوبر" صفحة بيئية أسبوعية. وتنشر مجلة "آدم وحواء" صفحة شهرية مخصصة للبيئة. وتنشر جريدة Yemen" "Observer التي تصدر باللغة الانكليزية، صفحة بيئية أسبوعية. وعلى مستوى الهيئات الأهلية، تصدر في اليمن نشرة باسم "الخضر" عن حزب الخضر الاجتماعي. كما تصدر جمعية حماة البيئة اليمنية نشرة دورية باسم "بيئتنا". وهناك نشرات متفرقة صدرت عن أندية أنصار البيئة في مدارس صنعاء، منها: "محبو البيئة" و"أنصار البيئة" و"نافذة البيئة"[17].

البيئة، فصلية عن مجلس حماية البيئة، اليمن

وفي حين تصدر جامعة تعز نشرة شهرية باسم "البيئة والمجتمع"، تصدر جامعة عدن نشرة فصلية بعنوان "عالم البيئة". والنشرتان متواضعتان في الشكل والحجم والمحتوى، اذ لا تختلف المواضيع المنشورة فيهما عن الصحف اليومية، ومن المستغرَب صدورهما عن مؤسستين جامعيتين.

وعلى المستوى الحكومي، تصدر الهيئة العامة لحماية البيئة في اليمن مجلة فصلية باسم "البيئة". وهي تحوي مواضيع متنوعة، من مناسبات وتقارير وتحقيقات عن البرامج المحلية والمؤتمرات، إضافة إلى حوارات ودراسات.

مصر

التغطية الصحافية لمواضيع البيئة في مصر مرتبطة على نحو شبه كامل بوزارة الدولة لشؤون البيئة، التي تقدم الدعم المادي والمواد الاعلامية إلى الصحف. لذا فإن معظم المواضيع المنشورة تقتصر على أخبار الوزارة ونشاطاتها وبرامجها والمؤتمرات البيئية التي تنظمها أو تشارك فيها. وهذا مؤشر إيجابي في أحد وجوهه، اذ أنه ساهم في تعميم الحديث عن عناوين بيئية في وسائل الاعلام الجماهيري. لكنه لا يكفي، لأن الاعلام يتجاوز نقل الخبر إلى التعليق والتحليل والاستقصاء.

آفاق بيئية، فصلية من معهد الأهرام الاقليمي للصحافة، مصر

جميع الصحف المصرية اليومية الواسعة الانتشار تنشر أخباراً ومواضيع بيئية. لكن صفحة البيئة الأسبوعية في "الأهرام" هي الأكثر انتظاماً. ويقوم على تحريرها فريق من عشرة محررين يشرف عليهم رئيس للقسم. كما تصدر صفحات بيئية دورية في "الجمهورية" و"الأخبار" و"المساء". وتنشر المجلات الأسبوعية تحقيقات بيئية متنوعة، تتميز غالباً بالطابع الوصفي. وتحتل البيئة مركزاً مرموقاً على صفحات الصحف المصرية في حالات الكوارث فقط، في حين تبقى المساحات المخصصة لتحليل البرامج والأثر البيئي للمشاريع محدودة جداً.

معهد الاهرام الاقليمي للصحافة يصدر مجلة فصلية بعنوان "آفاق بيئية"، يقتصر توزيعها على المهتمين. كما تَصدر مجلة شهرية باسم "البيئة والصحة"، مسجلة في قبرص وعنوانها في مصر، ومعظم مواضيعها مقابلات مع مسؤولين من دولة خليجية، مرفقة بصور من الحجم الضخم. توزيعها محدود جداً، وتكاد تكون غير معروفة على الاطلاق بين القراء المصريين. أما "البيئة اليوم" فهي نشرة فصلية يصدرها مجموعة من رجال الأعمال، وتوزيعها محدود أيضاً. وتصدر بتقطع مطبوعة شهرية على شكل جريدة باسم "جريدة البيئة"، تعتمد على الرعاية من الوزارة وبعض جهات القطاع الخاص. ويبدو أن وتيرة صدورها ترتبط بقدرتها على تأمين الرعاية، لأنها لم تتحول إلى مطبوعة رائجة بين الجمهور، وتوزيعها محدود[18].

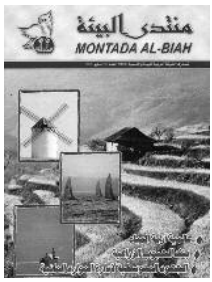

منتدى البيئة، نشرة دورية عن الشبكة العربية للبيئة والتنمية، مصر

وتلفت مجلة للأطفال ذات محتوى بيئي باسم "بذرة" تصدر عن جهاز شؤون البيئة.

والـلافت أن صـحـف أحزاب الـمعارضة المصرية قد تكون الوحيدة التي تنشر على صفحاتها الأولى مواضيع متعلقة بقضايات ذات طابع بيئي، لكنها عادة في إطار "فضائح" ضد الحكومة، وفي طليعتها جريدة "الوفد"، الصادرة عن حزب "الوفد" . لكن هذه الصحف لا تخصص صفحات ثابتة للبيئة، تحوي تحليلات وخلفيات لمواضيع بيئية تهم مصر والعالم.

جريدة البيئة، دورية، مصر

وإذا كانت العوائق المادية تعرقل تطور إعلام بيئي مستقل في مصر، فمن المحاولات الواعدة لتجاوز هذه الحالة موقع إخباري – تحليلي على الانترنت باسم "البيئة الآن"، أطلقته في 2005 مجموعة من المهتمين بشؤون البيئة برئاسة الدكتور خالد غانم، الأستاذ في جامعة الأزهر. وقد استطاع هذا الموقع، بفضل العمل التطوعي لمجموعة صغيرة، أن يتحول إلى حلقة نقاش استقطبت مشاركين من دول عربية متعددة. ولعدم حاجة الانترنت إلى تكاليف طبع وتوزيع، تمكن موقع "البيئة الآن" الالكتروني من أن يبقى مستقلاً، وحافظ على استمراريته (www.ennow.net).

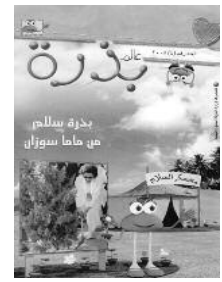

عالم بذرة، نشرة دورية تصدر عن جهاز شؤون البيئة، مصر

ومن المطبوعات الدورية الثابتة التي تصدر عن الهيئات الأهلية في مصر، تبرز نشرة "منتدى البيئة" التي تنشرها "الشبكة العربية للبيئة والتنمية" في 12 صفحة أربع مرات في السنة، ومعظمها عن نشاطات أعضاء الشبكة، وتوزيعها محصور.

يقدّم التلفزيون المصري بعض البرامج البيئية المنوعة، التي تقوم أساساً على المقابلات، منها برنامج "بيئة نظيفة" الذي يعرض ظهر الاثنين على القناة الثانية، وبرنامج "المجلة البيئية" الذي تبثه القناة الثالثة ظهر الثلاثاء. وفي كثير من المحطات الاذاعية المصرية برامج بيئية ذات محتوى إخباري، تحظى بدعم رسمي. ويعلق الدكتور خالد غانم على هذا بقوله إن "برامج البيئة في التلفزيون والاذاعة في مصر غير فعالة عموماً، لأنها تعرض في أوقات ميتة ولا تحظى بعدد كبير من

المشاهدين، كما أن مواضيعها ذات طبيعة خدماتية، إذ تكاد تقتصر على الأخبار الرسمية التي توزعها الوزارة".

ويتميز برنامج "إنه عالم واحد" الذي تقدمه الدكتورة أميمة كامل على القناة الثانية ويذاع السابعة والربع مساء الجمعة لمدة نصف ساعة. هذا البرنامج مستمر بلا انقطاع منذ عام 1992، وهو مستقل ويقدم عرضاً وتحليلاً لقضايا البيئة المحلية والعالمية، ويتجنب إعلام العلاقات العامة. لذا قد يكون أبرز عمل تلفزيوني بيئي عربي متواصل. وفي الاذاعة، يبرز برنامج "من أجل الحياة على الأرض" الذي تقدمه مي الشافعي على الاذاعة المصرية العامة، اذ انه يعالج قضايا بيئية أساسية ولا يكتفي بنقل الخبر.

البيئة والصحة، شهرية، مصر/السعودية

ويصف وجدي رياض، الذي كان مسؤولاً عن صفحة البيئة في "الأهرام" لفترة طويلة، الوضع بالآتي: "الاعلام البيئي المصري يقوم على نقل أخبار النشاطات والبرامج، لأنه يعتمد أساساً على دعم جهاز شؤون البيئة، ويتلقى معظم مواده الاعلامية منه، فينشرها بلا تعليق. وتتوقف مساحة تغطية أخبار البيئة في الصحافة على مستوى المساعدة المالية الحكومية".

"البيئة والتنمية" (أيضاً) نشرة في السودان، تصدر منذ 2006 عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية

وفي حين يرى كثيرون في الدعم الحكومي للاعلام البيئي وجهاً إيجابياً، من حيث تشجيع هذا الاعلام عن طريق المساهمة بتكاليفه وتغذيته بالمواد، غير أن هناك اتفاقاً على وجوب عدم الاكتفاء بهذا، بل الاهتمام أيضاً بالتحليل والنقد والاستقصاء، للوصول إلى قدر أكبر من الاستقلالية.

تونس

شهد اهتمام وسائل الاعلام التونسية بموضوع البيئة نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، خاصة منذ أن أصبحت تونس البلد الأول في العالم العربي الذي دمج التنمية في اسم وزارة البيئة، فأصبحت "وزارة البيئة والتنمية المستديمة". وكان ذلك تعبيراً عن توجه حكومي لترجمة التحولات بعد قمة جوهانسبورغ ترجمةً عملية، بتشكيل الاطار الاداري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التغطية الصحافية لمواضيع البيئة تعكس في معظمها نشاطات الوزارة وبرامجها، وهي تنشر على صورة أخبار وتحقيقات وملفات متنوعة. وجريدة "الصحافة" اليومية هي الوحيدة التي تخصص صفحة دورية للبيئة، وإن كانت متقطعة. أما "الصباح" و"الحرية" بالعربية، و"لا بريس" و"لوتان" بالفرنسية، فتنشر مواضيع متواصلة عن شؤون البيئة في صفحات الأخبار والتحقيقات. ويلاحظ ندرة المواضيع البيئية في المجلات الأسبوعية، في ما عدا مجلة "صباح الخير".

تركز الصحافة التونسية في تغطيتها المواضيع البيئية على الخبر والوصف والتوعية، في حين يقل اهتمامها بالتحليل والتحقيق الاستقصائي. وهي، في شكل عام، تعكس توجهات وزارة البيئة والتنمية المستديمة.

وإذا كانت الصحافة التونسية الفرنسية عامة لا تخصص مساحات ثابتة لمواضيع البيئة، فالوضع يختلف في وسائل الاعلام المرئية والمسموعة. فمعظم محطات الاذاعة تخصص برامج أسبوعية ثابتة للبيئة. وعدا المحطات الجوية في المناطق (المنستير، صفاقس، الكاف، قفصة، تطاوين)، التي تبث برامج بيئة أسبوعياً تتراوح بين 20 و60 دقيقة، فكل من الاذاعة الوطنية وإذاعة الشباب تبث برنامجين بيئيين كل أسبوع. وتعرض قناة تونس 7 التلفزيونية برنامجاً أسبوعياً علمياً بعنوان "أسرار الطبيعة"، مدته نصف ساعة ويغطي الكثير من العناوين البيئية، إضافة إلى التعرض لبعض المشاكل البيئية

ضمن البرنامج الوثائقي اليومي "الكاميرا تتجول". وتعرض القناة 21 برنامجاً بيئياً أسبوعياً متنوعاً بعنوان "دائماً خضراء". كما تعرض قناة هنبعل برنامجاً وثائقياً أسبوعياً عن المحميات الطبيعية. وبالتعاون مع الوزارة، تبث وسائل الاعلام التونسية المرئية والمسموعة باستمرار فقرات قصيرة للتوعية حول مسائل بيئية محددة.

نتيجة لتوسع الاهتمام بالموضوع، بدأت تظهر أسماء في الاعلام التونسي تعمل على التخصص بقضايا البيئة، وهي تتميز بالحماسة والاندفاع، فضلاً عن تطوير قدراتها الصحافية. وفي حين تصدر وزارة البيئة والتنمية المستديمة العديد من نشرات التوعية، فليست هناك مجلة دورية تونسية تعنى بالبيئة.

ويقول فتحي الحمروني، أحد العاملين في مجال البيئة التونسية، "إن الاهتمام المتزايد لوسائل الاعلام بالبيئة يوجب التصدي لتحديات جديدة، منها: عدم الاكتفاء بالكمية والعمل على الجودة والنوعية والعمق والتخصص، ودعم التكوين الأكاديمي من خلال تطوير الاختصاص البيئي في معهد الصحافة، وأخيراً الانتقال من الاعلام البيئي التقليدي إلى الاتصال، بحيث يكون التفاعل في اتجاهين"[19].

الجزائر

الصحيفة اليومية الوحيدة في الجزائر التي تخصص صفحة أسبوعية للبيئة هي "الصباح"، الحديثة النشأة والمحدودة التوزيع. مواضيعها محلية وعالمية عامة، وهي تركز على المعلومات المبسطة الهادفة الى التوعية البيئية. أما صفحة البيئة الأسبوعية، التي ظهرت لثلاث سنوات في جريدة "الشروق"، فقد توقفت على الرغم من أنها تطرقت خلال صدورها الى مواضيع هامة بدأت بالنفايات المنزلية والمياه القذرة والاعتداء على المساحات الخضراء، ووصلت إلى كشف بعض المخالفات البيئية الكبيرة[20].

غير أن البيئة تبقى موضوعاً مطروحاً في الصحافة الجزائرية على مستوى الصفحات المحلية والمنوعات والتحقيقات، على الرغم من عدم تخصيص صفحات خاصة لها. ويأتي التلوث الصناعي وتلوث البحر والشواطئ في طليعة اهتمام الاعلام البيئي الجزائري، تليه مشكلة النفايات الصلبة والكوارث والتصحر والصحة البيئية[21].

وتتميز صحيفة الوطن (El-Watan) التي تصدر بالفرنسية بتغطية معمقة لقضايا البيئة، خاصة تلك المرتبطة بالمعاهدات والمؤتمرات البيئية الدولية. وبين الصحف الجزائرية الصادرة بالعربية تبرز "الخبر"، وهي الأكثر انتشاراً، بتغطيتها المتواصلة لمواضيع البيئة من خلال الأخبار والتحقيقات التي يتولاها محرر متخصص. وتكاد البيئة تكون موضوعاً يومياً في جريدة "الخبر"، إذ قام المحرر البيئي كريم كالي بتحقيقات ميدانية عن تلوث الساحل بمياه الصرف غير المعالجة وفضلات السفن، وسرقة مرجان منطقة القالة، واستنزاف الثروة الغابية. ويقول كالي إن معظم مصادر معلوماته المحلية تأتي من الجمعيات البيئية، والخارجية من المجلات والوكالات الأجنبية ومواقع الانترنت. وإلى جانب التحقيقات عن المشاكل، تغطي جريدة "الخبر" بشكل مكثف نشاطات وزارة تهيئة الاقليم والبيئة. واللافت أن اهتمام وكالة الأنباء الجزائرية بالمواضيع

البيئية قد تزايد مؤخراً[22].

منذ عام 1999 ظهر برنامجان إذاعيان مختصان بالبيئة في الجزائر، على المستويين المحلي والوطني. ففي القناة الوطنية الأولى، قدم أحمد ملحة برنامجاً بعنوان "البيئة والمحيط"، مدته خمسون دقيقة وكان يذاع بعد الظهر. وقد فتح البرنامج ملفات ساخنة، منها تلوث الشواطئ والمياه بالنفايات الصلبة، والتصحر، ومياه الصرف. وبعد توقف البرنامج انتقل ملحة الى التلفزيون الجزائري ليقدم فقرة إرشادات زراعية يومية. أما البرنامج الاذاعي الثاني، الذي تعده وتقدمه فتيحة الشرع على قناة محلية في الجنوب الجزائري بعنوان "العالم الأخضر"، فهو على شكل مجلة مسموعة مدتها 55 دقيقة، تحوي فقرات الأخبار والتحقيقات والمنوعات والرسائل. وتحولت فتيحة الشرع مؤخراً إلى برنامج أسبوعي بيئي متخصص على المستوى الوطني، تذيعه القناة الأولى تحت عنوان "رهانات بيئية".

ومنذ عام 2004 بدأت الاذاعة الثقافية الجزائرية بث برنامج أسبوعي ناجح بعنوان "البيئة والحياة"، مساء كل أحد. البرنامج، الذي يقدمه بدرالدين داسة، يركز على المحميات والتنوع البيولوجي والتلوث الصناعي، وفيه أخبار وتحقيقات ومقابلات ومعلومات علمية بيئية.

المغرب

من اللافت أن معظم الصحف المغربية التي تخصص صفحات للبيئة يتولاها محررون متخصصون هي باللغة الفرنسية. فالأقسام والصفحات البيئية المتخصصة محصورة في جريدتين يوميتين بالفرنسية (L'Opinion, Le Matin du Sahara) ومجلتين أسبوعيتين (Tel Quel, Le Journal). مواضيع هذه الأقسام المتخصصة تتوزع بين المحلي والاقليمي والعالمي، وتتمحور أساساً حول قضايا الكوارث الطبيعية والنفايات وتلوث الهواء والمياه والشواطئ.

عالم البيئة، جريدة شهرية صدر منها عدد واحد في 2005، المغرب

في هذه الصحف والمجلات العامة، التي تخصص أقساماً للبيئة، كما في غيرها، تنشر مواضيع متفرقة عن البيئة في صفحات المحليات والدوليات والتحقيقات. وفي حالات نادرة يتطرق كتّاب الأعمدة إلى مواضيع بيئية.

وفي شباط (فبراير) **2006**، صدرت جريدة شهرية من **12** صفحة ذات حجم صغير باسم "عالم البيئة". كانت هذه المطبوعة مشروعاً لتجربة جديدة، لكنها افتقرت الى نوعية الأخبار التي تؤهلها لأن تحمل اسم "جريدة"، وإلى التحليلات المتنوعة التي تؤهلها لتكون "مجلة"، فتوقفت بعد العدد الأول.

وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المغربية تصدر نشرة شهرية بعنوان "التنمية المستدامة". كما تُصدر نشرة "الساحل" و"Eclairages" الموسميتين. ويتم توزيع هذه النشرات عبر البريد بمعدل ألف نسخة، كما تتوفر بعض مواضيعها على الانترنت. وهي تغطي بمعظمها برنامج الوزارة ونشاطاتها والتعاون الدولي.

واذا كان الاعلام البيئي المغربي المطبوع يعاني بعض الضعف، فالملاحظ انطلاق الكثير من المواقع والمدونات المغربية البيئية الجادة منذ عام **2006**. ومن أنشط المساهمين في المواقع البيئية، المغربية والعربية عامةً، الكاتب البيئي محمد التفراوتي، وهو من أكثر صحافيي البيئة العرب حضوراً على الانترنت، إذ ينشر في أكثر من عشرة مواقع، أبرزها www.beaah.com. كما أن التفراوتي

ينشر مدونة باسم "آفاق بيئية" ضمن مدونات "مكتوب" عنوانها: www.marocenv.maktoublog.com .

ويتميز التلفزيون المغربي ببث فقرة مسائية قصيرة يومياً منذ عام 2005، عنوانها "قطرة ماء". وفي الاذاعة المغربية برنامج "قضايا بيئية" الاسبوعي، مدته ساعة ويبث صباحاً. كما أن هناك برنامجاً بيئياً إذاعياً أسبوعياً بالفرنسية بعنوان Planète Terre. وتدخل البيئة في برامج إذاعية وتلفزيونية مغربية متنوعة أخرى، خاصة حين يشكل الموضوع مادة صحافية للأخبار والمقابلات، وكذلك في بعض فقرات برامج الأطفال[23].

ووفق الصحافي المغربي محمد التفراوتي، أمين نادي الصحافة في أغادير، فقد "عرف الاعلام البيئي تطوراً كبيراً في المغرب خلال السنوات الأخيرة، وازداد اهتمام وسائل الاعلام والجمهور بالمواضيع البيئية، التي بدأت تتحول من أخبار متفرقة إلى صفحات وبرامج ثابتة واهتمام شبه يومي. وتبقى الحاجة إلى برامج تدريب متطورة لصحافة البيئة وتسهيل وصول الصحافي إلى مصادر الخبر".

الفصل الثالث

البيئة في الاعلام الاقليمي

البيئة في الاعلام الاقليمي

بين وسائل الاعلام العربية التي تتوجه إلى جمهور إقليمي في كل البلدان العربية، إضافة إلى المتحدثين بالعربية في دول العالم الأخرى، تبرز ثلاث تجارب متميزة في الاعلام البيئي: مجلة "البيئة والتنمية" الشهرية، وجريدة "الحياة" اليومية، وراديو "مونت كارلو" العربي.

"البيئة والتنمية" تصدر في بيروت منذ عام **1999**، بمحتوى عربي وعالمي، وتوزع في جميع الدول العربية عبر قنوات توزيع الصحف المحترفة، وعلى مشتركين ناطقين بالعربية حول العالم. "البيئة والتنمية" عمل إعلامي مستقل، يموّله الناشر والمعلنون والقراء. لها مراسلون حول العالم العربي، وهي مرتبطة بمركز أبحاث بيئية خاص بها يرفدها بالمحتوى العلمي، ويصدرها فريق من الصحافيين المحترفين. وبسبب عدم ارتباطها بمؤسسات حكومية ومنظمات، حافظت المجلة على هامش كبير من الحرية، فطرحت المواضيع بجرأة وموضوعية واحتراف في آن معاً. وهي المطبوعة العربية الوحيدة المختصة بالبيئة التي يتم تحريرها وإنتاجها وتوزيعها وفق المقاييس الصحافية المحترفة، مما جعلها تحتل مركزاً متقدماً إلى جانب كبريات المطبوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وشعارها "عنوان متخصص لجميع القراء" يعبّر عن سياستها التحريرية في تبسيط مواضيع البيئة للوصول إلى القارئ العادي، مع المحافظة على الرصانة العلمية.

البيئة والتنمية، شهرية تصدر من بيروت منذ 1996 وتوزع في جميع البلدان العربية

ومن أبرز إنجازات "البيئة والتنمية" اتفاقات التبادل الاعلامي التي عقدتها مع وسائل إعلامية عربية رائدة، ترفدها المجلة بالمواضيع البيئية وتنظم معها استطلاعات وتحقيقات بيئية مشتركة. وكان النشاط البارز عام **2006** استطلاع "الرأي العام العربي والبيئة" الذي نظمته "البيئة والتنمية" بالاشتراك مع عشر صحف يومية عربية، وصدر بنتيجته تقرير إقليمي عن "الرأي العام العربي والبيئة"، أبرزَ الاتجاهات البيئية للجمهور.

كما صدرت تقارير وطنية عن اتجاهات الجمهور محلياً، تم نشرها في الصحف المتعاونة. موقع المجلة على الانترنت بالانكليزية يتضمن مختارات من المواضيع وأخبار النشاطات والبرامج www.mectat.com.lb . وهو احتل المراكز الأولى على محركات البحث مثل "ياهو" و"غوغل". فإذا تم البحث عن environment magazine على محرك "ياهو"، مثلاً، تأتي "البيئة والتنمية" في المركز الأول بين عشرات ملايين النتائج حول العالم. هذه تجربة لعمل إعلامي بيئي نجح في احتلال مركز متقدم بين وسائل الاعلام الجماهيري العامة.

جريدة "الحياة"، التي تصدر من لندن وتوزع في جميع انحاء العالم العربي وحول العالم، تنشر صفحة بيئية شهرية بالتعاون مع مجلة "البيئة والتنمية"، إضافة إلى تحقيقات بيئية دورية. وتتميز هذه الصفحة بتنوع مواضيعها، من العمود التحليلي إلى التحقيق والمقابلة والخبر الموثق. ومن أبرز حملات "الحياة" ـ "البيئة والتنمية" التي أحدثت أثراً وفرضت اتخاذ إجراءات فعلية سلسلة التحقيقات عن اليورانيوم المستنفد. هذه السلسلة ساهمت بشكل رئيسي في تبني وزارة البيئة العراقية الموضوع بجدية، فبدأ قياس الاشعاعات ونشرت النتائج، وقدمت الطلبات بإجراءات تصحيحية. كما كان لهذه الحملة أثر كبير في التوعية حول موضوع اليورانيوم المستنفد عبر العالم العربي، وفي دول الخليج خاصة.

صفحة البيئة في جريدة "الحياة"، لندن

"راديو مونت كارلو"، الذي يبث بالعربية من باريس إلى جميع أنحاء العالم العربي، يقدم برنامجاً بيئياً أسبوعياً بعنوان "بيتنا العالم"، من إعداد الاعلامي حسان التليلي. هذا البرنامج المتواصل منذ عام 2003 يتم اعداده بصيغة مجلة مسموعة، فيحوي الأخبار والمقابلات والتحقيقات والتعليقات. ويتميز بأنه يبث في حالات كثيرة من موقع الحدث البيئي.

بدائل، فصلية تصدر بدعم من مؤسسة "غولدسميث"، تطبع في بيروت

وبدعم من مؤسسة "غولد سميث"، تصدر منذ عام 2004 بشكل متقطع مجلة فصلية باسم "بدائل"، بالتعاون مع مجلة "إيكولوجيست" البريطانية. وتفتقد "بدائل" إلى التنوع والحملات المركزة حول قضايا بيئية كبرى تتميز بها المجلة

البريطانية، التي يفترَض أنها الطبعة العربية منها. وتعتمد "بدائل" على مقالات رأي، معظمها ذات توجه عالمي، وهي لم تتمكن من التحول إلى عنوان صحافي واسع الانتشار.

وإذا كانت الفضائيات العربية لا تخصص برامج للبيئة على شبكاتها، فبعضها يقدم مواضيع بيئية جادة، من ضمن برامج أخرى، بوتيرة متقطعة. وتبرز في هذا الاطار قناة "الجزيرة"، حيث خصص أحمد منصور عدة حلقات من برنامجه الذائع "بلا حدود" لمواضيع بيئية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، كان معظمها بالتعاون مع مجلة "البيئة والتنمية". وهو كان من أوائل الذين طرحوا موضوع اليورانيوم المستنفد تلفزيونياً. وقد أطلقت "الجزيرة" في نهاية 2006 فقرة بيئية بعنوان "من أجل بيئة نظيفة"، تقدمها روان الضامن، وهي سريعة ومباشرة.

"كل يوم" و "لقطات" على الجزيرة الفضائية

وخصصت قناة "الجزيرة للأطفال" فقرات بيئية في بعض برامجها، خاصة برنامج "كل يوم" و"لقطات" اليومي أيضاً، الذي يمتد أربع ساعات ويحوي معلومات وأخباراً عن التلوث والآثار والطبيعة.

أما قناة العربية فقد قدمت تحقيقات متنوعة عن مواضيع بيئية، كان أبرزها ما أعدته ميسون عزام ضمن برنامج "مشاهد وآراء" في آب (أغسطس) 2006 عن اليورانيوم المستنفد. وكان هذا من أفضل التحقيقات وأكثرها دقة وشمولية عن الموضوع[24].

وبدأ في تشرين الثاني (أكتوبر) 2006 البث التجريبي لقناة فضائية باسم "بيئتي"، بإشراف الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في السعودية. لكن بعد سنة على إطلاقها، لم تعلن المحطة عن شبكة برامج ثابتة، وبقيت معظم فقراتها مشاهد مصورة عن الطبيعة والمحميات، تُبث غالباً بلا تعليق أو حتى تحديد للموقع. ومع اننا اعتبرنا المحطة تجربة واعدة فهي ما لبثت ان توقفت بسبب افتقارها الى الاحتراف.

الفصل الرابع

البيئة العربية على الانترنت

البيئة العربية على الانترنت

تبذل بعض الدول العربية جهداً كبيراً كي تدخل عصر تكنولوجيا المعلومات. إلا أن أنماط استخدام الإنترنت في العالم العربي ما تزال تقوم على الرغبات الاستهلاكية أكثر من استثمارها كمصدر لإنتاج المعرفة وتخزينها ونشرها. وتقدم تقارير التنمية الإنسانية العربية، التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الكثير من الحقائق المثيرة والمقلقة. فإلى جانب الاشارة إلى أن نسبة مستخدمي الانترنت في المنطقة العربية هي بين الأدنى في العالم، ينبه التقرير إلى أن السياسات العربية التي تحاول التصدي لفجوة المعلومات تركز على البنية التحتية لقطاع الاتصالات، وتهمل المحتوى. فمعظم المواد المتاحة على الانترنت هي باللغة الانكليزية التي لا تتقنها إلا نسبة صغيرة من السكان. وقلة المواد المتوافرة بالعربية على الانترنت تحرم شريحة كبيرة من الجمهور المنافع المرجوة في عصر المعلومات.

ووفقاً لدراسة أجراها "مركز دراسات الاقتصاد الرقمي" (مدار)، فقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت في العالم العربي في نهاية عام 2005 نحو 26 مليوناً، أي ما نسبته 8,5% من السكان، مقارنة مع 14% على مستوى العالم. ووجدت دراسة "مدار" أنه في حين ارتفعت نسبة مستخدمي الانترنت في دول الخليج، تتقدمها الامارات، فهي ما زالت منخفضة إلى ما دون 6% في 12 دولة عربية25. وجاء في تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2007 ان نسبة مستخدمي الانترنت على مستوى العالم ارتفعت الى 22%، ووصلت في العالم العربي الى 19,5%. وتمثل هذه الأرقام بلا شك تقدماً كبيراً على ما ورد في تقرير "التنمية البشرية" لعام 2002، الذي وضع نسبة مستخدمي الانترنت العرب دون الواحد في المئة.

حجم المعلومات البيئية المفيدة لمتصفّحي مواقع الإنترنت العربية ضئيل. فمعظم المواقع التابعة لهيئات عربية رسمية

وخاصة وأهلية هي باللغة الانكليزية، وغالباً ما تعتمد على تقديم معلومات ترويجية ودعائية للمؤسسة أو المنظمة صاحبة الموقع أكثر من تقديم خدمات معلوماتية وبحثية للمتصفحين. بل يمكن القول إن معظم مواقع الإنترنت العربية المعنية بالبيئة هي مواقع ترويجية لاجتذاب المؤسسات الأجنبية المانحة. غير أن هذه المواقع ضعيفة كأداة للعلاقات العامة أيضاً، في موازاة افتقارها الى المعلومات. فالعلاقات العامة الناجحة تقوم بدورها على المعلومات الموثوقة[26].

"البيئة والتنمية" أجرت استطلاعاً لأبرز المواقع البيئية العربية، وهنا النتائج:

المواقع الحكومية

كثير من وزارات وهيئات البيئة الحكومية العربية لا يمتلك مواقع على شبكة الإنترنت. لكن بعضها تمكن من إنشاء مواقع مختلفة تتباين في مضمونها وتصميمها ومحتواها. وتتشارك هذه المواقع في صفة واحدة، هي أن معلوماتها غالباً تبقى شهوراً أو سنوات بلا تعديل، ومعظمها يركز على الترويج بدل الاعلام المفيد.

موقع وزارة الدولة لشؤون البيئة في مصر www.eeaa.gov.eg هو بالعربية والانكليزية، يعرض نشاطات الوزارة ويعرّف بالبيئة المصرية وأهم القوانين والأنظمة التي تحكمها. ولعل أفضل المعلومات فيه تلك المتعلقة بالسياسات البيئية في مصر. لكن اذا أردت الحصول على معلومات حديثة ودقيقة عن معضلة بيئية محلية مثل سحابة القاهرة السوداء، فلن تجدها في هذا الموقع. ويلفت أن معظم محتوى الأخبار في الموقع ينحصر في نشاطات الوزير (في 4/9/2006 مثلاً، كانت تسعة من عشرة أخبار عن الوزير). وشكاوى الجمهور لا تظهر على الموقع، مع أنه يمكن إرسالها. كما لا ينشر الموقع نتائج معالجة الشكاوى.

وقد تم خلال العام 2006 إطلاق مدونة البيئة المصرية www.enviro-blog.org، التي تديرها وزارة الدولة لشؤون البيئة. ومع أنها بداية جيدة كمصدر معلومات ومنبر بيئي حر، فما تزال المدونة إطاراً يحتاج الى مده بالمحتوى والمادة الكافية، واستقطاب الجمهور للمشاركة في الأفكار والنقاش. أما الموقع الالكتروني لمجلة الأطفال "بذرة" التي يصدرها جهاز شؤون البيئة المصري فهو من أفضل المواقع العربية للأطفال، لكن ينقصه البعد التفاعلي والمشاركة الحية للمستخدمين.

موقع وزارة البيئة الأردنية www.moenv.gov.jo قد يكون الأفضل بين المواقع الالكترونية لوزارات البيئة العربية، من

حيث التصميم والمحتوى وسهولة الاستعمال. فهو يحوي 14 مدخلاً رئيسياً، تشمل هيكلية الوزارة والتشريعات البيئية والاتفاقات الدولية والمعلومات والأخبار. ويتم تحديث الموقع أسبوعياً. لكنه، كغيره من المواقع الحكومية، يفتقر إلى المحتوى التفاعلي. وهناك شبكة المعلومات البيئية على نظام المعلومات الوطني www.environment.gov.jo، وهي تحوي عشرات الوثائق والتقارير والقوانين. لكن لا يتم تحديث محتواها إلا على فترات متباعدة، وبعض المعلومات عامة جداً لا تتضمن أرقاماً ومعلومات جديدة.

من أفضل المواقع التي تغطي القضايا البيئية الأردنية موقع شبكة التنمية المستدامة www.sdnp.jo الذي يمثل المشروع الرئيسي لاستخدام تقنيات المعلومات الحديثة في التنمية المستدامة، ويهدف إلى ربط المنظمات والمؤسسات العامة والأهلية العاملة في مجالات التنمية المستدامة من خلال شبكة إلكترونية واحدة. الموقع باللغة الانكليزية، ويقدم لوائح خاصة بمواقع الإنترنت الأردنية المنضمة الى الشبكة، بالإضافة إلى منتدى نقاش إلكتروني. وقد نشرت الحكومة الأردنية "الأجندة الوطنية 21 للتنمية المستدامة" بالعربية والانكليزية على الموقع. لكن الوثيقة المخزنة بطريقة PDF ثقيلة جداً للتحميل وحتى للاطلاع، وتستغرق وقتاً طويلاً.

الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها في السعودية تدير موقعاً يعطي معلومات عامة عن الهيئة www.ncwcd.gov.sa. ومع أن المعلومات عن تاريخ الهيئة والتنوع الطبيعي في المملكة العربية السعودية مفيدة، إلا أن الموقع يفتقر إلى الأخبار الحديثة والمعلومات الجديدة عن البرامج التي تتولاها الهيئة. والصفحة المخصصة بمجلة "الوضيحي" التي تصدر عن الهيئة لم يتم تجديدها، مثلاً، منذ سنتين. ويتشابه موقع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية www.pme.gov.sa مع موقع

الهيئة من حيث المعلومات البيئية العامة فيه، مع التنويه بحيوية المحتوى المتعلق بالطقس والأرصاد في الموقع نفسه، والذي يتجدد باستمرار.

ويتميز موقع وزارة البيئة اللبنانية www.moe.gov.lb بتصميم جيد وعرض لبعض المشاريع التي تنفذها الوزارة. ومن محتوياته اللافتة تقرير وضع البيئة في لبنان لسنة **2001**، الذي يحوي كثيراً من المعلومات والأرقام، لكنه لم يجدّد. الاضافة الأبرز الى المواقع كانت خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان صيف **2006**، حين نشر الموقع تقريراً مصوراً عن التلوث النفطي الذي غطى بحر لبنان وشواطئه. وهناك مواقع لبنانية مرتبطة ببرامج بيئية ذات تمويل دولي، تظهر لفترة ثم تغيب مع توقف التمويل، مثل موقع شبكة التنمية المستدامة الذي ظهر في أواخر التسعينات.

www.environnement.nat.tn: هو موقع البيئة والتنمية المستديمة، الذي تشرف عليه الوزارة التونسية. ويُفترض أنه بثلاث لغات، العربية والفرنسية والانكليزية، وإن كان أثناء إجراء هذا الاستطلاع لا يقدم إلا معلومات بالفرنسية باعتبار الصفحات العربية والانكليزية "في طور الإعداد". ويتضمن الموقع معلومات وافية عن البيئة التونسية وأهم المشاريع الجارية ونشاطات الوزارة والقوانين والأنظمة البيئية.

أما موقع الهيئة العامة للبيئة في ليبيا www.environment.org.ly، فقد بذل القائمون عليه جهداً كبيراً في تجميع القوانين والأنظمة والوثائق والدراسات وأهم المشاريع البيئية في البلاد. وهو مفيد للباحثين عن معلومات حول البيئة الليبية. والموقع بالعربية فقط حالياً، ويجري العمل على موقع اللغة الانكليزية.

ويعتبر موقع الهيئة العامة للبيئة في الكويت www.epa.org.kw من أفضل المواقع من ناحية التصميم والمضمون معاً. ففيه أخبار حديثة ومعلومات حول القوانين والسياسات والمشاريع البيئية في الكويت. وقد تم تحديث

الموقع في نهاية **2006**، فأصبح أكثر سهولة للتصفح.

أما موقع الهيئة الاتحادية للبيئة في الإمارات www.fed.gov.ae فهو باللغتين العربية والانكليزية، ويتضمن معلومات حول برامج الهيئة ونشاطاتها والتوعية والإعلام البيئي وأهم الاتفاقيات البيئية، وبعض الدراسات والبحوث والمنشورات البيئية، ووصلات لمواقع بيئية أخرى. ويقدم موقع هيئة البيئة في أبوظبي www.ead.ae أفضل مادة متجددة عن وضع البيئة في الامارات، وعن البرامج والنشاطات التي تقوم بها الهيئة، والمواقع بالعربية والانكليزية.

وكالات الأنباء والصحف

قليلة هي وكالات الأنباء العربية التي تخصص مدخلاً واضحاً لموضوع البيئة. وغالباً ما تنحصر أخبارها البيئية في النشاطات الرسمية. الوكالة السورية للأنباء (سانا) تخصص مدخلاً بعنوان "البيئة" على صفحتها الأولى www.sana.org. يتمّ عادة تجديد أخباره أسبوعياً. وتخصص وكالة الأنباء الكويتية (كونا) www.kuna.net.kw مدخلاً بعنوان "الصحة والبيئة"، يحوي عادة أخباراً جديدة كل يوم، وإن كان معظمها نشاطات واستقبالات رسمية.

وبين الوكالات الأجنبية باللغة العربية، تبرز وكالة "شينوا" الصينية www.xinhuanet.com/Arabic، التي تنشر باستمرار تحقيقات بيئية جيدة من الصين، تحت عنوان خاص يمكن الدخول إليه عبر صفحتها الرئيسية.

أما الصحف العربية، فقليل منها يخصص عنواناً للبيئة على صفحات الانترنت التابعة لها. حتى إن بعض الصحف التي تحوي نشرتها المطبوعة صفحة بيئية أسبوعية لا تخصص عنواناً للبيئة يسهّل البحث على موقع الانترنت التابع لها، مثل "السفير" اللبنانية و"الأهرام" المصرية. "النهار" اللبنانية تخصص مدخلاً خاصاً بعنوان "بيئة وتراث" على موقع الانترنت www.annaharonline.com. وتخصص "القبس" الكويتية مدخلاً للبيئة يوم صدور صفحتها الأسبوعية فقط. أما جريدة "الحياة" الدولية فتخصص عنواناً فرعياً للبيئة تحت المدخل الرئيسي "علوم وتكنولوجيا"

www.daralhayat.com. وعلى الموقع الالكتروني لجريدة "الصحافة" التونسية www.essahafa.info.tn مدخل "البيئة وجودة الحياة"، الذي يوصل إلى مواضيع الصفحة الأسبوعية.

ويلاحَظ أن المواقع الالكترونية للفضائيات العربية، حتى تلك التي تعرض برامج بيئية من وقت الى آخر مثل الجزيرة، لا تخصص عنوان بحث باسم "البيئة". في المقابل، يخصص موقع التلفزيون البريطاني العربي www.bbc.co.uk/Arabic عنواناً فرعياً للبيئة تحت المدخل الرئيسي "علوم". وهو يحوي أخباراً وتحقيقات يتم تجديدها باستمرار.

وتجدر هنا مقارنة المحتوى البيئي لمواقع الصحف العربية مع أحد النماذج الصحافية الأجنبية الجيدة. فالموقع الاكتروني لجريدة الغارديان البريطانية www.guardian.co.uk يحوي

مدخلاً دائماً بعنوان "البيئة"، يتصل بعناوين فرعية متعددة، منها: تغير المناخ، صون الطبيعة، وسائل النقل، الطاقة، الغذاء، الماء، التلوث. وهنا نماذج من عناوين المواضيع ليوم واحد:

- علاقة الاحترار العالمي بمخاطر الفيضانات.
- ستيف إيروين تقتله سمكة.
- هل يمكن لحزب المحافظين أن يصبح أخضر: زعيم حزب المحافظين يقاتل من أجل الاصوات الخضراء.
- الملوثات السامة تهدد أسماك إسبانيا.
- شركات جمع النفايات المخالفة مهدَّدة بالاقفال.
- مواقع طبيعية بريطانية مهددة.

هذه العناوين المتنوعة موزعة على أقسام عديدة في جريدة الغارديان. إنها حقاً مثيرة وجذابة وذات مغزى. وللجريدة مسؤول تحرير عن شؤون البيئة، لا يكتفي بانتقاء الخبر، بل يحلله ويعلق عليه. فهل تكون حيوية الاعلام البيئي في جريدة الغارديان البريطانية انعكاساً للحيوية البيئية في مؤسسات المجتمع الحكومية والعلمية والأهلية؟ ومتى نرى عنواناً في جريدة "النهار" البيروتية مثل: "وليد جنبلاط يقاتل من أجل الأصوات الخضراء"؟

المنظمات غير الحكومية

بشكل عام، تُعتبر مواقع المنظمات العربية غير الحكومية أقل مستوى ومحتوى من المواقع الرسمية. وهذه مفارقة غريبة، لأن المنطق يقتضي أن تكون هذه المواقع مصدراً للمعلومات التي لا يجدها متصفح المواقع الحكومية. لكن هناك استثناءات لا بد من ذكرها.

الاضافة الأحدث إلى مواقع الانترنت البيئية العربية هو موقع مرصد البيئة العربية www.arabenvironment.net. وهو مدونة إخبارية وتحليلية حول أوضاع البيئة في العالم العربي، تَولّى نَشْرها نهاية 2006 بجهد فردي الباحث والاعلامي البيئي الأردني باتر وردم. الموقع بالعربية والانكليزية، يتم تجديده يومياً. وعدا مختارات الأخبار والتحليلات، يقدم روابط منتقاة بعناية بالمواقع البيئية العربية الرئيسية.

وكان ظهر قبلاً موقع أخبار البيئة www.4eco.com، وهو يقوم على تقنية المدونات أيضاً، أطلقه المهندس السوري عبدالهادي النجار، من مدينة حمص السورية، عام 2004. الموقع يقدم أخباراً مختارة من مصادر عربية وعالمية متعددة، ويتميز بترجمات ممتازة إلى العربية من المصادر يتولاها المحرر. وهو يربط المادة المنشورة بمصدرها، وكذلك الصفحة بالموضوع المحدد للمادة، من بين قائمة تتضمن 26 موضوعاً تشمل المحاور البيئية المتداولة. كما يقدم الموقع خدمة التعليق على المادة المنشورة والتفاعل معها. وبدأ خدمة جديدة هي رصد الحركة اليومية لسلحفاة خضراء انطلقت من سواحل اللاذقية، عن طريق التعقب الفضائي. كما يعرض الموقع خريطة تتابع رحلة طائر أبو منجل الأصلع من بادية تدمر، بواسطة التعقب الفضائي أيضاً، وذلك

بالتعاون مع مراكز أوروبية. ويحوي الموقع مقالات وتعليقات. وفي حين ما زال متمتعاً بغنى وتنوع في المحتوى الإخباري، فقد غابت عنه مؤخراً التحقيقات الجريئة التي طبعت سنته الأولى.

وفي مصر، انطلق عام 2005 موقع بيئي متميز باسم "البيئة الآن" www.ennow.net، بجهد خاص من الدكتور خالد غانم، استاذ العلوم في جامعة الأزهر. يتمتع الموقع بصفات صحافية احترافية، بحيث يتم اختيار الخبر وعرضه بطريقة جذابة تثير انتباه المتصفح. تتضمن الصفحة الرئيسية للموقع 24 مفتاحاً للمعلومات (icons) أو محاور للمضمون، إضافة إلى سلسلة الأخبار التي تعرض في الصفحة الأولى. وتتم صياغة الأخبار للموقع من خلال مجموعة من المحررين، وهذا ما يكسبها مزية ملكية الموقع حتى لو كانت مستمدة من مواقع أخرى. وهي تتميز بالقصر والطرح المباشر وتقديم المعلومات. ويهتم الموقع بثلاثة محاور كبرى وضعت مفاتيح خاصة بها في أعلى الصفحة الرئيسية، هي الملف والمقالات والتحقيقات. ويضم عدداً كبيراً من الملفات التي تتميز بالشمولية والتحديث[27].

كما نشير إلى موقع "جماعة الخط الأخضر" في الكويت، www.greenline.com.kw، الذي يتضمن الكثير من المعلومات المصنفة في الأخبار والتحليلات والمقالات، وأقساماً مخصصة للاقتصاد والسياسة والأسرة والقانون وغيرها. والموقع يقوم على نشاط تطوّعي، نجح، رغم الامكانات المحدودة، في فتح منبر للحوار. وهو الوحيد في منطقة الخليج العربي الذي يطرح قضايا ساخنة ويفضح ممارسات شركات وهيئات خاصة وعامة.

في الأردن، يعتبر "موقع مركز المعرفة للمجتمعات" www.ckc-undp.org.jo، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أفضل المبادرات في مجال المعلومات البيئية والتنموية. ويتضمن وصلات لمئات المواقع البيئية العربية والعالمية، وتقارير ودراسات ومواد تدريبية، ونماذج من الممارسات البيئية الصحيحة. وهو باللغتين العربية والانكليزية، لكن تجديده الفعلي توقف عام 2004. ويقدم موقع

جمعية أصدقاء البيئة www.foe.org.jo شرحاً بسيطاً عن أعمالها، لكنه لا يعكس الصورة الحقيقية النشطة لهذه الجمعية. وفي المقابل، يقدم موقع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة www.rscn.org.jo الكثير من المعلومات الهامة حول الحياة البرية والمحميات الطبيعية في الأردن، لكنه يفتقر إلى التفاعلية. والأمر نفسه ينطبق على موقع الجمعية الملكية للغوص البيئي www.jreds.org، وهي الجمعية الوحيدة في الأردن المختصة بحماية البيئة البحرية.

ومن التجارب الرائدة برنامج اذاعي على الانترنت انطلق في منتصف عام 2006 باسم "أرض وورد"، يتم بثه أسبوعياً على الاذاعة الالكترونية الأردنية "راديو عمان نت". ويمكن الاستماع الى حلقاته السابقة أيضاً عبر أرشيف على الشبكة: www.ammannet.net/look/earth/archive.tpl.

ومن المواقع الفلسطينية البيئية القليلة واحد تابع لمعهد الأبحاث التطبيقية في القدس العربية (أريج) www.arij.org. فتصميمه جذاب وسهل الاستعمال، ومعلوماته يتم تجديدها، وفيه تقارير موثقة بالانكليزية عن استعمالات الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي، وأطلس فلسطين وأرشيف صور وخرائط. ومحتوى الموقع يعبر عن جدية مركز الأبحاث التابع له.

مبادرة "أصدقاء البيئة الالكترونيون" www.eef.org.bh من البحرين محاولة طيبة لخلق مجتمع بيئي إلكتروني عربي. الفكرة جيدة، لكن الموقع لم يجدد منذ عام 2003. وقد يكون السبب عند المتصفحين العرب الذين يحجمون عن التعامل مع المنتديات الإلكترونية التي تطرح مواضيع جدية.

موقع "الريم" www.alreem.com في البحرين أحد المواقع البيئية العربية المتميزة بطابع التجديد والأخبار والمعلومات، بالإضافة إلى وصلات كثيرة ومجموعة من الصفحات التي تستعرض المفاهيم البيئية الرئيسية. وهو يتطرق الى السياحة البيئية والتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة والمحميات، فضلاً عن أرشيف للأخبار ومعلومات عن المنشورات البيئية. وتقوم عليه شركة استشارية خاصة.

ومن المواقع الجذابة موقع مجلة "الحياة البرية العربية" www.arabianwildlife.com . التي كانت تصدر بالانكليزية عن دار نشر في لندن وتوقفت منذ سنوات، لكن موقعها استمر، وهو يضم المقالات المنشورة سابقاً في المجلة ومعلومات عن الحياة الفطرية في الخليج والمنطقة العربية بشكل عام. لكن الموقع لم يجدد منذ سنوات، وأخباره قديمة منذ توقف المجلة.

لجمعيات البيئة في لبنان حضور جيد على شبكة الإنترنت. ومنها جمعية حماية وتنمية الثروة الحرجية التي يعرض موقعها www.afdc.org.lb نشاطات الجمعية ومشاريعها، ولكن بطريقة تقليدية. ويتميز موقع جمعية الخط الأخضر www.greenline.org.lb بتنويع أكبر في المحتوى، إذ يعرض، إلى المعلومات الخاصة بالجمعية، الكثير من التفاصيل حول النشاطات والمشاريع والمطبوعات، مع زاوية للقضايا الساخنة، مما يجعل الموقع أكثر جاذبية، خاصة لاحتوائه مجموعة من الصور.

أما موقع مجلة "البيئة والتنمية" www.mectat.com.lb فهو أول موقع إعلامي بيئي على الشبكة من العالم العربي، إذ واكب انطلاق المجلة عام **1996**. وقد تم تعديل تصميمه ثلاث مرات منذ إنشائه. وهو يضم مختارات بالانكليزية من محتوى المجلة المطبوعة، ويوصل بمنظمات وهيئات بيئية، وفيه زاوية أخبار بيئية ومعلومات عن مؤتمرات ومعارض، إضافة الى المسابقات المدرسية التي تنظمها المجلة. ويتم تجديد معلومات الصفحة الأولى أسبوعياً، مع زاوية أخبار بيئية قصيرة من العالم. ويتوجه الموقع أساساً الى الناطقين بالانكليزية حول العالم بمعلومات وآراء عن قضايا البيئة العربية، بينما يقود القراء العرب الى الطبعة العربية من مجلة "البيئة والتنمية". ويحوي الموقع تقارير عن وضع البيئية العربية وتحقيقات مصورة عن الطبيعة، ومقالات تحليلية تطرح قضايا بيئية ساخنة وتفتح حواراً حولها. وتجري استعدادات لوضع كل أرشيف المجلة بالعربية على الموقع مع

محرك للبحث، وهو يضم أكثر من عشرة آلاف صفحة، ليصبح مرجعاً للباحثين العرب. لكن المسؤولين عن المجلة يقولون ان اكتمال المشروع ينقصه التمويل.

ويحتوي موقع المعهد الكويتي للبحث العلمي www.kisr.edu.kw على الكثير من المعلومات والأخبار والأبحاث المتعلقة بالبيئة من ضمن نشاطات المعهد. كما أن مجلة "علوم وتكنولوجيا"، التي ينشر المعهد نصوصها كاملة على الإنترنت، تحوي الكثير من المقالات البيئية الهامة.

وفي الخليج العربي أيضاً يتميز موقع مركز أبحاث الشرق الأوسط للتحلية www.medrc.org.om باحتوائه على أحدث المعلومات العلمية حول تحلية مياه البحر، بالإضافة إلى أخبار من العالم العربي والعالم ونشاطات المعهد ومنتدى للحوار.

وإذا انتقلنا إلى شمال افريقيا، نتوقف عند موقع مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة www.citet.nat.tn، وهو باللغتين الانكليزية والفرنسية، ويحتوي على معلومات ضرورية حول أهم القضايا البيئية في تونس. كما يقدم خدمة تحميل الوثائق والتقارير البيئية، وهي من الخدمات النادرة في المواقع البيئية العربية.

ومن مواقع المنظمات البيئية الإقليمية موقع أصدقاء البيئة- الشرق الأوسط www.foeme.org، الذي يحوي الكثير من المعلومات والدراسات والبيانات المتعلقة بقضايا المنظمة ونشاطاتها، وخاصة في مجالات تأثير التجارة على البيئة والتركيز على البحر الميت وخليج العقبة في الأردن وفلسطين.

ومن المهم الإشارة في هذا المجال إلى موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا www.unep.org.bh في البحرين، إذ من المفترض أن يشكل أحد أهم مصادر المعلومات والمعرفة البيئية في العالم العربي، كما هي كل مواقع منظمات الأمم المتحدة التي تتضمن عادةً معظم الوثائق والتقارير الصادرة عنها. إلا أن الموقع يقتصر على بعض البيانات الصحافية والمعلومات المستقاة من تقارير البرنامج وضع البيئة في العالم العربي.

مواقع دولية باللغة العربية

المفارقة أن أفضل المعلومات عن البيئة العربية متاحة من المواقع الدولية. هناك بعض المواقع باللغة العربية ذات محتوى كبير من المعلومات، منها موقع "نظرة شاملة لمصادر المياه في الشرق الأوسط" exact-me.org/overview/Arabic/toc.htm، الذي تم تأسيسه أثناء مباحثات السلام المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط والخاصة بقضية المياه وإدارة الموارد المائية. وساهمت دول المنطقة في تقديم المعلومات حول الموارد المائية الواردة في هذا الموقع الضخم. وهو يتضمن عرضاً مفصلاً لواقع المياه في المنطقة والموارد المائية السطحية والجوفية والأحواض المائية وكميات الاستهلاك ونوعية المياه.

ولعل موقع منظمة الأغذية والزراعة (فاو) www.fao.org/index_ar.htm أفضل موقع باللغة العربية يختص بقضايا الزراعة والبيئة في العالم. وقد بذلت الفاو جهداً ضخماً لترجمة الوثائق والمقالات والأخبار الكثيرة التي تنشرها إلى العربية ووضعها في متناول الباحثين. الموقع شامل لقضايا الزراعة والتنمية في العالم، ويعتبر مرجعاً لا غنى عنه للباحثين والعاملين في هذا الحقل.

أما موقع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة www.acsad.org/arabic فيتضمن عرضاً لنشاطات المركز وأهم الدراسات والمشاريع التي ينفذها والمؤتمرات وورشات العمل التي ينظمها وبرامج العمل، مقدماً فكرة عامة عن المؤسسة ولكن من دون معلومات تفصيلية.

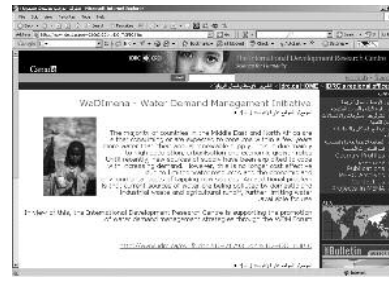

وفي مواضيع المياه أيضاً يبرز موقع منتدى إدارة الطلب على المياه www.idrc.ca/ar/ev، وهو الموقع العربي للبرنامج الذي تنفذه الوكالة الدولية للتنمية في كندا. ويتضمن شرحاً لأهداف المنتدى وأنشطته وأخباره، بالإضافة إلى نشر عدد كبير من

الأبحاث والحالات الدراسية الهامة. الموقع مصدر غني بالمعلومات والوثائق والبيانات والدراسات لباحثين في مجالات إدارة الموارد المائية بشكل خاص والتنمية المستدامة بشكل عام.

وفي السياق ذاته، أعدت مكتبة داغ همرشولد في الأمم المتحدة موقعاً خاصاً باللغة العربية عن يوم المياه العالمي www.un.org/depts/dhl/dhlara/water، وهو يتضمن معلومات هامة عن وضع المياه في العالم ووصلات للعديد من المواقع الأخرى.

وللباحثين عن الأخبار البيئية باللغة العربية برزت ثلاثة مواقع دولية وعربية في هذا الإطار: موقع ميدل ايست أونلاين www.middle-east-online.com/environment الذي يحتوي على أرشيف ويغطي أخبار العالم العربي إضافة إلى الأخبار العالمية. أما صفحة البيئة في إسلام أونلاين www.islam-online.net/Arabic/Science/topic3.shtml، فهي تتميز بالمقالات والكتابات التحليلية لقضايا البيئة وربطها مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والصفحات الخاصة بالبيئة في الموقع العربي لشبكة إن بي سي الأميركية www.gn4msnbc.com/env/index.asp?SID=335 تتضمن أخباراً مفيدة جداً للإعلاميين البيئيين.

من أهم المواقع الدولية التي تتضمن معلومات هامة عن البيئة في العالم العربي مواقع منظمات الأمم المتحدة المختلفة. فموقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة www.unep.org يحتوي على معلومات جمّة حول الأوضاع والإحصائيات البيئية في العالم العربي، لكنه يحتاج إلى الكثير من الجهد في البحث. أما موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي www.undp.org ففيه مدخل خاص بالمشاريع المنفذة في المنطقة العربية www.undp.org/rbas. كما أن المواقع المختلفة للبرنامج في كل دولة عربية، والتي

يمكن الوصول إليها من خلال الموقع الرئيسي، تتضمن الكثير من الوثائق والمعلومات والأبحاث حول شؤون بيئية وتنموية في كل دولة على حدة. ويقدم موقع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا)

www.escwa.org.lb/arabic/divisiosn/sdpd/enpsa/tnemnoriv

مشروعاً لمحتوى بيئي جيد. لكن آخر أخباره البيئية في أيلول (سبتمبر) 2006 كان بتاريخ تشرين الأول (أكتوبر) 2003.

ومن المواقع الثرية جداً بالمعلومات عن العالم العربي موقع البنك الدولي www.worldbank.org الذي يعتبر موسوعة حقيقية للوثائق والدراسات وأوراق العمل والمعلومات الإحصائية حول كل مشاريع التنمية والبيئة التي ينفذها البنك في المنطقة، إضافة إلى دراسات إقليمية هامة تعتبر مراجع لا غنى عنها للباحث.

وبما أن مرفق البيئة العالمي هو الجهة الممولة للكثير من المشاريع البيئية في العالم العربي، فإن موقعه www.gefweb.org هو من المواقع الهامة التي تقدم معلومات حول هذه المشاريع. وهناك موقع لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة www.un.org/esa/agenda21/natlinfo، الخاص بالمعلومات الوطنية عن الدول. هنا يمكن البحث في قائمة الدول واستخراج التقارير الوطنية للتنمية المستدامة المقدمة للأمم المتحدة من جانب كل دولة.

وتعتبر المواقع الخاصة بمعاهدات الأمم المتحدة الدولية المختصة بالبيئة من أهم مصادر المعلومات، إذ تتضمن وسائل بحث وقوائم بتقارير الدول المختلفة حول تطبيقاتها لهذه المعاهدات. ومثل هذه التقارير قد لا تكون متاحة حتى للعاملين في المؤسسات العامة التي تصدرها. ومن أهم هذه المواقع: معاهدة التنوع البيولوجي www.biodiv.org والمعاهدة الاطارية لتغير المناخ www.unfccc.int ومعاهدة مكافحة التصحر www.unccd.int/main.php ومعاهدة رامسار للأراضي الرطبة www.ramsar.org.

وللحصول على معلومات بيئية وتنموية حديثة حول العالم العربي، يمكن زيارة موقعين هما بمثابة مدخل معلوماتي شامل للقضايا والمشاريع المتعلقة بالتنمية والبيئة في العالم: www.developmentgateway.org

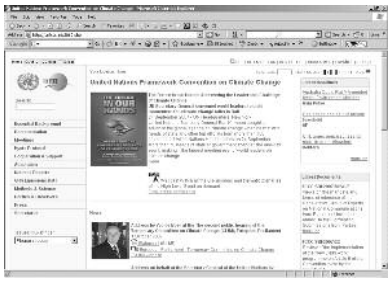

وwww.eldis.org، وكل منهما يضم وسائل بحث وتصنيف لجميع الدول. وتحتوي الصفحات الخاصة بكل دولة على معلومات حول مشاريع البيئة والتنمية وبعض الدراسات والإحصائيات.

موقع شبكة التنمية العالمية www.gdnet.org أيضاً غني، ويتضمن صفحات خاصة بالعالم العربي، ويتميز بوجود معلومات تتناول فرص التمويل والمشاريع المشتركة في المنطقة.

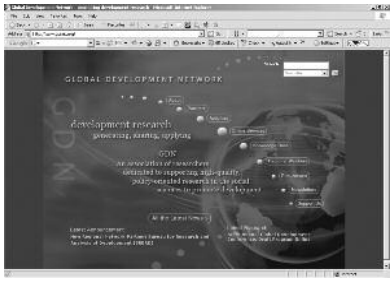

ومن أفضل النماذج الالكترونية التعليمية بالعربية نشرة تصدر عن برنامج أميركي لمعهد البيئة الحضرية في كلية بوسطن للحقوق بولاية ماساشوستس في الولايات المتحدة www.greenscreen.org/Arabic.

فهذا برنامج تربوي تفاعلي على شبكة الانترنت، يتخصص بنشاطات ما بعد المدرسة للتلاميذ من عمر 8 سنوات الى 13 سنة. وهو يحوي مواضيع عن: الطاقة، الماء، الطقس، قوى الطبيعة، النظام الشمسي، الأرض، النباتات، الحيوانات. الموقع سهل التصفح، والمحتوى مكتوب بلغة صحيحة وسهلة وعلمية.

كما يجدر مراجعة الموقع العربي لوزارة البيئة الاسرائيلية www.environment.gov.il/Arabic. فهو مشغول بشكل جيد (من دون التطرق إلى المحتوى الايديولوجي)، ويتم تجديده يومياً.

الهدف من هذا البحث في مواقع الإنترنت العربية التي تهتم بالبيئة إعطاء صورة عامة لمقارنتها بالمواقع العالمية، التي تكون عادة موسوعات كاملة من المعرفة تتضمن آلاف الصفحات من المعلومات الغنية والأخبار المتجددة باستمرار

والوثائق والتقارير الهامة وفرص التفاعل والتنسيق المشترك والمواد التدريبية والأدلة التطبيقية في حماية البيئة وغيرها من الخدمات الهامة. وسرعان ما يلاحظ متصفح الشبكة العالمية أن المواقع العربية بشكل عام متأخرة عن مثيلاتها الأجنبية في توفير المعلومات والوثائق والأخبار والأدلة التدريبية ومنتديات النقاش.

الحصول على معلومات حول البيئة العربية عبر الإنترنت ممكن عموماً، لكنه يتطلب جهداً كبيراً وقدرة على معرفة المواقع الدولية التي تتضمن المعلومات المطلوبة، ومعظمها بالانكليزية. وتبقى المشكلة ندرة البيانات الاحصائية الجديدة الموثوقة، التي هي إما غير موجودة أساساً وإما لا توجد مؤسسات تعمل على جمعها في صيغة صالحة للمقارنة، وهذا يسبق عملية عرضها على الانترنت. ويترتَّب على شبكة الانترنت العربية الانتقال من الاشادة والترويج الى المعلومات والتحليل، وإنشاء منابر للتفاعل والحوار.

الفصل الخامس

الاعلام البيئي والسياسة البيئية

الاعلام البيئي والسياسة البيئية

قد يكون الاعلام البيئي صورة عن العمل البيئي العربي. فهو يحتاج إلى تحديد المفهوم والاطار والهدف. على وسائل الإعلام التي تتوخى معالجة موضوع البيئة تحديد مفهوم البيئة وهدف الاعلام البيئي في المقام الأول. فالإعلام البيئي جزء من سياسة بيئية عامة، وليس مجرد أداة للإعلان عن سياسة بيئية جاهزة. كما أنه يهدف الى تنمية الوعي البيئي لدى قطاعات المجتمع المختلفة، حتى تشارك بفاعلية في تطوير السياسات البيئية ومراقبتها ومراجعتها، ويهيئ الجمهور والمسؤولين لدعم تنفيذ السياسات والتدابير البيئية. ومن ضمن الاهتمامات الرئيسية للإعلام البيئي إحداث تغيير سلوكي في مواقف الناس من البيئة، والتعامل مع موارد الطبيعة كسلعة ذات ثمن وليس كهبة مجانية.

أما أدوات تحقيق أهداف السياسة الوطنية للبيئة فتنتهج خطوطاً رئيسية ثلاثة:

- التشريعات والقوانين: التي لا بد أن تتطور باستمرار لمواكبة التقدم العلمي واستباق التدهور البيئي بهدف تجنب نتائجه. وإذ تضع هذه التشريعات قيوداً صارمة على النشاطات الصناعية والعمرانية والانتاجية والاستهلاكية والانمائية عامة، لضمان مجاراتها الاعتبارات البيئية، فهي تبقى بلا فاعلية ما لم تدعمها أدوات عملية لتطبيقها.
- التدابير المالية: وهي في صيغة ضرائب وحوافز. فالضرائب هي تدابير رادعة تهدف الى التحكم بأنماط الانتاج والاستهلاك وأساليب الحياة التي تؤدي الى تدهور بيئي. والحوافز هي تدابير تشجيعية تنطوي على دعم مادي وتسهيلات ضريبية بهدف تعميم أنماط إنتاج واستهلاك وتنمية بديلة تحافظ على البيئة.

- الاعلام والاتصال والتربية: هذه تحتل موقعاً رئيسياً في السياسة البيئية الوطنية المتكاملة. ففي استطاعة وسائل الاعلام توعية المواطنين على مسؤولياتهم حيال البيئة وخلق قاعدة صلبة لدعم التدابير الآيلة الى حماية البيئة. كما تخلق وسائل الاعلام حواراً مفتوحاً بين قطاعات المجتمع المختلفة حول قضايا البيئة، فتفتح الباب أمام تبادل الأفكار التفاعلي في اتجاهات عدة، مما يوفر خيارات لصانعي القرار أيضاً. وتساعد الحملات الاعلامية في خلق أنماط سلوكية مسؤولة، عن طريق إظهار الأثر الايجابي الذي يمكن أن تتركه على البيئة تصرفات فردية بسيطة في الحياة اليومية.

ولئن كان الاعلام أداة رئيسية لتحقيق السياسة البيئية، فهو لا يكون فعالاً إلا بالتكامل مع الأدوات الأخرى، من تشريعات وقوانين وحوافز وروادع مالية. فمجرد الاطلاع على المشكلة لا يؤدي دائماً الى استعداد الفرد للمشاركة في حلها، بما قد يستتبعه هذا الحل من قيود. إن نجاح التدابير البيئية على المستوى العام مرتبط بتناسق هذه الأدوات الثلاث ودعمها بعضها بعضاً في حلقة مترابطة. فالاعلام قد يسهل مهمة إقناع الناس بالقوانين، كما قد تؤدي القوانين الى دفع الناس لتقبل الرسالة البيئية. وتساهم الحوافز والروادع المالية في حصول تقبل أفضل للقوانين وتطبيقها بفعالية[28].

دور الاعلام البيئي

يهدف الاعلام البيئي أساساً الى حفز الجمهور للمشاركة الفعالة في رعاية البيئة، من خلال دفع الناس الى العمل الشخصي، وتشجيعهم على الحوار وإيصال آرائهم بقوة الى المسؤولين، فيكون لهم رأي مسموع يساهم في صنع القرار. وهذا يستدعي إقامة حوار تصل من خلاله آراء الناس الى المسؤولين، كما يوصل المسؤولون الى الجمهور إيضاحات عن جدوى التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومات والهيئات الرسمية

لحماية البيئة.

الاعلام البيئي يدفع الجمهور الى الانخراط في عملية التخطيط واتخاذ القرار. وتؤدي مشاركة الجمهور في الحوار البيئي الى تعميم الوعي للحفاظ على موارد الطبيعة، كما تعطي المسؤولين صورة واضحة عن اهتمامات الرأي العام.

وتعمل السياسة الوطنية للإعلام البيئي على توفير المعلومات الموثوقة لوسائل الإعلام، عن طريق شبكات اتصال بالمؤسسات العلمية والمنظمات الدولية المختصة. فالاعلام البيئي غير المستند الى مراجع موثوقة يفضي الى بلبلة الرأي العام وتشويش أفكاره.

وتتعاطى السياسة الوطنية للإعلام البيئي مع الموضوع من أربعة منطلقات:

- أولاً: الإعلام كوسيلة لايصال الحقائق والمعلومات البيئية الموثوقة الى الجمهور، وأيضاً كوسيلة ينقل من خلالها الجمهور آراءه الى المسؤولين ويتحاور معهم. الإعلام هنا أداة حوار مفتوحة ومشاركة في القرار.
- ثانياً: الإعلام كوسيلة لإبلاغ الجمهور عن السياسات الحكومية وشرح المخططات والتدابير المتعلقة بالبيئة، لإعطاء الناس حقهم الطبيعي في حرية الوصول الى المعلومات وتأمين شفافية العمل الرسمي.
- ثالثاً: الإعلام كأداة لإحداث تغيير في سلوك الناس وتعاملهم مع البيئة، إما في إطار تصرفات شخصية طوعية، وإما في إطار تأمين الدعم لسياسات وتشريعات بيئية رسمية.
- رابعاً: الإعلام كوسيلة للعلاقات العامة، إذ أن السياسة البيئية الحكومية لا يمكن أن تنجح من دون إقامة شبكة من العلاقات بين المسؤولين عن السياسة البيئية من جهة، والهيئات الأهلية والصناعيين والتجار والمهنيين والتربويين والمستهلكين وجميع الفئات الشعبية والرسمية من جهة أخرى.

ويتحدد دور الإعلام خلال مراحل السياسة البيئية كما يلي:

- أولاً: مرحلة تعيين المشكلات البيئية، وفيها يتمحور دور

الإعلام على وضع قضايا بيئية محددة على جدول الأعمال السياسي. هنا تلعب الهيئات الأهلية والعلمية دوراً أساسياً في التنبيه الى مشكلات بيئية معينة تؤثر في مجموعات من الناس. كما يساعد الإعلام في استقطاب الانتباه والدعم لقضايا محددة وإقامة حوار مع المسؤولين وقادة الرأي.

- ثانياً: مرحلة الاتفاق على السياسات البيئية، وفيها يساعد الإعلام على فهم أفضل لدوافع السياسات البيئية وخلفياتها، ويسهل إقرارها رسمياً وقبولها شعبياً. وهو هنا يتوجه الى صانعي القرار والرأي العام معاً.
- ثالثاً: مرحلة تنفيذ السياسات البيئية، وفيها يساعد الإعلام في تطوير مواقف شخصية ومجتمعية ملائمة للتعامل مع التدابير البيئية، ويعمل على استمرار التزام الناس بهذه المواقف الجديدة. كما يشرح الإعلام مضامين التشريعات والقوانين المرتبطة بالبيئة، وأثرها على الناس المعنيين[29].

جمهور الإعلام البيئي

مَن هو جمهور الإعلام البيئي، وماذا ينتظر من وسائل الإعلام؟ إنه جمهور ذكي لم يعد يقبل رشقه بالمعلومات المعاد تدويرها، وأصبح ينتظر إعلاماً موثقاً وتحليلاً علمياً يرتفع بموضوع البيئة الى مستوى القضية الكبرى.

ليس جمهور الإعلام البيئي محصوراً في الناشطين البيئيين والجمعيات البيئية. فهو يمتد في قطاعات المجتمع جميعاً، وتتقاطع فيه الاختصاصات والأعمار. الناشطون البيئيون والجمعيات الأهلية وأصحاب الاختصاصات العلمية المرتبطة بالبيئة هم القاعدة الأساسية لجمهور الإعلام البيئي، لأنه يخاطب اهتمامهم المباشر. غير أن على الإعلام البيئي الذكي أن يثير اهتمام المعنيين الآخرين: السياسيين، والمؤسسات الحكومية، والصناعيين، ناهيك عن المثقفين والطلاب والمهنيين والموظفين وربات البيوت[30].

وإذا كان البعض يدعي أن الجمهور العربي غير مهتم بالإعلام البيئي، فالأجدى مراجعة المحتوى والطريقة والأسلوب للوصول الى الجمهور.

هل نلوم الجمهور إذا أهمل مقالة عن الأوزون، مثلاً، منقولة بلغة عربية ركيكة وغامضة، عن نشرة علمية موجهة الى اختصاصيي الأوزون، تمت ترجمتها اعتباطياً بلا معرفة بالخلفيات والحقائق العلمية والانعاكاسات المحلية، ولم يتورع ناقلها عن توقيعها باسمه وتزيينها بصورته الباسمة؟ وهل نلوم المجتمع العلمي إذا أهمل مقالة تتحدث عن ظاهرة الاحتباس الحراري على أنها ناتجة عن البيوت الزراعية البلاستيكية؟ وهل نلوم الأستاذ الجامعي إذا هزئ من مقالة تدَّعي دقة المعلومات، في حين تتحدث عن ارتفاع في مستوى البحار يتراوح بين عشرة سنتمترات وعشرة أمتار، وعن ازدياد في السكان يتراوح بين مليار وثلاثة مليارات؟ أو من عشرات المقالات التي تحدثت عن "اليورانيوم المخصّب" وكانت تعني "المنضب" أو "المستنفد"، حتى ان مسؤولاً كبيراً استخدم العبارة الخطأ في خطاب له أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة؟

على الإعلام البيئي أن يحدد قطاعات جمهوره، ويتوجه إليها بمعلومات موثقة مفيدة تثير اهتمامها، إذ أن المعلومات وطريقة تحليلها تبقى العنصر الأساسي في نجاح الإعلام البيئي في الوصول الى جماهيره. وعليه أيضاً احترام اهتمامات الجمهور، وهذا لا يحصل حالياً. لقد أظهر استطلاع للرأي العام البيئي في العالم العربي أن الجمهور يضع في أولى اهتماماته: تلوث الهواء والنفايات الخطرة والأخطار الصحية من المبيدات والأسمدة، بينما نجد أن هذه المواضيع بقيت شبه غائبة في الاعلام العربي[31].

من يتولى الإعلام البيئي

تفتقر معظم وسائل الإعلام العربية الى محررين مختصين، في

ما عدا التصنيفات التقليدية: المحليات، الدوليات، الثقافة، الاقتصاد، الرياضة، التحقيقات. وفي حالات كثيرة، يُطلَب من المحرر نفسه العمل لأكثر من قسم واحد. فأين تقع شؤون البيئة والتنمية؟ قد نجد ما يتعلق بالبيئة في الأخبار المحلية، من مشروع طريق أو سد أو مصنع أو تشجير أو كارثة طبيعية. لكن هذه كلها تكتفي بنقل الخبر وتفتقر الى الاستقصاء والتحليل. ولا بد هنا من ملاحظة اهتمام وسائل الإعلام العربية المتزايد بشؤون البيئة خلال السنوات الأخيرة، بعد أن خصصت بعض الصحف والمجلات أبواباً ثابتة لها. إذاً، الاهتمام موجود، وقد يكون انعكاساً لاهتمام عالمي وتزايُد المواضيع البيئية التي توزعها وكالات الأنباء الدولية. وهو أيضاً امتداد لانشاء وزارات وهيئات بيئية حكومية في جميع الدول العربية، وتكاثر الجمعيات البيئية الأهلية. غير أن السؤال يبقى محتوى هذه المقالات ومن يكتبها. وإذا كنا نعاين مشكلة هنا، فهي لا تنحصر في موضوع البيئة، بل تشمل كل المواضيع المتخصصة. فنادراً ما نجد في وسيلة إعلام عربية محرراً علمياً مثلاً، ناهيك بمحرر متخصص بشؤون البيئة أو التنمية. والنتيجة أن معظم المواضيع العلمية المتخصصة التي تتصدى لها وسائل الإعلام العربية تكون مترجمة عن صحف أجنبية. وحتى في هذه الحال، تعتمد على مقال واحد يترجَم حرفياً، من دون الرجوع الى مصادر متعددة لاستقصاء وجهات نظر ومعلومات متنوعة، ومن ثم صياغتها في مقال ملائم.

أما التحقيقات المحلية حول شؤون البيئة فغالباً ما تتركز حول موضوع مثل النفايات في الشوارع، وهو موضوع يسترعي الانتباه البصري المباشر، أو كارثة مثل تسرب نفطي أو اشتعال الآبار، وتهمل مسائل مهمة أخرى مثل أثر الصناعة في البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية وتلوث المياه وتخريب الشواطئ وتضخم المدّ العمراني على نحو عشوائي. هذه المسائل البيئية الأخرى المهمة، تكتفي وسائل الإعلام العربية بالنشر عنها حين تحصل على مواد جاهزة من منظمات دولية أو وكالات أنباء.

ويقول جمال محمد غيطاس في دراسة عن الاعلام العلمي

العربي قدمها في اجتماع نظمته مجلة "العربي" إن "الاعلام العربي يبدو مترنحاً بين مطرقة تراجع قيم العلم والتكنولوجيا عموماً داخل المجتمعات العربية وسندان الفقر في الامكانات والكوادر والضعف أمام طوفان الاعلام الترفيهي والاستهلاكي". ويضيف أنه "من النادر أن تجد اعلاماً عربياً علمياً قد تناول قضايا علمية رصينة ذات صلة بقضايا تنموية حقيقية، وأثار حولها نقاشاً وجدلاً خلاقاً داخل المجتمع"[32]. وهذا يعبّر عن مشكلة أساسية يواجهها الاعلام العلمي والتنموي عامة، اذ يتحول إلى امتداد لعقلية الاستخفاف بالعلم والتعاطي معه بسطحية تجريدية، من دون ربطه بقضايا التنمية. ويتفق رأي غيطاس مع ما كتبناه في "البيئة والتنمية" تحت عنوان "أزمة صحافة أم أزمة علم"[33].

ليس المطلوب من الصحافي أن يكون عالماً وخبيراً في شؤون البيئة. غير أنه من الضروري أن يلمّ بموضوعه بما يكفي أن يعينه على تحديد المصادر الصحيحة لجمع المعلومات ومن ثم عرضها وتحليلها. وهنا تبرز أهمية التعاون بين الصحافة وخبراء البيئة العرب والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بالبيئة. فالحاجة الأولى هي وجود محررين مختصين بشؤون البيئة وشؤون التنمية أو بالأمرين معاً. والحاجة الثانية الملحّة هي إيجاد قنوات اتصال بين هؤلاء ومصادر المعلومات، من خبراء وهيئات حكومية ومنظمات.

ويبقى السؤال: هل تعطي المؤسسة الإعلامية المحرر البيئي - في حال وجوده - وقتاً كافياً لإعداد موضوعه؟ هذه مسألة أخرى ملحة. فإعداد تحقيق دقيق - مثلاً، عن أثر مشروع عمراني أو صناعي ما على البيئة في محيطه الطبيعي - يتطلب أياماً وأسابيع من البحث وجمع المعلومات ومقابلة الخبراء، ومن ثم الكتابة والتحليل. وهذا ما لا توفره وسائل الإعلام العربية عادة لمحرريها، إذ المطلوب إمداد الصحيفة او الإذاعة بمادة سريعة متواصلة. وهذا يتناقض مع الممارسة المتعارف عليها في الصحافة الدولية المتقدمة، إذ تشترك مجموعة من المحررين، على فترة أسابيع، في جميع المعلومات عن موضوع بيئي أو

البيئة على الصفحات الأولى في صحف الامارات، في مقابلة خاصة مع الشيخ زايد عن البيئة والتنمية المستدامة والحياة الفطرية

تنموي أو علمي وكتابته. وقد لا يحتل في المجلة أكثر من مساحة صفحة واحدة أو اثنتين، لكنه يعطي المعلومات الدقيقة ويحللها ويثير اهتمام القراء والمخططين والسياسيين.

إن الخبر السياسي أو الرياضي يبقى مادة سريعة للاستهلاك اليومي. وهو يختلف في طبيعته عن التحقيق أو التحليل في مواضيع العلم والبيئة والتنمية. ولا بد من الفصل بين الاثنين.

إن من يتصدى للبيئة والتنمية في الإعلام، إذاً، يجب أن يكون محرراً مختصاً، يدعمه مركز معلومات في المؤسسة الإعلامية وخبراء مختصون في قطاعات المجتمع الأخرى، وتفتح له مؤسسات الحكومة مجال الوصول الى مصادر المعلومات، وتدعمه الهيئات المحلية والدولية المختصة بالمعلومات. وفي رأينا أن العبء الأساسي يقع على المحرر، الذي يجب أن يتمتع بالمعرفة والقدرة والنشاط ليستقصي مشاكل البيئة والتنمية ويعالجها من دون الاستناد كلياً الى البلاغات الصادرة عن الهيئات الرسمية أو الى وسائل الإعلام الأجنبية. وهذا ممكن الى حد ما اذا توافر الدافع. لكن المعلومات، عادة، تبقى ناقصة.

هل نلوم المحرر الصحافي وحده على التقصير؟ إذا قرر محرر في صحيفة عربية أن يكتب عن الصناعة والبيئة في بلده، فهل تعطيه مؤسستُه الوقت والدعم الكافيين، أم تطلب منه إنجاز الموضوع خلال يوم واحد اعتماداً على ما تَيسَّر من المواد الجاهزة؟ وهل يجد في صحيفته مركز معلومات يزوده بالإحصاءات الدقيقة الحديثة؟ وهل توجد مراكز

خاصة أو هيئات حكومية يمكنه استقصاء المعلومات منها؟ وهل المنظمات الدولية ومكاتبها المحلية قادرة على تزويده بالمعلومات؟

وفي حين نرى أنه من الواجب تأمين مصادر معلومات لوسائل الإعلام، محلياً وإقليمياً ودولياً، نعتقد أن المسؤولية الكبرى تقع على رجل الإعلام والمؤسسة الإعلامية لإيجاد الوسائل الملائمة من أجل كشف الحقائق وتحليلها. وهذا ينطبق على أصغر حدث يتعلق بالبيئة، كما ينطبق على دراسة خطط التنمية القومية وتقويمها من حيث أثرها البيئي. وهنا لا بد لوسائل الإعلام من الاستعانة بالخبراء المحليين في الموضوع، وهم موجودون في كل بلد عربي. ولا يجوز لوسائل الإعلام أن تعتمد دائماً على مواد إعلامية جاهزة عن البيئة والتنمية، تزوّدها بها وكالات الأنباء الأجنبية والمنظمات الدولية، وتكون، في معظم الحالات، معلومات عامة قد لا تنطبق على الواقع المحلي.

مهمات محلية وإقليمية ودولية

إذا كنا نتفق على أن البيئة مشكلة عالمية شاملة، وأن لوسائل الإعلام دوراً رئيسياً تؤديه للمساعدة في وقف التدهور البيئي، فكيف يمكن دعم وسائل الإعلام للقيام بهذا الدور؟

تتوزع المهمات هنا بين الإعلاميين والحكومات والهيئات الرسمية والمنظمات الإقليمية والدولية:

أولاً – وسائل الأعلام:

1. تخصيص محرر واحد على الأقل في كل جريدة ومجلة وإذاعة ومحطة تلفزيون لشؤون البيئة. ومن الضروري أن يكون هذا المحرر ملماً بالمواضيع العلمية.
2. تعيين مستشار بيئي لوسيلة الاعلام.
3. تزويد مكتبة المؤسسة الإعلامية، المطبوعة والالكترونية، بمراجع عن شؤون البيئة، تكون مستنَداً دائم التجدد

لخلفيات المواضيع البيئية. ويمكن أن يشمل أرشيف الصور في كل صحيفة، وهو تحول الى الملفات الالكترونية المصورة، العناوين الرئيسية للشأن البيئي، على أن يتم جمع الصور له من مصوري الصحيفة محلياً، كما من وكالات الأنباء المصورة والمنظمات الدولية.

4. إقامة علاقات مع الخبراء المحليين والجمعيات المهتمة بالبيئة. وعلى وسائل الإعلام تشجيع المختصين بشؤون البيئة على الكتابة ونشر نتائج بحوثهم، بالاعتماد عليها كمادة أساسية لتحقيقات صحافية تربط النظرية بالواقع.

ثانياً – الحكومات وهيئات البيئة الوطنية:

1. فتح أبواب مراكز الأبحاث البيئية والمؤسسات البيئية الحكومية ومكتباتها ومراجعها لوسائل الاعلام.
2. إيجاد حلقات تواصل ثابتة بين الباحثين البيئيين في المراكز العلمية والاعلاميين.
3. فتح باب المعلومات لوسائل الاعلام بلا حدود، لتمكينها من المراقبة والنقد، وليس مجرد نقل الخبر في بيانات ترويجية تكتفي بوصف حفلات افتتاح مشاريع، من دون أن تتكلم عن محتواها أو تراقب تنفيذها.

ثالثاً – جامعة الدول العربية ووكالاتها:

1. إقامة مركز معلومات الكتروني يعنى بشؤون البيئة عالمياً وإقليمياً. ويمكن أن يعمل هذا المركز ضمن هيئة موجودة حالياً. مهمة المركز تزويد الإعلاميين والباحثين العرب بمعلومات موثقة ودائمة التحديث عن قضايا البيئة.
2. نشر وثائق عن شؤون البيئة العربية تصلح مرجعاً للكتابة الصحافية.
3. العمل على إقامة اتحاد عربي لصحافة البيئة والتنمية. ويمكن أن يشمل هذا الاتحاد الصحافة العلمية العربية.
4. نشر أبحاث المختصين العرب في شؤون البيئة، أو المساعدة في نشرها.

5. إعداد لائحة دقيقة بالجمعيات والهيئات والخبراء المعنيين بالبيئة في العالم العربي، وفق الاختصاص، وتوفيرها لجميع وسائل الإعلام، مطبوعة وبواسطة الانترنت.

رابعاً – برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

1. تزويد وسائل الإعلام ومراكز البحوث دورياً بمعلومات ومراجع عن تطورات وضع البيئة العالمي والعربي. وهذا يشمل المواد الوثائقية والوصفية والتحقيقات الصحافية الجاهزة والصور.
2. تكليف صحافيين عرب مهتمين بالبيئة إعداد تحقيقات عن مواضيع بيئية محددة في بلدانهم، بدعم معنوي ومادي من البرنامج، لتوزيعها على نطاق العالم العربي، واختيار بعضها للتوزيع الدولي بواسطة الدائرة الإعلامية للبرنامج.
3. إقامة دورات تدريبية لإعداد صحافيين بيئيين ترشّحهم مؤسساتهم الإعلامية، وذلك من أجل تعريفهم بمبادئ البيئة والإعلام البيئي الاستقصائي، مع التركيز على التجارب العالمية في هذا المجال وكيف يمكن تطبيقها عربياً.
4. إعداد دليل عملي يضم مجموعة مواضيع بيئية صالحة للإنتاج الإذاعي والتلفزيوني، مع عرض الخطوط العريضة ونموذج سيناريو لكل موضوع.

خلاصة

هدف الإعلام البيئي توعية الجماهير وأصحاب القرار على أهمية الحفاظ على البيئة الطبيعية وادارة مواردها بتوازن، من خلال تَعامُل الأفراد والمجموعات الشخصي السليم مع المحيط الطبيعي، ودمج الاعتبار البيئي في خطط التنمية القومية. غير أن القرارات الكبرى التي تحدد مصير البيئة هي تلك التي تبقى في يد السلطات المركزية. من هنا، فإن هدف توعية الجماهير لا يتوقف عند حثهم على العمل الفردي، بل يتجاوز ذلك الى إعدادهم بالمعرفة والدافع لتشكيل رأي عام يحترم البيئة ويضغط على أصحاب القرار لاعتماد خطط تنمية متكاملة تأخذها في الاعتبار. ومن مسؤوليات الاعلام البيئي أيضاً التوجه إلى المسؤولين ومتخذي القرار لمدهم بالمعلومات والآراء والتحليلات الدقيقة عن الأوضاع والخيارات البيئية المتاحة.

ولئن كان للمنظمات الإقليمية والدولية والحكومات دور رئيسي تتولاّه لدعم الإعلام البيئي العربي، فالحق أن المسؤولية الكبرى تقع على رجل الإعلام والمؤسسة الإعلامية. ويبقى السؤال: هل يمكن للاعلام أن يتكلم في فراغ، أم كجزء من اهتمام بيئي في جميع قطاعات المجتمع، العلمية والاقتصادية والسياسية والأهلية؟ هل يخترع الاعلام عملاً بيئياً أم يكتب عن عمل موجود؟ مهمته أن يكون جزءاً من نهضة بيئية علمية متكاملة، لا يمكن من دونها تحقيق تنمية مستدامة.

هوامش

1 "الاعلام العربي والبيئة"، ورقة قدمها نجيب صعب عام 1987 في مؤتمر للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عقد في تونس، وذلك بتكليف من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. النص الكامل في كتاب "قضايا بيئية" لنجيب صعب، المنشورات التقنية، بيروت، 1997.

2 نجيب صعب، "قضايا بيئية"، المنشورات التقنية، بيروت، 1997. من فصل "الجمهور ومصادر المعلومات"، ص 23 ـ 24.

3 المصدر السابق، ص 21ـ22.

4 مها محمود صباغ، "أولويات قضايا البيئة المحلية في الصحافة البحرينية" (دراسة ماجستير)، برنامج الادارة البيئية، جامعة الخليج العربي في البحرين، 2005.

5 أجرى الاستطلاعات مراسلون لمجلة "البيئة والتنمية" في 15 بلداً عربياً، وذلك استناداً إلى مراجعة محتوى وسائل الاعلام المحلية في الفترة ما بين تشرين الثاني (نوفمبر) 2005 وأيلول (سبتمبر) 2006. وتم جمع المعلومات خصيصاً لهذه الدراسة، كمساهمة من فريق مجلة "البيئة والتنمية": عماد سعد (الامارات)، علي العنزي (السعودية)، غادة فرحات (الكويت)، زكريا خنجي (البحرين، محاد بن أحمد المعشني (عُمان)، أحمد حسين عبدالرحمن (قطر)، نسرين عجب (لبنان)، عبدالهادي النجار (سورية)، باتر وردم (الأردن)، كاظم المقدادي وفاضل البدراني (العراق)، صادق العصيمي (اليمن)، وجدي رياض وخالد غانم (مصر)، فتحي الحمروني (تونس)، فتيحة الشرع ويونس فسيح (الجزائر)، محمد التفراوتي (المغرب).

6 جمال محمد غيطاس، "الاعلام العلمي العربي وقضايا التنمية ـ رؤية معلوماتية"، ورقة قدمت في مؤتمر مجلة "العربي" حول الاعلام العلمي، الكويت، كانون الأول

(ديسمبر) 2005.

7 "البيئة والتنمية"، العدد 9، ص 14 ـ 19، تشرين الثاني (نوفمبر) 1997. حديث خاص للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى نجيب صعب.

8 من تقرير عن "الاعلام البيئي السعودي" أعده علي العنزي خصيصاً لهذه الدراسة، الرياض 2006.

9 من تقرير عن "الاعلام البيئي الكويتي" أعدته غادة فرحات خصيصاً لهذه الدراسة، الكويت 2006.

10 راجع الهامش رقم 4 أعلاه.

11 محاد بن أحمد المعشني، "تاريخ الصحافة العمانية وواقع الاعلام البيئي"، تقرير غير منشور تم اعداده خصيصاً لهذه الدراسة، مسقط، 2006.

12 "البيئة والتنمية"، العدد 15، تشرين الثاني (نوفمبر) 1998، ملحق البيئيون الصغار. حلقات البرنامج متوافرة على سلسلة من أشرطة الفيديو، منشورات "البيئة والتنمية"، 1999ـ2000.

13 من تقرير عن "الاعلام البيئي في سورية" أعده عبدالهادي النجار خصيصاً لهذه الدراسة، 2006.

14 من تقرير عن "الاعلام البيئي في الأردن" أعده باتر محمد علي وردم خصيصاً لهذه الدراسة، 2006.

15 "الاهتمامات البيئية في الصحافة العراقية في المنفى"، تقرير غير منشور أعده د. كاظم المقدادي خصيصاً لهذه الدراسة، 2005.

16 من تقرير عن البيئة في "الاعلام العراقي" أعده الدكتور فاضل البدراني خصيصاً لهذه الدراسة، 2006.

17 صادق يحيى العصيمي، "الاعلام البيئي ـ المفهوم والأهمية"، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2004.

18 د. خالد غانم، "الاعلام البيئي في مصر"، تقرير غير منشور تم اعداده خصيصاً لهذه الدراسة، 2006.

19 فتحي الحمروني، من تقرير غير منشور عن "الاعلام البيئي في تونس" تم اعداده لهذه الدراسة، 2006.

20 فتيحة الشرع، "الاعلام البيئي الجزائري"، تقرير غير منشور تم اعداده خصيصاً لهذه الدراسة، 2006.
21 هذه المعلومات مستقاة من استبيان في مواضيع منشورة في الصحافة الجزائرية اليومية في الشهور الستة الأخيرة لعام 2005، أجراه يونس فسيح خصيصاً لهذه الدراسة.
22 راجع المصدر رقم 20.
23 "الاعلام البيئي في المغرب"، محمد التفراوتي، تقرير غير منشور أعد خصيصاً لهذه الدراسة، 2006.
24 تقرير "الموت باليورانيوم المستنفد"، كاظم المقدادي، "البيئة والتنمية" العدد 103، ص 52 ـ 54، تشرين الأول (اكتوبر) 2006.
25 تقرير "التنمية البشرية العربية 2002"، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2002، وجريدة "الحياة"، محمد مغربي، صفحة علوم وتكنولوجيا، 24/9/2006.
26 باتر وردم، "المواقع البيئية العربية على الانترنت"، "البيئة والتنمية"، العدد 66، ص 20ـ26، أيلول (سبتمبر) 2003.
27 باتر وردم، "الاعلام البيئي الالكتروني"، "البيئة والتنمية"، العدد 90، ص 32ـ33، أيلول (سبتمبر) 2005.
28 نجيب صعب، "قضايا بيئية"، المنشورات التقنية، بيروت 1997. من فصل "الاعلام البيئي: خطة عمل للبنان"، ص 34 ـ35.
29 المرجع السابق، ص 36ـ37.
30 نجيب صعب، "قضايا بيئية"، المنشورات التقنية، بيروت 1997. من فصل "الجمهور ومصادر المعلومات"، ص 22ـ23.
31 مصطفى كمال طلبه ونجيب صعب، "الرأي العام العربي والبيئة"، منشورات "البيئة والتنمية"، 2006. (التقرير التحليلي للاستطلاع البيئي في 18 بلداً عربياً).
32 راجع المصدر رقم 6.
33 نجيب صعب، "يا بيئيي العرب اتحدوا"، المنشورات التقنية، بيروت، 2001. من مقال "أزمة صحافة أم أزمة علم"، ص 61ـ63.

الاعلام البيئي بين النفط والانتخابات الرئاسية

مختارات من افتتاحيات كتبها نجيب صعب بين 2005 و 2007، ونُشرت في 8 صحف يومية عربية بالتزامن مع "البيئة والتنمية". وقد تم اختيارها كنموذج للمقال البيئي التحليلي المدعوم بالمعلومات، الذي يصل الى الجمهور والمسؤولين عن طريق وسائل إعلامية واسعة الانتشار، مما يعطيه فرصة للتأثير في الممارسات والسياسات.

حصة البيئة من عائدات النفط

ارتفع الدخل من صادرات النفط في دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بمبلغ **465** مليار دولار خلال السنوات الثلاث الماضية. وفي حين بلغت العائدات الاضافية **50** مليار دولار عام **2003**، فقد وصلت الى **126** ملياراً عام **2004** وتجاوزت **289** ملياراً سنة **2005**. وحصلت الدول العربية المصدرة على نحو **85** في المئة من هذا الدخل الاضافي، فيما توزع الباقي على إيران وكازاخستان وأذربيجان.

هذه الأرقام جاءت في التقرير الاقتصادي الاقليمي السنوي لصندوق النقد الدولي، الذي أعلنه في بيروت السيد محسن خان، مدير ادارة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى في الصندوق. وقد أثبت التقرير، بعبارات تصدر للمرة الأولى بهذا الوضوح عن هيئة مالية دولية، خطأ الاعتقاد السائد أن سعر برميل النفط وصل إلى أعلى حد له اطلاقاً هذه السنة. فالمقارنة الحقيقية يجب أن تأخذ في الاعتبار القوة الشرائية والتضخم. ويوضح التقرير أنه إذا أخذنا أسعار سنة **2003** كمعيار ثابت، فإن السعر الحقيقي للبرميل كان **80** دولاراً في **1980**، بالمقارنة مع سعره الحقيقي المقدر بمبلغ **56** دولاراً خلال سنة **2005**. ويبيّن التقرير أن الأربعين دولاراً التي بلغها سعر البرميل في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي توازي نحو مئة دولار بأسعار اليوم. إذاً، ما زال سعر برميل النفط، حتى في الحد الأقصى على عتبة السبعين دولاراً الذي بلغه هذه السنة، أقل من سعر السوق الحقيقي. وهذا التحليل السعري يقوم على أسس اقتصادية صرفة لا تأخذ العوامل البيئية في الاعتبار. فلو تم حساب الآثار البيئية لاستهلاك النفط كمورد معرّض للنضوب، لتضاعفت الأسعار.

لو تم حساب الآثار البيئية لاستهلاك النفط كمورد معرّض للنضوب، لتضاعفت الأسعار.

أهمية هذا الكلام أنه يأتي من أبرز سلطة مالية دولية. وهو يؤكد ما قلناه مراراً من أن الأسعار الرخيصة غير الواقعية للنفط خلال

العقود الماضية فرضتها الدول الصناعية، خارج الاعتبارات الواقعية للسوق. فلو كانت احتياطات النفط موجودة في الدول الصناعية، لكانت اعتبرتها مورداً وطنياً استراتيجياً وفرضت أسعار تصدير تبلغ أضعاف الأرقام المتداولة. ولم يكن غريباً في هذه الحال أن يكون سعر البرميل اليوم في حدود 200 دولار.

ولطالما استُعملت مصادر الطاقة البديلة مثل بعبع لتخويف الدول المصدّرة من رفع أسعار النفط، اذ تم إيهامها بأنه كلما ارتفع سعر البرميل تصبح المصادر البديلة أكثر جدوى اقتصادياً، مما يؤدي مع الوقت الى الاستغناء عن النفط. وهذا الكلام هراء، لأنه من المؤكد أن النفط سيبقى، على الأقل خلال السنوات الخمسين المقبلة، المصدر الأرخص والأسهل للطاقة. كما أن للنفط استخدامات صناعية أخرى، تبدأ بالكيماويات ولا تنتهي بالبروتينات والأنسجة. وقد أكد تقرير دولي صدر الشهر الماضي على نجاح تجارب لعزل ثاني أوكسيد الكربون الناتج عن احتراق النفط، ولمعالجته وتخزينه، مما يفتح آفاقاً واسعة أمام استخدام "البترول الصديق للبيئة". فلا خوف على أسعار النفط، بقدر ما يتحتم الخوف من هدر هذا المورد بالانتاج الاستنزافي. ومن الأفضل بيع مليون برميل بسعر مئة دولار للبرميل، بدلاً من بيع مليوني برميل بسعر خمسين دولاراً للبرميل الواحد. فهكذا يحصل المنتجون على الدخل نفسه، لكنهم يحتفظون بالنصف الباقي كاحتياطي.

من الأفضل بيع مليون برميل بسعر مئة دولار للبرميل، بدلاً من بيع مليوني برميل بسعر خمسين دولاراً للبرميل الواحد. فهكذا يحصل المنتجون على الدخل نفسه، لكنهم يحتفظون بالنصف الباقي كاحتياطي.

يكشف تقرير صندوق النقد الدولي أن 71 في المئة من الاحتياطي المؤكد للنفط موجود في دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وشمال افريقيا. وتأتي السعودية في الطليعة، تليها العراق وإيران والكويت والامارات. كما تحتضن المنطقة نفسها نصف احتياطي العالم من الغاز، معظمه في قطر وإيران. لكن 41 في المئة فقط من صادرات النفط والغاز العالمية تأتي اليوم من هذه المنطقة، ما يعني أن حصتها ستزداد مع نضوب المخزون في مناطق أخرى.

جميع المؤشرات تدل، إذاً، على أن دخل الدول المصدرة للنفط سيزداد خلال السنوات المقبلة. فكيف يمكن استخدامه في

الاتـجـاه الصـحـيـح، لـتـعـم فوائده عـلـى شعـوب الـدول الـنـفـطـيـة وجـيـرانـهـا؟ تـقـريـر صـنـدوق الـنـقـد الـدولـي يشـيـر إلـى ان طـريـقـة استخدام الدخل المتزايد من تصدير النفط ستحدّد ما إذا كانت هذه الفورة الاقتصادية نعمة أم نقمة. ويقدم الصندوق نصائح اقتصادية صرفة، تدعو إلى الاستثمار في مشاريع انتاجية تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل وتخلق فرص عمل. ويحذّر من تركيز صرف المداخيل الاضافية في مشاريع عقارية وتجارية سريعة، تقود إلى ارتفاع سريع في مستويات الاستهلاك، مما يفاقم عوامل التضخم ولا يخلق قاعدة انتاج صلبة.

ونذكر أن إحدى الحكومات العربية تراجعت عن مشروع لانتاج الـهـيـدروجـيـن الـمـضـغـوط وتـصـديـره إلـى أوروبـا، لأن دراسة الجدوى أظهرت أن استرداد الاستثمار يحتاج الى عشرين سنة. وبمقياس مالي بحت، وجدت العائد ليس مجزياً بما فيه الكفاية مقارنة مع مشاريع التطوير العقاري والأسواق الاستهلاكية. وفات هذه الحكومات أن انتاج الهيدروجين كان سيدخلها شريكاً في تكنولوجيا تُعتبر طاقة المستقبل، مما يؤهلها لاعادة انتاج الثروة بدل هدرها. فهل يكون الدخل الاضافي من النفط حافزاً لنظرة جديدة إلى الاستثمار في برامج تؤمن استدامة التنمية، لا في مشاريع استهلاكية تشبه الوجبات السريعة؟

هل يكون الدخل الاضافي من النفط حافزاً لنظرة جديدة إلى الاستثمار في برامج تؤمن استدامة التنمية، لا في مشاريع استهلاكية تشبه الوجبات السريعة؟

وإذ ينبّه التقرير الى أن احتياطات بعض دول المنطقة المصدرة للنفط اليوم، مثل عُمان، ستنضب خلال سنوات قليلة، يدعوها إلى المباشرة فوراً في تطوير بدائل تقوم على نشاطات انتاجية أخرى غير النفط. واذا كانت عُمان تحتاج إلى بدائل اقتصادية من النفط في المدى المتوسط، فجميع دول المنطقة تحتاج إلى هذه البدائل في المدى البعيد.

ما لم يشر إليه تقرير صندوق النقد الدولي أن أمام الدول المنتجة للنفط فرصة نادرة اليوم لاستخدام الدخل المتزايد في تطوير قاعدة العلوم والتكنولوجيا، وانشاء صناديق لرعاية البيئة، إذ بهذا فقط يمكن تحقيق التنمية القابلة للاستمرار. واذا كانت البيئة قد بقيت خارج اهتمامات الطفرة النفطية في السبعينات، لأن احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت طاغية،

فلا يجوز إلا أن تأخذ الاستثمارات البيئية حصة ملموسة من عوائد الطفرة الراهنة.

وما لم يشر إليه التقرير أيضاً ضرورة تطوير أطر فعالة للتعاون الاقليمي، فتعم فوائد التنمية جميع دول المنطقة، المنتجة منها للنفط والمستهلكة. فالتنمية المتوازنة هي طريق الاستقرار والسبيل الأقرب إلى مكافحة الارهاب.

2005/11

أطلبوا التكنولوجيا ولو في الصين

بعد انضمام الولايات المتحدة، مضطرة، الى الاجماع العالمي في مؤتمر المناخ الذي عقد في مونتريال الشهر الماضي (12/2005)، لم يعد من الجائز لبعض الدول المنتجة للبترول أن تبقى وحيدة في مواقفها. لقد دعونا دائماً الدول العربية، المصدّرة والمستوردة للبترول على حد سواء، إلى التفاوض كمجموعة واحدة من أجل الحصول على حقوقها العادلة في الاتفاقات الدولية، كما فعلت روسيا حين ضمنت مليارات الدولارات من المساعدات الأوروبية والحقوق التجارية قبل اقرارها لبروتوكول كيوتو. أما وقد وافقت الدول العربية النفطية رسمياً على البروتوكول، وأصبح أمراً واقعاً، فلا حاجة الى الاستمرار في لعب ورقة العرقلة الأميركية. المطلوب الآن أن تحفظ الدول العربية حقوقها، ضمن الاجماع الدولي.

أما وقد وافقت الدول العربية النفطية رسمياً على البروتوكول، وأصبح أمراً واقعاً، فلا حاجة الى الاستمرار في لعب ورقة العرقلة الأميركية. المطلوب الآن أن تحفظ الدول العربية حقوقها، ضمن الاجماع الدولي.

الضغط الشعبي والعلمي أجبرا الولايات المتحدة على قبول المشاركة في المفاوضات لما بعد كيوتو، علماً أنها لم توافق عليه أساساً، بحجة أنه يضر بالاقتصاد الأميركي. وقد أُصيبت الادارة الأميركية بالاحراج حين تحدث الرئيس السابق بيل كلينتون إلى مؤتمر مونتريال، مؤكداً أنه اذا طبقت أميركا، على نطاق واسع، تكنولوجيات الطاقة النظيفة وتدابير ترشيد الاستهلاك، يمكنها ليس تلبية شروط كيوتو فقط، بل تقوية اقتصادها في الوقت ذاته. وكانت الصحافة الأميركية تبنت حملة ضاغطة من أجل اتخاذ إجراءات فعالة للحد من الانبعاثات المسببة لتغير المناخ، وذلك بناء على إجماع علمي حول الموضوع. وانضمت عشر ولايات و192 مدينة أميركية الى الحملة، باعتمادها تدابير لتخفيف الانبعاثات تتجاوز متطلبات السلطة الاتحادية.

موضوع مؤتمر مونتريال الرئيسي كان الاتفاق على ما بعد كيوتو، أي الخطوات اللاحقة لسنة 2012. فالبروتوكول يفرض على الدول الصناعية تخفيف انبعاثات الغازات المسببة

للاحتباس الحراري، خاصة ثاني أوكسيد الكربون من الوقود الاحفوري، بمعدل 5 في المئة مع حلول سنة 2012، مقارنة مع مستويات عام 1990. ويؤكد العلماء اليوم أن وقف التدهور المناخي يتطلب تخفيض الانبعاثات بنسبة تراوح بين 50 و80 في المئة حتى سنة 2050. فهذا وحده كفيل بابقاء ارتفاع الحرارة في حدود درجتين، مقارنة مع ما كانت عليه عند بدء الثورة الصناعية. وإلا لن يمكن تجنب الكوارث المناخية الكبرى.

آن الأوان للمجموعة العربية أن تخطط إلى ما بعد كيوتو. أولاً، عليها أن تتوقف عن اعتبار كل حديث عن الطاقة النظيفة معادياً للنفط.

تحت الضغط الشعبي والعلمي والاجماع العالمي، وافقت الولايات المتحدة مع 157 دولة على اتفاق مونتريال، للبحث في ما بعد 2012. وبما أنها لم توقع أساساً على بروتوكول كيوتو، لم يكن عليها مناقشة تنفيذ متطلباته الحالية. لكنها تركت لبعض الشركاء محاولة عرقلة التدابير العملية، ولسوء الحظ كان بينهم بعض العرب. فقد جرت محاولات لالغاء العقوبات على عدم الالتزام بنسب تخفيض الانبعاثات المقررة وجعله اختيارياً، فيصبح الاتفاق بلا أسنان. وجرت محاولات لعرقلة تطبيق "آليات التنمية النظيفة"، التي لحظها بروتوكول كيوتو من أجل دعم تحوّل الدول النامية إلى تكنولوجيات الطاقة الجديدة، عن طريق استثمارات فيها تقوم بها الدول الصناعية المتقدمة. لكن الاتفاق حصل في نهاية المطاف، وبدأ التفاوض الجدي على تدابير فعلية تتجاوز متطلبات كيوتو، من خلال إجماع نادر في تاريخ الاتفاقات الدولية، وافقت عليه دول الشمال والجنوب، وأميركا، والمنظمات البيئية الأهلية أيضاً.

أما وقد وصلنا الى هنا، فقد آن الأوان للمجموعة العربية أن تخطط إلى ما بعد كيوتو. أولاً، عليها أن تتوقف عن اعتبار كل حديث عن الطاقة النظيفة معادياً للنفط. فهناك تكنولوجيات ممكنة لاستخدامات نظيفة للنفط نفسه، لا بد من الاستثمار فيها. وهناك تدابير بسيطة لترشيد استهلاك الطاقة في بلداننا، لمنع تلوث أجوائنا أيضاً وليس فقط للمساهمة في منع تغير المناخ العالمي، لا بد من اعتمادها لوقف الهدر. ناهيك عن تكنولوجيات انتاج الطاقة من الشمس والرياح واستخراج الهيدروجين من الماء.

لنبدأ بأمور بسيطة، مثل تشجيع السيارات الهجينة في مدننا.

فمن المعروف أن تلوث الهواء في المدن العربية المزدحمة، من الخليج الى المشرق فالمغرب مروراً بالقاهرة، مصدره الأساسي زحمة السير، لأن المحركات التي تعمل بسرعة متفاوتة ثم تتوقف تنتج أضعاف كميات الانبعاثات السامة. هل فكرنا باعتماد سيارات تعمل على النفط والكهرباء في وقت واحد، لحل هذه المشكلة؟ هذه التكنولوجيا البسيطة تعم الآن في مدن أميركية وأوروبية عدة. وقد شاهدنا في معرض دبي للسيارات الشهر الماضي نماذج منها، أحضرتها الشركات المصنعة للعرض والعلاقات العامة فقط، وقالت إنها غير مخصصة لأسواق الشرق الأوسط بعد. والتقنية بسيطة جداً، إذ يتم تعبئة بطارية ذات قدرة استيعاب عالية أثناء عمل المحرك على الوقود، لتستخدم تلقائياً لتشغيل السيارة أثناء زحمة السير بدلاً من البنزين والديزل. فهل تضع حكوماتنا تشريعات تشجّع استخدام السيارات الهجينة في المدن، وتجبر الشركات المصنعة على ادخالها الى أسواق المنطقة؟ وهل تقرر الدول المصدرة للبترول تخصيص جزء من فائض الأسعار لتطوير تكنولوجيات محلية للطاقة الاحفورية النظيفة والطاقة المتجددة؟

هل تضع حكوماتنا تشريعات تشجّع استخدام السيارات الهجينة في المدن، وتجبر الشركات المصنعة على ادخالها الى أسواق المنطقة؟ وهل تقرر الدول المصدرة للبترول تخصيص جزء من فائض الأسعار لتطوير تكنولوجيات محلية للطاقة الاحفورية النظيفة والطاقة المتجددة؟

الكاتب توماس فريدمان حذر مؤخراً الولايات المتحدة، في مقال نشرته "نيويورك تايمز"، من أنها اذا استمرت في تشجيع انتاج السيارات الكبيرة العطشى الى البترول، واستمرت في دعم الصناعات الملوثة وأنماط الاستهلاك المنفلتة، فانها "ستصل بعد عقد من الزمن إلى وقت تستورد فيه التكنولوجيات الخضراء من الصين، تماماً كما تستورد السيارات الهجينة اليوم من اليابان".

الصين، التي تتقدم سريعاً نحو التطور الصناعي، ستصبح خلال سنوات المنتج الأول لانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون. لكنها تتحسب لمتطلبات المستقبل، وتعمل على تطوير تكنولوجيات صديقة للبيئة، من مواد البناء ذات المواصفات الحرارية المتقدمة إلى المحركات العاملة على الهيدروجين.

فهل ننطلق في بناء قاعدة تكنولوجية متينة نكون فيها شركاء، أم نتبع أميركا أيضاً في استيراد التكنولوجيا جاهزةً من الصين؟

دينوصورات على الطرقات العربية

منذ طوّر غوتليب ديملر وكارل بنز محركات السيارات العاملة على البترول في نهاية القرن التاسع عشر، وبنى هنري فورد أول مصنع آلي للسيارات عام 1913، قطعت التكنولوجيا أشواطاً وتغيرت النظرة الى السيارة واستخداماتها. صحيح أن السيارة ما زالت صندوقاً على عجلات، هدفه نقل الأشخاص والأمتعة، مثل الطراز T الأسطوري الذي أنتج منه هنري فورد عشرات الملايين في مصنعه الآلي في بداية القرن العشرين. لكنها تطورت في كل المقاييس الأخرى، من الأداء الى الراحة والرفاهية.

بعد أن أصبحت ظاهرة الاحتباس الحراري المؤدية الى تغير المناخ أمراً واقعاً، كان على صناعة السيارات تطوير محركات ذات كفاءة عالية، تنتج كميات أقل من ثاني أوكسيد الكربون.

المحركات أصبحت أكبر واكتسبت المزيد من القوة، خلال عقود اعتُبر فيها البترول مصدراً رخيصاً وغير محدود للطاقة. ومواصفات الرفاهية والفخامة تجاوزت كل حدود، لتؤمن أقصى درجات الراحة والمتعة في القيادة. غير أن محدودية الموارد، وآثار محركات الاحتراق الداخلي العاملة بالبترول على البيئة، خاصة من انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون، استوجبت أخذ اعتبارات أخرى في الحسبان.

فارتفاع أسعار البترول في السبعينات من القرن الماضي، والتيقن من أنه مورد معرض للنضوب، أوجب تطوير محركات توفر في استخدام الوقود، وذلك لأسباب اقتصادية في الأساس. لكن هذا الاتجاه ما لبث أن تلاشى مع انخفاض أسعار البترول في الثمانينات، ليعود في التسعينات، وذلك لأسباب بيئية هذه المرة. فبعد أن أصبحت ظاهرة الاحتباس الحراري المؤدية الى تغير المناخ أمراً واقعاً، كان على صناعة السيارات تطوير محركات ذات كفاءة عالية، تنتج كميات أقل من ثاني أوكسيد الكربون.

واذا كانت صناعة السيارات الأميركية قد أبحرت عكس التيار خلال السنوات العشرين الماضية، بالاستمرار في انتاج سيارات

ثقيلة الوزن وكبيرة المحركات، فهي لن تستطيع الاستمرار في هذا الاتجاه طويلاً، اذ إن ارتفاع أسعار البترول، الذي لا يبدو أنه وضع عارض، سيفرض من جديد انتاج محركات اقتصادية. كما أن الادارة الأميركية أظهرت أخيراً نية واضحة في فرض قيود أشد على انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، بعدما أصبح من المستحيل إنكار المؤشرات الثابتة لتغير المناخ.

أثناء محاولتنا جمع معلومات عن استهلاك الوقود في السيارات المستوردة الى الأسواق العربية، ومستويات انبعاث ثاني أوكسيد الكربون منها، اكتشفنا الخفة التي تتعامل بها معظم الشركات المصنعة مع أسواق المنطقة والعالم الثالث عموماً. فمواقع الانترنت الاقليمية والمطبوعات الترويجية للسيارات المباعة في العالم العربي لا تذكر ثاني أوكسيد الكربون، وكثير منها لا يأتي حتى على ذكر مستوى استهلاك الوقود. فهي تقتصر على قوة المحرك وحجم السيارة الكبير ومقاعدها الجلدية الوثيرة.

بعض السيارات، التي قد تنطبق عليها صفة دينوصورات من عصور منقرضة، تُصنع فقط للدول العربية، وخاصة الخليجية منها. لذا يتعذر الحصول على معلومات عنها من أي مصدر خارجي.

ويبدو أن بعض الشركات تعتبر هذه المعلومات أسراراً، وأخرى لم يسمع مسؤولوها الاقليميون بانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون. لهذا عمدنا الى الاستعانة بمصادر أوروبية وأميركية. لكننا اكتشفنا أيضاً أن بعض السيارات، التي قد تنطبق عليها صفة دينوصورات من عصور منقرضة، تُصنع فقط للدول العربية، وخاصة الخليجية منها. لذا يتعذر الحصول على معلومات عنها من أي مصدر خارجي.

في الجهة المقابلة، توسّعت مع بداية هذه السنة التدابير الأوروبية لتشجيع وسائل النقل النظيفة. فبعد تحديد الرسوم السنوية على السيارات في معظم الدول الأوروبية وفق انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، أعلنت هولندا في بداية 2006 عن تخفيض في أسعار السيارات المقتصدة للوقود ورفع في أسعار السيارات ذات الاستهلاك المرتفع، وذلك حسب الفئة، ابتداء من تموز (يوليو) المقبل (2006). كما منعت دخول سيارات الدفع الرباعي الكبيرة الحجم الى شوارع بعض المدن، وفرضت رسوماً مرتفعة لركنها في المواقف العامة.

المعايير والتشريعات المدعومة بتدابير صارمة وقيود ضريبية ورسوم، هي الوصفة الوحيدة الفعّالة لنقل طرقات العالم العربي من عصر الدينوصور إلى القرن الحادي والعشرين.

2006/2

البيئة العربية تتقدم... في المؤشرات

ما زالت المؤشرات تطارد البيئة العربية، لكنها هذه المرة دفعتها صعوداً نحو الأفضل. فمؤشر "الاستدامة البيئية" تحوّل هذه السنة إلى مؤشر "الأداء البيئي"، وجاء معه بالحظ السعيد إلى معظم الدول العربية. والمؤشران يصدران في تقرير سنوي يقدمه إلى المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس فريق من الباحثين ينتمي إلى جامعتي ييل وكولومبيا الأميركيتين.

تقرير سنة 2006 عن الأداء البيئي يشرح أنه لا يلغي التقارير السابقة عن الاستدامة، لكنه يكمّلها. ففي حين يدرس مؤشر الاستدامة البيئية قدرة الدول على الاستمرار في استثمار ثرواتها الطبيعية في المدى البعيد على نحو متوازن، يركّز مؤشر الأداء على الوضع الراهن. وعلى الرغم من هذه الاشارة، تبقى بعض الفروقات في النتائج بين التقريرين مدهشة.

في حين يدرس مؤشر الاستدامة البيئية قدرة الدول على الاستمرار في استثمار ثرواتها الطبيعية في المدى البعيد على نحو متوازن، يركّز مؤشر الأداء على الوضع الراهن.

تقرير 2005 غطى 146 بلداً، أما تقرير 2006 فغطى 133 بلداً فقط. لبنان حقق القفزة الكبرى، بانتقاله من المركز 129 في مؤشر الاستدامة، وهو بين الدرجات الأدنى، الى المركز 36 في مؤشر الأداء. تليه الامارات، التي انتقلت من المركز 141 الى المركز 110 في مؤشري الاستدامة البيئية لعامي 2002 و 2005، إلى المركز 47 في مؤشر الأداء البيئي لسنة 2006. السعودية انتقلت من 136 الى 59، والأردن من 84 الى 64، وعُمان من 83 الى 60 والمغرب من 105 الى 60 والجزائر من 96 الى 70 ومصر من 115 الى 85. تونس هو البلد العربي الوحيد الذي تراجع في المؤشر الجديد إلى مرتبة 82 من 55.

هل تعني هذه التغيّرات، بالضرورة، تبدّلاً في الأوضاع البيئية؟ واضعو التقرير يحذرون من الوقوع في هذا الخطأ. ففي حين يقيس مؤشر الأداء الوضع الحاضر، يحاول مؤشر الاستدامة استشراف المستقبل. هنا أذكر حادثة حصلت معي أثناء مناقشة تقرير الاستدامة البيئية لسنة 2002 في عاصمة بلد

عربي مزدهر، كان ترتيبه في ذلك التقرير في واحدة من أدنى الدرجات. فبعدما اتهم أحد الحضور معدّي التقرير بالتحامل على العرب، استنجد بي لنصرته، متسائلاً: كيف يمكن أن نحصل على هذا الترتيب المتدني، ونحن نعيش في حالة ازدهار اقتصادي ورخاء اجتماعي؟ كانت أمامي عبوة ماء، سألت الصديق بعدما شربتها حتى آخر نقطة: "هل يمكنك أن تصف وضعي في هذه اللحظة بالعطش؟". وعندما أجاب بالنفي، شرحت أنه إذا كانت هذه العبوة هي كل ما لدي من ماء حتى نهاية الأسبوع، فأنا في وضع سيء جداً من حيث الاستدامة. إذ قبل أن أشرب كمية المياه الوحيدة المتوافرة دفعة واحدة لإرواء عشطي الآني حتى الثمالة، كان عليّ التروّي والبحث عن مصادر مياه أخرى تكفيني حتى نهاية الأسبوع.

الثغرات في تقرير 2006 كثيرة، أهمها أنه أهمل دراسة الآثار الصحية للمواد الكيميائية وادارة النفايات ونوعية التربة والتدوير، وحصر الانبعاثات الغازية بثاني اوكسيد الكربون.

كانت مجلة "البيئة والتنمية" سباقة في مناقشة تقارير الاستدامة البيئية، وقدمت ملاحظات عدة في السنوات الماضية الى الباحثين في جامعتي ييل وكولومبيا تم الأخذ بكثير منها، فكان تقرير **2005** أكثر تعبيراً عن الواقع من تقرير **2002** الذي سبقه. ومع هذا، بقيت بعض المعطيات ناقصة، في جعل السودان واليمن والمغرب مثلاً تحصل على تقدير مرتفع في الكفاءة البيئية والطاقة، فقط لأن النشاط الصناعي واستخدام الوقود فيها منخفض بسبب الركود. ولا شك أن التقارير السابقة ظلمت بعض الدول العربية.

أما الثغرات في تقرير **2006** فكثيرة، أهمها أنه أهمل دراسة الآثار الصحية للمواد الكيميائية وادارة النفايات ونوعية التربة والتدوير، وحصر الانبعاثات الغازية بثاني اوكسيد الكربون. وفي دراسته للمياه، ركز التقرير الجديد على توافرها حالياً وليس إداراتها الرشيدة للمستقبل، فحصل أحد البلدان العربية على **89** درجة من أصل مئة في بند المياه في تقرير الأداء، مقارنة بـ**10** درجات فقط في تقرير الاستدامة. وفي قياسه للصحة البيئية، اعتبر التقرير إبعاد مياه المجارير عن البيوت نجاحاً، ولم يهتم بمعرفة إلى أين تذهب وكيف تُعالج. هكذا حصل أحد البلدان العربية مثلاً على علامات مرتفعة جداً في الصحة

البيئية، مع أن 95 في المئة من مجاريره تنقلها الشبكات إلى الأودية والأنهار والبحر والمياه الجوفية بلا معالجة.
مبروك. وكل مؤشر وأنتم بخير.

2006/3

قانون رادع ومؤسسات فاعلة ووعي

ليس غريباً أن يضع الجمهور مسؤولية تدهور الوضع البيئي على مؤسسات حماية البيئة، فيعتبرها مقصّرة في عملها. لكن ما يدعو إلى الدهشة حقاً أن يعتبر الناس عدم الالتزام بالتشريعات البيئية السبب الرئيسي للتدهور، يتبعه تقصير هيئات البيئة الرسمية، ويليهما مباشرة ضعف برامج التوعية البيئية.

الأسباب الثلاثة سبقت في الأولوية مسائل أخرى مثل عدم تخصيص ميزانيات كافية للبرامج البيئية، وشح استثمارات القطاع الخاص في مجال البيئة، وضعف فعالية الجمعيات الأهلية.

هذه هي بعض النتائج الاحصائية الأولية المثيرة لاستطلاع الرأي العام البيئي، الذي نظمته مجلة "البيئة والتنمية" في 18 بلداً عربياً، ويجري حالياً العمل على تحليل أرقامه.

هذا لا يعني إعفاء مؤسسات حماية البيئة من مسؤولية التقصير. فقد حمّلها 44 في المئة من المشاركين في الاستطلاع مسؤولية رئيسية للتدهور. وفي حين اعتبر نصف المشاركين أن عدم الالتزام بالتشريعات والقوانين البيئية هو السبب الأول للتدهور البيئي، وجد 24 في المئة منهم فقط أن السبب يعود إلى التشريعات والقوانين نفسها.

في حين اعتبر نصف المشاركين أن عدم الالتزام بالتشريعات والقوانين البيئية هو السبب الأول للتدهور البيئي، وجد 24 في المئة منهم فقط أن السبب يعود إلى التشريعات والقوانين نفسها.

الجمهور يعتبر، إذاً، أن احترام القوانين الموجودة أكثر إلحاحاً من العمل على وضع قوانين جديدة. وهذه رسالة واضحة إلى المسؤولين بأن الناس ضاقوا ذرعاً بالاستسهال في تطبيق القوانين وفرض العقوبات على المخالفات البيئية. ومن الواضح أنهم يرون فجوة واسعة بين النظريات على الورق وتنفيذها على أرض الواقع. إنهم يريدون تطبيق الموجود قبل البحث عن اضافة جديد، لا يثقون بأنه سيطبق.

هل نفهم أن التشريعات البيئية القائمة كافية وافية، ولا تحتاج الى أية اضافة؟ لا، بالطبع. فالقوانين البيئية في معظم الدول

العربية ما زالت مجزّأة، ولا تشدد بصورة واضحة على ضرورة تطبيق مبادئ الادارة السليمة في استخدام الموارد. إضافة إلى أن التحديات البيئية المتطورة باستمرار تتطلب قوانين متجددة لمواكبتها.

لكن افتقار مؤسسات البيئة عامة الى العناصر البشرية الفاعلة والموارد المادية الكافية لتحقيق الأهداف المنشودة يعرقل تنفيذ السياسات البيئية ويضعف القدرة على تطبيق قوانين البيئة. على مؤسسات البيئة، لكي تستعيد ثقة الناس بها، أن تنفذ ما وعدت به وتفرض القوانين التي وضعتها. ولن يأخذ الجمهور أية قوانين جديدة على محمل الجدّ ما لم يتأكد أن المؤسسات المسؤولة جادة في تطبيقها.

ضعف الوعي البيئي قد يكون السبب الأول للتدهور. فالحاجة ملحّة إلى فهم أفضل لمشاكل البيئة وعلاقتها بالتنمية، ليس بين الناس العاديين فقط، بل بين قادة السياسة والاقتصاد أيضاً.

ماذا يعني، مثلاً، أن تُصدر إحدى وزارات البيئة قانوناً يحدد مستويات الضجيج المسموحة، ولا تقوم خلال عشر سنوات بأي قياس لمعرفة مدى الالتزام بمتطلبات هذا القانون؟ هذا اذا كانت تملك القدرة على اجراء القياسات أصلاً.

هذا يقودنا إلى السبب الثالث الذي اختاره 44 في المئة من الجمهور كعنصر رئيسي في تدهور البيئة: ضعف برامج التوعية البيئية. وفي اعتقادي أن ضعف الوعي البيئي قد يكون السبب الأول للتدهور. فالحاجة ملحّة إلى فهم أفضل لمشاكل البيئة وعلاقتها بالتنمية، ليس بين الناس العاديين فقط، بل بين قادة السياسة والاقتصاد أيضاً. والوعي البيئي السياسي ضروري لادخال الاعتبارات البيئية جزءاً متكاملاً في عملية التنمية، لا مجرد تدابير متفرقة لرفع العتب.

إن تعميم برامج التربية البيئية في المدارس، كما عبْر وسائل الاعلام ومن خلال العمل الأهلي، يؤدي ليس فقط إلى تعديل ايجابي في السلوك الشخصي للأفراد، بل أيضاً إلى الدفع باتجاه سياسات بيئية سليمة وفرض تطبيقها.

الآن، ما هي المشاكل البيئية الرئيسية في رأي الجمهور العربي، وهل على الحكومات أن تفعل أكثر من أجل البيئة، وهل يعتقد الناس أن وضع البيئة في بلدانهم يسير إلى تحسن أو تراجع؟ كلها أسئلة يجيب عنها الاستطلاع البيئي للرأي العام، الذي

تعلَن نتائجه الشهر المقبل (6/2006) في مؤتمر "الرأي العام والبيئة". فلننتظر الأجوبة، التي قد تحمل مفاجآت لا تقلّ إثارة عن رأي الجمهور في مسببات التدهور البيئي.

2006/5

نحو تكنولوجيا نظيفة للتنمية العربية

وزير البترول السعودي علي النعيمي تخوف من أن تقع الدول المنتجة للنفط ضحية بعض "السياسات البيئية الانتقائية"، مطالباً بإيجاد صيغة توازن بين حماية البيئة ومتطلبات التنمية. وحذر من أن التدابير التي تقتصر على تخفيض استهلاك النفط "قد تعرقل خطط التنمية الاقتصادية في الدول التي يقوم اقتصادها بشكل رئيسي على تصدير البترول". النعيمي كان يتحدث أمام مؤتمر حول "آليات التنمية النظيفة" عقد مؤخراً في الرياض.

كان يمكن اعتبار كلام وزير البترول لأكبر البلدان المصدرة للنفط تراجعاً عن دخول السعودية طرفاً في بروتوكول كيوتو للحد من تغير المناخ، الذي يدعو إلى خفض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون. لكن بقية كلامه جعلتنا نتذكر أننا في زمن متغير، لم يعد يكفي فيه نفي وجود المشكلة، بل أصبح يفترض التقدم بحلول بديلة. فقد أكد النعيمي التزام بلاده باعتماد التكنولوجيات المتطورة لتنفيذ مشاريع صديقة للبيئة، تحقق النمو الاقتصادي وتحد في الوقت عينه من مخاطر تغير المناخ.

تخوّف الدول المصدّرة للنفط من تدابير تقتصر على وضع قيود على الانتاج مفهوم. لكن "آلية التنمية النظيفة"، التي نص عليها بروتوكول كيوتو نفسه، تدعو إلى تطوير تكنولوجيات جديدة، بالتعاون بين الدول الصناعية والدول المنتجة، لايجاد أساليب فعالة تخفض من انبعاثات الغازات المسببة لتغير المناخ. وهذا لا يعني اطلاقاً استبعاد النفط. فهناك مجالات كثيرة لاستخدامات أنظف للنفط، يواكبها تطوير تقنيات أكثر كفاءة. من هذه الاستخدامات سحب ثاني أوكسيد الكربون في محطات انتاج الطاقة الكبرى وتجميعه، ثم معالجته وضخه في آبار النفط القديمة المستهلكة أو في قاع المحيطات. ويمكن من خلال هذه التكنولوجيا إنتاج الهيدروجين، مثلاً، في محطات مركزية

هناك مجالات كثيرة لاستخدامات أنظف للنفط، يواكبها تطوير تقنيات أكثر كفاءة. من هذه الاستخدامات سحب ثاني أوكسيد الكربون في محطات انتاج الطاقة الكبرى وتجميعه، ثم معالجته وضخه في آبار النفط القديمة المستهلكة أو في قاع المحيطات.

محصورة تعمل بالطاقة التقليدية، حيث يعالج ثاني أوكسيد الكربون ويتم تخزينه، ليتم توزيع الهيدروجين المضغوط واستخدامه في وسائل النقل، مثلاً، وهي منتشرة ولا يمكن حصر انبعاثاتها، كناقل نظيف للطاقة.

ومن التدابير المجدية تعميم استخدام السيارات الهجينة (هايبريد)، خاصة في المدن المزدحمة. فهذه السيارات تعمل بمحركين، واحد على النفط وآخر على الكهرباء. محرك الكهرباء تديره بطارية يتم تخزين الطاقة فيها أثناء تشغيل المحرك النفطي، بحيث ينتقل التشغيل تلقائياً أثناء الازدحام الى الكهرباء. وحين نعلم أن معظم الانبعاثات السامة من محركات السيارات تنتج في زحمة المدن، ندرك مدى أهمية هذه التقنية. من المستغرب أن شركة مثل "لكزس"، تنتج إحدى أفضل السيارات الفخمة الهجينة (H600)، لم تفكر بعد بتسويقها في دول الخليج.

من المستغرب أن شركة مثل "لكزس" تنتج إحدى أفضل السيارات الفخمة الهجينة (H600)، لم تفكر بعد بتسويقها في دول الخليج.

هذه اتجاهات في تكنولوجيات النقل يجب أن تلاقي دعماً في الدول المنتجة للنفط، لأنها تقوم على استخدامه بنظافة وكفاءة. ولا داعي للخوف من تأثير هذه التكنولوجيات على تصدير النفط، لأن إيجاد أساليب أكثر نظافة وكفاءة سيوسع قاعدة المستخدمين، التي تتطور الآن مع النمو الاقتصادي غير المسبوق في أسواق آسيا، خاصة الصين والهند.

كانت دبي قد بدأت مباحثات منذ أربع سنوات مع شركة بي. ام. دبليو الالمانية لانتاج الهيدروجين المضغوط وتصديره إلى أوروبا، لاستخدامه كناقل نظيف للطاقة. وقيل إن البرنامج لم ينطلق لأن دراسة الجدوى أظهرت طول المدة المطلوبة لاسترجاع قيمة الاستثمارات. وقد نبهنا في حينه إلى أنه لا يجوز معاملة الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة كاستثمار عقاري مثلاً. فمردود الشراكة في التكنولوجيا أكبر بكثير من أن يقارَن بإيجار عمارات وأبراج.

يبدو أن النظرة تتبدل اليوم، نحو مشاركة عملية في تطوير تكنولوجيات نظيفة. فمؤتمر الرياض بحث في الفرص الاستثمارية الممكنة في المملكة ودول الخليج الأخرى لتطوير

تكنولوجيات جديدة تخفض من انبعاث الغازات. وفي الامارات ظهرت شركة تحمل اسم "أبوظبي لمستقبل الطاقة"، أعلنت عن اطلاق صندوق استثماري باسم "التكنولوجيا النظيفة"، بمشاركة مؤسسات مالية عالمية. وسيخصص رأس المال الأساسي البالغ 250 مليون دولار للاستثمار في مشاريع تعنى بتكنولوجيا تطوير الطاقة المستدامة. وقال الرئيس التنفيذي للشركة سلطان أحمد الجابر ان الصندوق يهدف إلى "استدراج تكنولوجيات الطاقة النظيفة إلى أبوظبي".

نأمل أن تكون هذه الخطوات بداية عصر جديد، تقوم فيه خطط التنمية على الشراكة في التكنولوجيا وتنويع مصادر الدخل.

2006/10

تجار الحروب... من البيئة الى الشطرنج

كشف العدوان على لبنان نوعاً جديداً من تجار الحروب، الذين يعرضون خدمات قد تبدأ بحماية البيئة وتنتهي بالشطرنج. هؤلاء يصطادون الكوارث لبيع بضائع وخدمات كاسدة، تحت ستار المساعدات الانسانية العاجلة. ففي العجالة يمكن تمرير الغث مع السمين.

تلوّث الشاطئ اللبناني بالنفط فتح نافذة لمندوبي المبيعات والوسطاء المحليين والدوليين. وساعدهم في مهمتهم غياب خطة طوارئ وطنية للتعامل مع الكوارث، أكانت ناجمة عن الطبيعة أم الحروب والحوادث.

تلوّث الشاطئ اللبناني بالنفط فتح نافذة لمندوبي المبيعات والوسطاء المحليين والدوليين. وساعدهم في مهمتهم غياب خطة طوارئ وطنية للتعامل مع الكوارث، أكانت ناجمة عن الطبيعة أم عن الحروب والحوادث.

إحدى الشركات عرضت تنظيف محيط جزر النخيل قبالة طرابلس بمبلغ يتراوح بين خمسة ملايين وعشرة ملايين دولار، وفق المدة المطلوبة التي تبدأ من ثلاثين يوماً وقد تصل الى تسعين. ويخصص نحو مليوني دولار من المبلغ لنقل المعدات إلى الموقع وسحبها منه عند انتهاء العمل. عندما طلب المسؤولون معلومات إضافية وتفاصيل عن التكاليف، أجاب مندوبو المبيعات انها غير مهمة، لأنهم في أي حال أمّنوا التمويل من جهة خارجية.

وإذ لم تحصل الشركة على موافقة سريعة للعمل في جزر النخيل، حولت اهتمامها إلى شاطئ آخر، وفق شروطها وأسعارها. أما جزر النخيل، فيتم تنظيفها الآن بمنحة من هيئة المساعدات الانسانية السويسرية لا تتجاوز قيمتها مئة ألف دولار، ينفذها مقاولون محليون، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة. وكانت اللجنة التي تتولى إدارة المحمية قد قامت بتنظيف أوّلي لشواطئ الجزر الرملية فور حصول التلوث، مما سمح للسلاحف البحرية بالحركة بلا عوائق خلال فترة التوالد.

بين المئة ألف والعشرة ملايين دولار فرق كبير، تم توفيره في

جزر النخيل، لكنه قد يكون أهدر في مكان آخر، يضاف إلى فاتورة "المساعدات الطارئة". فهل يستفيد من هذه المساعدات البلد المعني أم صائدو الكوارث والوسطاء؟

وكانت دولة عربية قدمت هبة كريمة بواسطة إحدى المنظمات الدولية لمساعدة القطاع التربوي، فاشترت بها المنظمة مئات آلاف الحقائب المدرسية من مصدر خارجي، ليتبين أن سعرها يتجاوز ضعفي سعر البضاعة المشابهة المتوافرة من مصدر محلي. وإلى جانب فارق السعر، من قرر، أساساً، أن استيراد حقيبة مدرسية مع دفتر وقلم وممحاة يشكل أولوية تربوية؟

الدول الواعية هي التي تضع أولوياتها، في البيئة كما في الاقتصاد والتربية، ولا تترك المهمة لتجار الحروب والكوارث.

وكانت خاتمة شهر رمضان الفضيل زيارة إلى لبنان قام بها رئيس جمهورية لم نسمع بها قبلاً، إسمها كالميكيا، قابل بعض كبار المسؤولين والمعارضين، لشرح برنامج مساعدات ينوي تقديمها إلى لبنان الخارج من الحرب. فتبين أنه ينوي تزويد المدارس ببرامج كومبيوتر للتدريب على لعبة الشطرنج، وفق ما أفادت به الوكالة الوطنية للاعلام!

وما لبثنا أن علمنا أن كالميكيا هي احدى جمهوريات الاتحاد الروسي الواقعة على طرف أوروبا. عدد سكانها 300 ألف، معدل الدخل الشهري للعامل فيها عشرة دولارات، ويصفها موقع هيئة الاذاعة البريطانية بأنها "أفقر المناطق الأوروبية وأكثرها تخلفاً، تفتقر إلى الخدمات الأساسية، وقد تحولت أرضها إلى صحراء بسبب سوء الممارسات الزراعية". أما رئيسها الزائر، كيرسان إليومجينوف، فهو من الأغنياء الجدد الذين ظهروا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. وهو قَدَّم لكل ناخب مبلغ مئة دولار مع هاتف خلوي حين ترشح للرئاسة. وقد اتُّهم بتحويل دخل بلده المتواضع إلى حساباته الخاصة. وتصفه جمعية "مراسلون بلا حدود" بأنه الأكثر قمعاً للصحافة في جمهوريات الاتحاد الروسي، حيث تم اغتيال رئيسة تحرير صحيفة المعارضة الوحيدة عام 1998 على يد عملاء للسلطة، فاضطرت إلى الصدور في جمهورية مجاورة. ورغم الفقر المدقع في جمهوريته، فقد بنى الرئيس الكالميكي "مدينة الشطرنج" في العاصمة "إليستا"، لأنه يحب هذه اللعبة، ويعتبرها أكثر أهمية من إطعام شعبه.

إليومزينوف هذا جاء إلى بيروت ليدعم برامج الشطرنج في مدارس ما بعد الحرب، ووجد من يستقبله ويكتب عنه.
الدول الواعية هي التي تضع أولوياتها، في البيئة كما في الاقتصاد والتربية، ولا تترك المهمة لتجار الحروب والكوارث.
وقد سمعنا أن "المال السائب يعلّم الناس الحرام".

2006 / 11

ليس البشر أرقاماً وإحصاءات

حين أصابت أنواع نادرة من السرطان والتشوهات الجسدية آلاف الأطفال العراقيين في منتصف التسعينات وبدأوا يموتون بنسب تفوق أضعاف المعدلات الطبيعية، علق الدكتور ماكس باركن، الذي أرسلته منظمة الصحة العالمية لدراسة هذه الظاهرة، أنه "لا توجد اثباتات علمية كافية، لأن أجهزة الكومبيوتر المستخدمة في العراق لسجلات أمراض الأطفال ووفياتهم قديمة لا يمكن الوثوق بأرقامها". لكن آلاف البشر استمروا في السقوط ضحايا للمرض والموت، على الرغم من أرقام أجهزة الكومبيوتر القديمة. فلم تكن هناك حاجة الى كومبيوتر، أو حتى إلى آلات حساب، لرؤية المرضى والمشوهين والموتى بالعين المجردة.

وتبين لاحقاً صحة ما حذرت منه هيئات علمية مرموقة وناشطون بيئيون من أن عشرات آلاف القذائف ذات الرؤوس المصنوعة من اليورانيوم المستنفد، التي أطلقتها قوات التحالف خلال حرب الخليج عام 1991، تسببت في ارتفاع المستويات الاشعاعية في الهواء والتراب، خاصة في المناطق الجنوبية، من البصرة إلى صحراء الكويت. وكان واضحاً أن معدلات الاصابة بالسرطان ارتفعت في هذه المناطق بالذات، مما أثبت ارتباطها بالنشاط الاشعاعي.

بقيت الآليات العراقية المقصوفة باليورانيوم المستنفد مرمية في الصحراء، وتحولت إلى "متاحف حرب" مكشوفة يزورها الناس بلا وقاية، إلى أن تم بعد سنوات جمعها في "مدافن" صحراوية.

ومع تجاهل المشكلة على المستوى الرسمي، بقيت الآليات العراقية المقصوفة باليورانيوم المستنفد مرمية في الصحراء، وتحولت إلى "متاحف حرب" مكشوفة يزورها الناس بلا وقاية، إلى أن تم بعد سنوات جمعها في "مدافن" صحراوية.

عند انتهاء الحملة الأطلسية على يوغوسلافيا في نهاية التسعينات، تصاعد الحديث عن أعراض نادرة بين السكان والجنود. ومرة أخرى حذرت هيئات علمية وبيئية من آثار محتملة لليورانيوم المستنفد، لكن لم يتم الاعتراف باستخدامه

إلا بعد سنوات، حين تبين أن عشرات آلاف القذائف المصنوعة منه ألقيت على أراضي البلقان، وعلى الأخص كوسوفو.
في البداية، تم تجاهل المشكلة كلياً. وصدر عام 1999 تقرير دولي أكد أن جميع الفحوصات التي أجريت في مناطق البلقان أثبتت خلوها من أية آثار لليورانيوم المستنفد. عام 2000، اعترفت الدول المشاركة في حرب البلقان باستخدام عشرات آلاف قذائف اليورانيوم المستنفد، منها 30 ألفاً في كوسوفو وحدها. أجرت المنظمات الدولية فحوصاً جديدة، وأصدرت تقريراً يشير إلى وجود نشاط اشعاعي ضئيل وبقايا يورانيوم مستنفد، لكنه "لا يشكل ضرراً على الصحة ولا يستدعي الخوف". وبين عامي 2001 و2002 أجريت فحوص جديدة من الهيئات الدولية نفسها، أكدت وجود مستويات عالية من الاشعاع في بعض المواقع، تتطلب إجراء عمليات تنظيف ومعالجة لمنع تسببها بتلوث المياه الجوفية. وأشار تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2001 إلى اكتشاف آثار من مادة البلوتونيوم، وليس اشعاعات اليورانيوم المستنفد فقط، في عينات تم جمعها في البلقان. واستنتج التقرير أن مصدرها من مفاعلات لانتاج الوقود النووي. والشائع أن معدن اليورانيوم المستنفد الذي يستخدم في رؤوس القذائف هو عادة من فضلات مصانع انتاج الطاقة النووية وليس من فضلات الوقود المخصب الخاص بالاسلحة النووية.

على الرغم من الدلائل القاطعة التي سجلتها هيئات علمية ومنظمات بيئية وإنسانية عن ارتفاع الاصابات السرطانية والتشوهات، لم ينشر حتى اليوم أي تقرير رسمي عن الآثار المحتملة لليورانيوم المستنفد في أفغانستان.

خلال كتابة هذه التقارير عن البلقان، كانت أطنان من قذائف اليورانيوم المستنفد تلقى على أفغانستان في الحرب التي بدأت في تشرين الأول (اكتوبر) عام 2001. وعلى الرغم من الدلائل القاطعة التي سجلتها هيئات علمية ومنظمات بيئية وإنسانية عن ارتفاع الاصابات السرطانية والتشوهات، لم ينشر حتى اليوم أي تقرير رسمي عن الآثار المحتملة لليورانيوم المستنفد في أفغانستان. وقد أكد لنا روبرت فسك، الصحافي الاستقصائي العالمي الذي زار المناطق المقصوفة في أفغانستان، أن ما شاهده هناك من تشوهات واصابات يفوق الوصف.
وجاءت حرب العراق عام 2003 لتضيف أطناناً جديدة من قذائف اليورانيوم المستنفد، غطت هذه المرة البلد كله ولم تقتصر على مناطقه الجنوبية. ومع أن وزيرة البيئة العراقية نارمين عثمان

أكدت لمجلة "البيئة والتنمية" في شباط (فبراير) 2006 اكتشاف مئات المواقع الملوثة بالاشعاع، إلا أنه، بعد أكثر من 15 سنة على الحرب الأولى وثلاث سنوات على الثانية، لم يصدر أي تقرير دولي رسمي عن الموضوع.

من الانكار الكامل في البلقان، إلى الاعتراف بتلوث اشعاعي واسع والمطالبة بالتنظيف والحيطة... من التجاهل في العراق، إلى تأكيد رسمي على اكتشاف مئات المواقع الملوثة إشعاعياً.

وتلفت النظر عبارات شائعة في بعض التقارير التبريرية من نوع: "المستويات المنخفضة من الاشعاع التي لا تشكل خطراً" أو "المستويات المشابهة لليورانيوم الطبيعي". ليست هذه عبارات جديدة، إذ قرأناها سابقاً في تقارير البلقان الانكارية عام 1999.

لكن هل يوجد مستوى مقبول من التلوث الاشعاعي، ومَن يقرره؟ وماذا يعني، أساساً، "مستوى التلوث المقبول"؟ هل كان علينا أن نطلب من المرضى والمشوهين وأهالي الذين ماتوا بالتلوث الاشعاعي في العراق الانتظار عشر سنوات أخرى لنشر تقارير المختبرات الرسمية الدولية حتى نصدر شهادة وفاة؟

واجب هيئات البحث العلمي إعطاء المعلومات الصحيحة والدقيقة في الوقت المناسب، مع احترام كرامة الانسان. فإن تقاعسها عن أداء هذه المهمة بكفاءة هو ما يؤدي إلى الهلع، وليس تحذيرات الهيئات البيئية الناشطة.

واجب هيئات البحث العلمي إعطاء المعلومات الصحيحة والدقيقة في الوقت المناسب، مع احترام كرامة الانسان. فإن تقاعسها عن أداء هذه المهمة بكفاءة هو ما يؤدي إلى الهلع، وليس تحذيرات الهيئات البيئية الناشطة. والتقاعس عن تقديم تقارير دقيقة يفسح المجال لبعض هواة العلم والصحافة لنشر معلومات مثيرة تجافي الحقيقة ومبادئ العلم. واذا اعتبرنا أن اصدار نتائج حاسمة عن التلوث الاشعاعي يتطلب وقتاً، فمن غير المقبول الاستخفاف بعمل هيئات بيئية أثبتت صدقيتها، ودحْض ملاحظاتها لمجرد أنها لا تنتمي إلى المؤسسات الرسمية. ومن غير المقبول أيضاً أن تنتظر مؤسسات البحث العلمي الرسمية شهوراً لاصدار تقرير يؤكد خلو الأسماك من التلوث، مثلاً، بعد كارثة تسرب نفطي. أليس من الأجدى إجراء الفحوصات واعلان النتائج سريعاً، والمتابعة بتقارير دورية أسبوعياً؟

والمفارقة أن بعض المؤسسات الرسمية في بلداننا لا تكتفي بعدم القيام بمهمتها ونشر النتائج لارشاد الجمهور في الوقت

المطلوب، بل تحاول منع غيرها من سد الفراغ. انها لا تقوم بالعمل من تلقاء نفسها، ولا تسمح لأحد أن يساعدها في انجازه، وترفض أن تخلي الطريق لغيرها للقيام به.

لولا العمل الدؤوب لعلماء يحترمون كرامة الانسان، مثل كريس باسبي في بريطانيا ونوبو كازاشي في اليابان، وضغط المجتمع الأهلي وبعض وسائل الاعلام، لكانت المؤسسات الرسمية، من علمية وسياسية ومحلية ودولية، ما تزال تنكر وجود آثار لليورانيوم المستنفد في كوسوفو والعراق.

نتمنى أن يكون كريس باسبي مخطئاً هذه المرة حول آثار اليورانيوم المستنفد في لبنان.

2006/12

لولا العمل الدؤوب لعلماء يحترمون كرامة الانسان، وضغط المجتمع الأهلي وبعض وسائل الاعلام، لكانت المؤسسات الرسمية ما تزال تنكر وجود آثار لليورانيوم المستنفد في كوسوفو والعراق.

الطاقة النووية في السوق العربية

لم تكد القمة الخليجية تعلن عزم دول الخليج العربية دراسة برامج مشتركة لاستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية حتى رد الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد، مرحباً وعارضاً مساعدة بلاده في نقل التكنولوجيا النووية إلى جيرانها العرب. وسبق هذا إعلان الرئيس الأميركي جورج بوش عن برنامج "الشراكة العالمية للطاقة النووية"، الذي يهدف إلى تشجيع بناء المحطات النووية حول العالم، لانتاج الكهرباء خاصة. لكن برنامج بوش يقسم دول العالم إلى فئتين: واحدة يحق لها تخصيب اليورانيوم وانتاج الوقود النووي وتصديره، وهي تضم الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين، وفي الجهة المقابلة جميع دول العالم الأخرى، المصنفة دولاً مستخدمة للوقود النووي، التي يحق لبعضها إنتاج الطاقة من وقود سابق التخصيب وتكنولوجيا تستوردها جاهزة من دول الفئة الأولى.

الزبائن أعلنوا طلباتهم والموردون جاهزون للتسليم، لقاء ثمن. فهل تحتاج الدول العربية فعلاً إلى محطات الطاقة النووية، وهي تقع في منطقة تفيض ليس بالطاقة التقليدية فقط، بل بمصادر الطاقة المتجددة أيضاً، وفي طليعتها الشمس والرياح؟

الزبائن أعلنوا طلباتهم والموردون جاهزون للتسليم، لقاء ثمن. فهل تحتاج الدول العربية فعلاً إلى محطات الطاقة النووية، وهي تقع في منطقة تفيض ليس بالطاقة التقليدية فقط، بل بمصادر الطاقة المتجددة أيضاً، وفي طليعتها الشمس والرياح؟ وبماذا يستفيد العرب إذا أصبحوا سوقاً يتنافس عليها بائعو المعدات النووية الجاهزة؟ وهل نريد فعلاً إدخال المنطقة العربية في الجحيم النووي، الذي لا يقتصر على الاستخدامات العسكرية، بل يحفل بالمخاطر المحتملة من حوادث التلوث الاشعاعي من محطات توليد الطاقة، مهما كانت "سلمية"، كما حصل في تشيرنوبيل؟

من المفهوم السعي لامتلاك التكنولوجيا النووية، إذا كانت جزءاً من خطة شاملة لتطوير قدرات البحث العلمي. لكن لهذه الخطة نفسها أولويات، من العلوم الطبية إلى بحوث الأرض والفضاء، بما

فيها تغير المناخ والزراعة ومكافحة التصحر وتحلية المياه. فما هي مساهمة العرب في المساعي العلمية الدولية؟ وماذا يعني أن نستورد أحدث المنتجات الطبية، بما فيها الأطباء أنفسهم، ما دام المسؤولون (وكبار القوم) في دولنا يقصدون مستشفيات الخارج كلما أصابهم وجع أو ألمّ بهم مرض؟

ما تحتاجه دولنا العربية دعم البحث العلمي من أجل التنمية، على نحو يجعلها شريكاً في التكنولوجيا لا مجرد مستورد لمعدات جاهزة، أكانت طبية أم نووية.

المفارقة أنه مع إعلان الدول التي تملك أكبر احتياطي نفطي في العالم عن نيتها بناء محطات نووية تكون مصدراً بديلاً للطاقة، كانت بريطانيا تعلن عن إنشاء أكبر "مزرعة رياح" بحرية في العالم لانتاج الكهرباء من طاقة الرياح. والمحطة، التي ستبنى على بعد عشرين كيلومتراً عن الشاطئ الانكليزي، ستحتوي على 341 مروحة تولّد ألف ميغاواط من الكهرباء. وفي الوقت نفسه وافقت الحكومة البريطانية على انشاء مزرعة رياح أخرى بطاقة 300 ميغاواط، مما يجعل المحطتين معاً قادرتين على مدّ ثلث بيوت لندن وضواحيها بالكهرباء. ويأتي هذا ضمن خطة بريطانية للتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة في انتاج الكهرباء وبنسبة 20 في المئة بحلول سنة 2020. ومن اللافت أن شركتي النفط العملاقتين، "شل" و"بريتش بتروليوم"، هما من الشركاء الرئيسيين في مشاريع مزارع الرياح البريطانية.

أما الدانمارك فقد تجاوزت حصة الرياح في انتاج احتياجاتها من الكهرباء نسبة 20 في المئة سنة 2006. وتسير ألمانيا واسبانيا وهولندا بخطى حثيثة نحو تطبيقات أوسع لانتاج الكهرباء من الشمس والرياح، فيما تؤكد تقارير الاتحاد الأوروبي أن 200 مليون بيت أوروبي سيحصل على الكهرباء من الرياح و25 مليوناً من الشمس، مع حلول سنة 2020.

ليست الطاقة النووية البديل النظيف والسليم من النفط. وفي حين سيبقى النفط المصدر الرئيسي للطاقة خلال العقود الثلاثة المقبلة، سيستمر العمل على تكنولوجيات لجعل استخدامه أقل تلويثاً وأكثر كفاءة.

ما تحتاجه دولنا العربية دعم البحث العلمي من أجل التنمية، على نحو يجعلها شريكاً في التكنولوجيا لا مجرد مستورد لمعدات جاهزة، أكانت طبية أم نووية... حذار الوقوع في خطط شيطانية لعولمة الرعب النووي.

خلال هذا الوقت، يجدر بالدول المصدرة للنفط استغلال دخلها المتزايد لبناء قدراتها الذاتية في العلوم والتكنولوجيا، وفق أولويات تستجيب لحاجات شعوبها. وقد يكون الأجدر العمل على تطوير أساليب لاستغلال ثروة العرب من الشمس والرياح، وبناء مصانع لانتاج الهيدروجين المضغوط كناقل للطاقة، إلى جانب المساهمة الفعالة في استنباط طرائق أنظف وأكفأ لاستخدام النفط.

حذار الوقوع في خطط شيطانية لعولمة الرعب النووي.

2007/1

يوم بيروت البيئي الأسود

بينما كانت الأمم المتحدة تعلن من برلين عن نتائج دراسة آثار حرب الصيف الاسرائيلية على البيئة، كانت غيمة سوداء ملوثة تغطي سماء لبنان. ففي ذلك "الثلثاء الأسود" من كانون الثاني (يناير) 2007، تم إحراق عشرة آلاف اطار مطاطي على طرق لبنان، بهدف قطعها. قد نتفق مع أهداف المحتجين أو نعارضها، لكننا بالتأكيد نستنكر الأسلوب.

في اللحظة نفسها حين كان المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة آخيم شتاينر يعرض خطة تهدف الى مساعدة لبنان على معالجة التدمير البيئي الذي جرّه العدوان الاسرائيلي، اختار لبنانيون التعبير عن مواقفهم بالامعان في تدمير بيئة بلدهم، ربما من حيث لا يدرون، وبأيديهم هذه المرة.

كانت استجابة الأمم المتحدة لاستغاثة لبنان البيئية سريعة عقب العدوان الاسرائيلي. فأرسلت فريقاً من الخبراء الذين أجروا دراسات دقيقة للأضرار، وفحصوا الماء والهواء والتراب لكشف مستويات التلوث، وأعدوا تقريراً مفصلاً بالنتائج والتوصيات. كان من المقرر اطلاق الدراسة في بيروت في منتصف كانون الأول (ديسمبر). لكن الأحداث أخرت الموعد، الى أن قررت الأمم المتحدة الكشف عن النتائج والتوصيات من برلين، قبل يومين من موعد مؤتمر باريس لدعم لبنان، وذلك تشجيعاً للمجتمعين على دمج البرامج البيئية في خططهم ومساعداتهم.

شعرت بالأسى وأنا أتابع، مباشرة عبر الانترنت من برلين، المؤتمر الصحافي حول لبنان لآخيم شتاينر، بينما الدخان الأسود من حرائق الاطارات المشتعلة يغطي لبنان. فماذا نقول للعالم، نحن الذين ساهمنا في حشد الدعم الدولي للبنان في محنته البيئية بعد الحرب؟

بحساب بسيط: تم إحراق أكثر من عشرة آلاف إطار مطاطي خلال 12 ساعة، وزنها نحو مئة طن. نتج عن هذا انبعاث نحو 300

في اللحظة نفسها حين كان المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يعرض خطة تهدف الى مساعدة لبنان على معالجة التدمير البيئي الذي جرّه العدوان الاسرائيلي، اختار لبنانيون التعبير عن مواقفهم بالامعان في تدمير بيئة بلدهم.

طن من الدخان، الذي يحوي جزيئات الغبار وأول أوكسيد الكربون والكبريت، اضافة الى الرصاص والزئبق والكروم والكادميوم والزرنيخ، عدا الآثار المباشرة على جهاز التنفس. ما هي المضاعفات الصحية المنتظرة حين نعلم أن 25 في المئة من المواد التي تصنع منها إطارات السيارات تسبب أمراضاً سرطانية عند الاحتراق؟

نحو 300 طن من الأدخنة السامة اقتحمت صدور اللبنانيين خلال 12 ساعة، وعاثت تلويثاً في التراب والماء والهواء، سيستمر أثره طويلاً. ولن تختفي أخطار التلوث في 12 ساعة، على الرغم من انحسار غيمة الرعب صباح اليوم التالي، وقيام عمال التنظيفات والأهالي بغسل الطرقات والجدران.

خلال ذلك اليوم البيئي الأسود، سجلت أجهزة قياس الهواء في بيروت، التي تشرف عليها مختبرات جامعة القديس يوسف، ارتفاعاً في مستويات الجزيئات السامة تجاوَز الحدود المسموحة بعشرين ضعفاً. وما كدنا ننتهي من حساب تلويث الهواء من حرائق الاطارات حتى صدمتنا، على شاشة التلفزيون، مشاهد لشاحنات تقطع الطرق بردميات من بقايا الحرب. وتذكرنا تحذير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قبل ساعات، من أخطار الردميات المختلطة بغبار الاسبستوس (الأميانت). وسرعان ما صدمنا مشهد آخر لتفريغ شاحنات نفايات تم استحضارها من المكبات لحرقها وسط الطرقات العامة. وكانت آلاف مستوعبات النفايات قد أحرقت بمحتوياتها خلال يوم العار البيئي.

هل يريدنا البعض أن نصدّق أن هذه هي أساليب بديلة لتدوير الاطارات وإدارة النفايات؟ هذا رعب بيئي. واذا كان مفهوماً ان يتسبب عدو بتدمير البيئة، فكيف يمكن لمواطنين أن يسمموا أنفسهم وبيئتهم بأيديهم؟

نرجوكم أيها السادة، الثائرون باسم الأرز أو الشوح أو البلوط: ابحثوا عن أساليب غير ملوثة للتعبير عن آرائكم، وحيّدوا البيئة عن نزاعاتكم. فلن يمنحكم علم ترفعونه فوق ألسنة اللهب مغفرة للخطايا، لأن من الحب ما قتل.

نرجوكم أيها السادة، الثائرون باسم الأرز أو الشوح أو البلوط: ابحثوا عن أساليب غير ملوثة للتعبير عن آرائكم، وحيّدوا البيئة عن نزاعاتكم.

من صناعة البناء الى صناعة التدوير

حين أقيم للمرة الأولى في الرياض قبل عشر سنين مؤتمر ومعرض مختصان بالبيئة، كان أحمد الخزيم مقاولاً مهنته بناء المصانع. الشهر الماضي التقيت أحمد الخزيم خلال معرض إدارة النفايات وتدويرها الذي أقيم في الرياض أيضاً، لكن مقاول البناء أصبح اليوم يحمل صفة أخرى. فقد أسس شركة جديدة اختصاصها تدوير فضلات البلاستيك والورق، التي يحصل عليها من المصانع الكثيرة نفسها التي بناها خلال عشر سنين. أحمد الخزيم يجسّد التحوّلات البيئية التي شهدتها المملكة العربية السعودية خلال عقد واحد من الزمن. الحدثان البيئيان في 1997 و2007 كانا من تنظيم الهيئات نفسها: وزارة الشؤون البلدية والقروية السعودية، وشركة معارض الرياض، ومجلة "البيئة والتنمية". غير أن المشاركين تغيّروا والنظرة الى البيئة تغيّرت. فحين بدأنا تعميم مفهوم الادارة المتكاملة للنفايات قبل عشر سنين، كان همّ المستثمرين والمسؤولين محصوراً في جمع النفايات وطمرها. في الرياض وحدها أكثر من مئتي مصنع للتدوير اليوم، وهذه يتجاوز عددها الألفين في المناطق السعودية كافة.

العالم يتحول، والسعودية تتحول معه. مجموعة العبيكان، التي تملك أكبر دار لنشر الكتب في السعودية، أنشأت شركة لتدوير الورق، بدءاً من الفضلات التالفة في مطابعها. مجموعة "دلّة"، التي تجمع نفايات مدينة جدة، قدمت في معرض الرياض الأساليب الجديدة التي بدأت باعتمادها للفرز والتدوير وانتاج محسّنات التربة من النفايات العضوية. شركة الشرق الأوسط لحماية البيئة أعلنت عن إنشاء مصنع لتدوير النفايات في الرياض، بعد إطلاقها مشروعاً باسم "تدوير" في دبي.

لكن قد يكون أبرز ما في معرض الرياض المنتجات المطاطية ذات المواصفات العالية التي عرضتها الشركة السعودية

العالم يتحول، والسعودية تتحول معه. مجموعة العبيكان، التي تملك أكبر دار لنشر الكتب في السعودية، أنشأت شركة لتدوير الورق، بدءاً من الفضلات التالفة في مطابعها.

لمنتجات المطاط، وهي تُستخدم لرصف الملاعب والغرف، كما يمكن خلطها بالاسفلت لتعبيد الطرقات. الجديد أن مصدر المطاط هو ملايين الاطارات المستعملة من السيارات، التي كانت قبل انشاء هذا المصنع تحرق أو ترمى في المطامر. تذكرت أنه حين نشرنا تحقيقاً عن تدوير اطارات المطاط قبل عشر سنين، وذكرنا من بين استعمالاتها رصف الملاعب وتعبيد الطرقات، اعتبر كثيرون أن كلامنا ضرب من الخيال. لذا لم أستطع اخفاء بعض الاعتزاز وأنا أسير على بساط المطاط الرخيم والزاهي في جناح شركة تدوير المطاط في معرض الرياض. فقد شعرت بالفعل أن ما كان حلماً بدأ يتحول إلى حقائق، على أرض الواقع.

معالجة النفايات أخذت تتحول من جمع وطمر إلى إدارة متكاملة، بدءاً من الفرز وصولاً الى التدوير. ولكن لماذا كل هذا الاهتمام الاستثماري السعودي بالنفايات البلدية الصلبة؟ الجواب بسيط: يبلغ ما ينتجه الفرد في المدن السعودية من النفايات يومياً نحو 1,5 كيلوغرام، وهذا يتجاوز معظم المعدلات العالمية. ويصل الانتاج السنوي من النفايات في المدن السعودية إلى عشرة ملايين طن، كلفة معالجتها نحو بليون ريال (267 مليون دولار). أما محتوى هذه النفايات فيتوزع على: عضوي 40%، ورق وكرتون 20%، بلاستيك 15%، معادن 7%، زجاج 5%، منسوجات 4%، مواد أخرى 9%. معظم هذه المواد يمكن تدويرها، وتعمل الوزارة على زيادة معدلات التدوير الحالية بوتيرة متسارعة. ففي حين يتم تدوير 40% من الورق اليوم، من المتوقع ارتفاع هذه النسبة إلى 65% سنة 2020، والبلاستيك من 20% إلى 40%، والزجاج من 3% إلى 10%، والمعادن من 90% إلى 98%. والملاحَظ أنه يمكن تحسين معدلات التدوير إلى نسب أعلى كثيراً، خاصة في ما يتعلق بالزجاج. كما يمكن معالجة كامل كمية النفايات العضوية بالتسبيخ.

معالجة النفايات بدأت تتحول من جمع وطمر إلى إدارة متكاملة، بدءاً من الفرز وصولاً الى التدوير.

الادارة المتكاملة تبدأ من القاعدة. وفي موضوع النفايات، لا بد من وضع برامج عملية لتقليل الكمية عن طريق تعديل أنماط

الاستهلاك، والفرز من المصدر، والتشجيع على اعادة الاستعمال بدل الرمي العشوائي. فهذه كلها خطوات تسبق التدوير وإعادة التصنيع.

لكن 2007 تختلف بالتأكيد عن 1997. فحماية البيئة بدأت بالتحول من مواعظ الى حقائق واستثمارات. وما نشهده هو مجرد بداية.

2007/4

خطط طوارئ...
من إنفلونزا الطيور إلى التلوث النووي

لم يكتف أحمد الجارالله، رئيس تحرير جريدة "السياسة" الكويتية، بتوقّع ضربة أميركية للمنشآت النووية في إيران، محدداً اليوم والساعة، بل دعا الحكومة الكويتية إلى وضع خطة طوارئ لمواجهة المخاطر المحتملة لانتشار الاشعاعات النووية من المفاعلات المضروبة، عدا عن مضاعفات إقدام إيران على الرد بضرب المنشآت البترولية في دول الخليج.

مر الموعد المحدد، ولم تحصل الضربة التي تحدث عنها الزميل الجارالله، مستنداً إلى تقارير استخباراتية. لكن إذا كان خياله الصحافي الجامح قد أخذه بعيداً، فما يعنينا هو مطالبته بخطة طوارئ لمواجهة المخاطر المحتملة. ونرجو ألا يؤخر عدم حصول توقعات الجارالله في موعدها وضع خطة طوارئ.

ليست الكويت وحيدة في افتقارها إلى خطط طوارئ عملية لمواجهة الكوارث، أكانت ناتجة عن الحروب أو الحوادث الصناعية أو عناصر الطبيعة. فهذا الواقع ينطبق، لسوء الحظ، على معظم الدول العربية، لأن حكوماتنا معتادة على دفن رؤوسها في الرمال، وكأنها تمنع حدوث الكوارث بمجرد أن تمتنع عن الكلام عنها. وهذا قد يبدأ بالتلوث النفطي ولا ينتهي بإنفلونزا الطيور، ناهيك عن التلوث الاشعاعي.

حكوماتنا معتادة على دفن رؤوسها في الرمال، وكأنها تمنع حدوث الكوارث بمجرد أن تمتنع عن الكلام عنها. وهذا قد يبدأ بالتلوث النفطي ولا ينتهي بإنفلونزا الطيور، ناهيك عن التلوث الاشعاعي.

وما دمنا في الكويت، ففي اليوم نفسه الذي حملت الصفحة الأولى من جريدة "السياسة" دعوة إلى خطة لمواجهة احتمال انتشار التلوث النووي، حفلت الصحف الكويتية بتحقيقات مثيرة عن اعدام ملايين الطيور الداجنة في المزارع التي انتشر فيها مرض انفلونزا الطيور. وظهر في الصور عمال مكشوفو الأيدي والوجوه يرمون الدجاج المقتول المكدس في أكياس بلاستيكية في مكبات عشوائية مفتوحة. لكن وضع بقايا الطيور المصابة في أكياس نايلون يمنعها من التحلل. ورميها نيئة في مطامر غير محصّنة يلوث المياه الجوفية. وليس من المقبول أن

تبقى الجيف التي تحمل المرض مكشوفة للطيور والحيوانات الأخرى. وأخيراً، لا تسمح أية قاعدة صحية بتعريض عمال مساكين للمرض بتكليفهم التعامل مع بقايا الطيور المريضة بأيد ووجوه مكشوفة. لو كانت هناك خطة طوارئ، لعلم المسؤولون، على الأقل، أن الطريقة المتبعة عالمياً للتعامل مع بقايا الطيور المصابة هي الحرق، وفق معايير دقيقة.

وما زالت كارثة التلوث النفطي الذي ضرب السواحل اللبنانية إبان القصف الاسرائيلي صيف 2006 ماثلة. فقد تبين عند حصول الكارثة أن لا وجود لخطة طوارئ، على الرغم من الملايين التي صرفت عبر السنين على خطط وبرامج متفرقة بقيت على الرفوف. فكانت المعالجات محاولات من هيئات أهلية ذات نيّات حسنة ولكن بإمكانات محدودة، وشركات من متصيّدي الكوارث. وفي غياب خطة وطنية لمواجهة الكوارث البحرية، بقيت المعالجات جزئية، وما زالت آلاف الأطنان من الرواسب النفطية قابعة بعد شهور عدة في مستوعبات تم جمعها على الشواطئ، في انتظار قرار يحدد مصيرها. ففي حين يصر البعض على اعتبارها نفايات سامة يكلف الطن الواحد منها أكثر من عشرة آلاف دولار لتصديره ومعالجته في الخارج، يقول خبراء انها مجرد رواسب نفطية لا تتجاوز كلفة نقلها ومعالجتها المئة دولار للطن الواحد، ويؤكد آخرون إمكان استخدامها كما هي كوقود في مصانع الاسمنت. وإلى أن يأتي الحل، تبقى النفايات النفطية تزنر شواطئ لبنان.

قد لا نتفق مع أحمد الجارالله في تخوفه المباشر من التلوث النووي الإيراني. فأية حادثة قد تقع لسفينة حربية تعمل بالطاقة النووية في مياه الخليج، وعددها بالعشرات، يمكن أن تشكل خطراً أكبر للتلوث الاشعاعي. لكننا بالتأكيد نؤيد مطالبته بخطط طوارئ لمواجهة الكوارث: من انفلونزا الطيور والتلوث النفطي وإمكان تعطيل محطات تحلية المياه، إلى التلوث الاشعاعي.

قد لا نتفق مع أحمد الجارالله في تخوفه المباشر من التلوث النووي الإيراني. فأية حادثة قد تقع لسفينة حربية تعمل بالطاقة النووية في مياه الخليج، وعددها بالعشرات، يمكن أن تشكل خطراً أكبر للتلوث الاشعاعي. لكننا بالتأكيد نؤيد مطالبته بخطط طوارئ لمواجهة الكوارث.

قبل أيام، أعلن نائب رئيس دولة الامارات وحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم عن انشاء هيئة وطنية للطوارئ،

تضمن الاستجابة الفعّالة للمخاطر المحتملة. هذا نموذج لما يجب أن يحصل في كل دول المنطقة. فبعد أن أعلن معظمها العزم على بناء المفاعلات النووية، نأمل أن تضع خططاً للوقاية تكون أكثر فعالية من خططها مع دجاجات الكويت وسواحل لبنان.

2007/5

نحن مسؤولون إذا ابتلعنا البحر

الصيف الأعلى حرارة في التاريخ، فصل الأعاصير الأسوأ في الولايات المتحدة، الربيع الأكثر جفافاً في أوروبا... بعض من العناوين التي غدت شائعة في الفترة الأخيرة. ولو كان في دولنا العربية مؤسسات بحث علمي فاعلة، لكنا قرأنا عناوين مثل: الشتاء الأبرد والصيف الأدفأ في السعودية، أو: ربيع لبنان يتحول شتاء. المواطن العربي العادي في أي مكان يلاحظ أن المناخ بدأ يتغير. لكن يبدو أن مؤسساتنا العلمية والرسمية غائبة.

لو كان في دولنا العربية مؤسسات بحث علمي فاعلة، لكنا قرأنا عناوين مثل: الشتاء الأبرد والصيف الأدفأ في السعودية، أو: ربيع لبنان يتحول شتاء.

"أستاذ دكتور" التقيت به الشهر الماضي، أسهب في شرح نظريته عما سماه "مؤامرة تغير المناخ". فهذه، في نظره، اخترعتها الدول المتقدمة "لضرب الدول المصدرة للبترول، ومنع العالم النامي من التطور". مسؤول كبير في وزارة بترول تصدى للدكتور، مؤكداً أن تغير المناخ أصبح حقيقة علمية واقعة. فاستبشر السامعون خيراً حين ظنوا أن المسؤول النفطي سيكون أكثر رأفة بالبيئة من الأستاذ الجامعي في علوم البيئة. لكن الأمل تبخّر حين تابع المسؤول أن قصة تغيرالمناخ، على الرغم من أهميتها، لا تعني العرب، اذ ان مساهمة العالم العربي من انبعاثات غازات الدفيئة المسببة لتغير المناخ لا تتجاوز 3 في المئة من المجموع العالمي.

هذا الكلام، الذي كان يروجه في السابق "لوبي" الصناعات الكبرى وقلة من الهيئات العلمية المموَّلة منه، أصبح من التاريخ. فالعلم أثبت أن تغير المناخ صار واقعاً راهناً لا مجرد توقعات. وتقارير اللجنة الدولية الحكومية حول تغير المناخ، التي صدرت هذه السنة، أكدت بما لا يقبل الشك أن السبب الرئيسي لتغيرات المناخ هو النشاط الانساني، خاصة زيادة انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون الناتجة عن استخدام الوقود الاحفوري، من نفط وغاز وفحم حجري. والتزامات بروتوكول

كيوتو، التي تقاعست دول كثيرة، بزعامة الولايات المتحدة، عن احترامها، أصبحت الآن من الماضي. فحتى مع تخفيض الانبعاثات عشرة أضعاف عما حدده كيوتو، يؤكد العلماء أن معدل ارتفاع الحرارة لن يقل عن درجتين خلال خمسين سنة. أما عدم الالتزام بتدابير صارمة، فقد يؤدي إلى ارتفاع في الحرارة يصل إلى ثماني درجات. إنها "ثماني درجات إلى الجحيم"، كما سماها علماء شاركوا في الدراسة الأخيرة للّجنة الدولية.

وإذا كانت مساهمة العرب من الانبعاثات المسببة للمشكلة لا تتجاوز 3 في المئة، فإن أثرها على العالم العربي لن يقل عن مئة في المئة. فإن 18 ألف كيلومتر من المناطق الساحلية العربية المأهولة ستكون معرّضة للغرق جرّاء ارتفاع مستويات البحار، ناهيك عن مناطق الردم البحري والجزر الاصطناعية. ومع ارتفاع درجات الحرارة، ستزداد حدة الاختلاف بين الفصول، مع ما يستتبع هذا من تغييرات في المواسم الزراعية ونظم الحياة عامةً. هذه الآثار آتية، حتى مع ارتفاع الحرارة درجتين فقط، وقد فات الوقت لوقفها الآن. أما ارتفاع الحرارة بمعدل 4 و6 و8 درجات، فسيؤدي إلى جفاف كامل وارتفاع في مستوى البحار يصل إلى عدة أمتار. وهنا الكارثة التي ما زال ممكناً تجنبها.

إذا كانت مساهمة العرب من الانبعاثات المسببة للمشكلة لا تتجاوز 3 في المئة، فإن أثرها على العالم العربي لن يقل عن مئة في المئة. فإن 18 ألف كيلومتر من المناطق الساحلية العربية المأهولة ستكون معرّضة للغرق جرّاء ارتفاع مستويات البحار.

دول العالم تضع خططاً للمواجهة، على الأقل لسيناريو ارتفاع الحرارة المؤكد درجتين. هولندا، مثلاً، خصصت مساحات شاسعة يمنع البناء فيها وتستخدم الآن كمراعٍ، لتحويل مياه البحر اليها وحصرها فيها حين تأتي ساعة الحقيقة، وبهذا يتم تجنيب مناطق مأهولة خطر الغرق. دول كثيرة تطوّر بدائل زراعية تتناسب مع انتشار الجفاف، بما يمكّنها من الاستمرار في انتاج الغذاء. فماذا يفعل العرب؟ من المعيب أنه من بين مئات آلاف الأبحاث العلمية في العالم خلال السنوات العشر الماضية حول تغير المناخ، لم يتم إحصاء سوى خمسة من العالم العربي.

إن مواجهة تحديات المستقبل لن تكون بنظريات الأستاذ الدكتور الذي ما زال يعتبر أن الحديث عن تغير المناخ مؤامرة على الثروة النفطية. أما المسؤول الذي يعتبر أن ليس على العرب المساهمة في المساعي الدولية لمعالجة مشكلة تغير

المناخ، لأن مساهمتهم في مسبباتها ضئيلة، فنعتقد أنه لن يبقى لديه وقت لتحديد المسؤوليات حين تلتهم المياه قصره الفخم على شاطئ الخليج. ولن يهتم "الأستاذ الدكتور"، بالطبع، بتحديد المسؤوليات حين يصاب هو أو أحد أفراد عائلته بمرض عضال ناتج عن آثار تغير المناخ. ولن يفيدنا دفن رؤوسنا في الرمال. على العرب أن يصبحوا جزءاً من العالم المتنور... قبل أن يبتلعهم البحر.

2007/6

المسؤولية البيئية قبل مغفرة الخطايا

جواباً على احتجاجات حول التلوث من المصانع، في حوار مفتوح جمَع وزير بيئة عربياً مع مواطنين متضررين، استعان السيد الوزير بـ"التنمية المستدامة" لتبرير ضرورة استمرار التلويث. "على القرى المنكوبة أن تتحمل التلوث من مصنع الفوسفات"، قال سيادته، "لأن اغلاقه يضرب التنمية"، وهذا، برأيه، "خدمة للامبريالية". وشرح أن حماية البيئة أصبحت من الماضي، لأن مفهوم "التنمية المستدامة" حلّ مكانها، "وهو يمنع ضرب التنمية الاقتصادية لأسباب بيئية مطلقة".

السيد الوزير يتبنى تفسيراً متوحّشاً للعلاقة بين البيئة والتنمية، يجعل من المعايير البيئية مجرد ديكور، أو وجبة يمكن الاختيار من أصنافها وفق ما يشتهي دعاة التطور الاقتصادي المنفلت، إذ يفسّرون مفهوم "التنمية المستدامة" تبعاً للمصالح الاقتصادية والسياسية الضيقة، بوضع استمرار الانتاج فوق أي اعتبار، مهما كانت تأثيراته على البيئة وصحة الناس.

ما زال الفهم السائد في معظم عالمنا العربي أن التخريب البيئي ثمن لا بد من دفعه لقاء إنجاز النمو الاقتصادي، ومن ثم معالجة الآثار البيئية بعد وقوعها.

ما زال الفهم السائد في معظم عالمنا العربي أن التخريب البيئي ثمن لا بد من دفعه لقاء إنجاز النمو الاقتصادي، ومن ثم معالجة الآثار البيئية بعد وقوعها. فبدل الاهتمام بتقليل التلوث الناتج من المصانع عن طريق التحول إلى أساليب الانتاج الأنظف، تتركز برامج ادارة النفايات الصناعية، إذا وجدت، على التخلص من هذه النفايات بأرخص وسيلة. وبدل البحث في كيفية تقليل كمية النفايات المنزلية وطرائق إعادة تدويرها، يكاد العمل ينحصر في انشاء المزابل. لا يمكن حل هذا التناقض إلا بإدخال ثمن التخريب البيئي والاجتماعي في حسابات الربح والخسارة، وبالتالي في صلب عملية اتخاذ القرارات. وهذا يعني ادخال تدقيق الحسابات البيئية في الموازنات، من قطاع الأعمال إلى الدول.

السيد الوزير على حق في أنه لا يمكن معالجة المشكلات البيئية

دفعة واحدة، خاصة في الدول النامية التي تواجه في الوقت ذاته تحديات اجتماعية واقتصادية متشابكة. لكن هذا يستدعي الالتزام بسلّم أولويات، يأخذ في الاعتبار: إلحاح المشكلة، والضرر الذي لا يمكن إصلاحه، والأثر على الصحة، والأثر على نوعية الحياة. وفي هذا الاطار، على السياسة البيئية أن توقف فوراً أي عمل ينتج عنه ضرر بيئي لا يمكن اصلاحه، حتى لو أدى هذا إلى تأخير في عملية التنمية الاقتصادية. إن حماية البيئة في المفهوم الصحيح للتنمية المستدامة تتطلب خطة تعتمد على سياسات وأدوات تنفيذية، منها:

أدوات تطبيقية لضمان الالتزام بالسياسات والتشريعات البيئية، في طليعتها فرض دراسة الآثار البيئية للمشاريع كشرط مسبق للموافقة، ووضع معايير محددة لمراقبة النوعية، ومقاييس ومواصفات لدرجات التلوث القصوى المسموحة.

سياسات اقتصادية ومؤسسية عامة، ذات أثر على نوعية البيئة وإدارتها. وهذه تكون في الاطارات المالية والتسعيرية والتشريعية. فالتدابير المالية هي في صيغة ضرائب وحوافز تهدف الى التحكم بأنماط الانتاج والاستهلاك وأساليب الحياة، التي تؤدي الى تدهور بيئي، كما تنطوي على دعم مادي وتسهيلات ضريبية بهدف تعميم أنماط بديلة، وتضع التشريعات والقوانين ضوابط وقيوداً على النشاطات الصناعية والعمرانية والانتاجية والاستهلاكية والانمائية عامة، لضمان مجاراتها الاعتبارات البيئية.

ولا بد من أدوات تطبيقية لضمان الالتزام بالسياسات والتشريعات البيئية، في طليعتها فرض دراسة الآثار البيئية للمشاريع كشرط مسبق للموافقة، ووضع معايير محددة لمراقبة النوعية ومقاييس ومواصفات لدرجات التلوث القصوى المسموحة.

كما يتطلب التنفيذ الفعال للسياسات البيئية على المستوى العملي تدابير مثل فرض شروط على استخدام المبيدات الزراعية وانتاجها واستيرادها، وتحديد مواصفات محركات السيارات المسموح استعمالها وفق درجة تلويثها للبيئة، وتحديد أسعار الماء والكهرباء على مستوى يضمن الاستفادة منها والتوفير في استهلاكها في وقت واحد.

وفي حين أن السياسات الجيدة اقتصادياً تكون في كثير من الأحيان مفيدة بيئياً، مثل رفع الدعم عن تسعير الماء والكهرباء

والمحروقات، فهي ليست دائماً كذلك. فتحديد انبعاث الملوثات من الصناعات، مثلاً، عالي الكلفة اقتصادياً، لكنه ثمن اجتماعي لا بد من دفعه.

حين تواجهنا التفسيرات الملتوية لما قصدت إليه "التنمية المستدامة"، بإبعادها عن حماية البيئة لمصلحة استمرار التنمية المتوحشة، تحت شعارات دعم الاقتصاد والتطور الاجتماعي، نفهم لماذا بدأ بعض الذين أطلقوها يعيدون النظر، إلى درجة الندم. فقد كان المعنى الوحيد الذي قصدوه هو أنه لا يمكن للتنمية أن تستمر لخدمة الانسان، إلا إذا حافظت على التوازن والتنوّع ونوعية الحياة.

وليست "التنمية المستدامة" هي المفهوم الوحيد الذي انحرف عن غايته خلال السنوات الأخيرة. فبعد "قمة الأرض" في ريو دي جانيرو عام **1992**، انطلقت نظرية "المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال"، وهي ما يعرف بالانكليزية بعبارة Corporate Social Responsibility-CSR. معظم الشركات الكبرى في العالم وضعت برامج المسؤولية الاجتماعية في صلب عملها، وهي تقدم تقارير سنوية عن نشاطها في هذا المجال، إلى جانب التقرير السنوي المعتاد عما حققته من أرقام مبيعات وأرباح. حين بدأت هذه الموجة، كان من المتفق عليه أن الالتزام بحماية البيئة هو جزء متكامل من مفهوم "المسؤولية الاجتماعية" الأوسع. غير أن ما حصل كان مختلفاً في معظم الحالات.

تم الانحراف بمفهوم "المسؤولية الاجتماعية" لينحصر في تبرّعات لأعمال خيرية، مع إهمال الشأن البيئي الذي يبدأ في تحويل عمل الشركات الى أساليب الانتاج الأنظف.

فإحدى شركات انتاج السيارات الكبرى تروج لواحد من مصانعها على أنه من الأكثر احتراماً للبيئة، من خلال التوفير في استهلاك الطاقة والتدوير، في حين أن هذا المصنع ينتج إحدى أكثر السيارات تلويثاً في العالم. وإحدى شركات المرطبات قامت بحملة ترويجية ضد تدوير العبوات الفارغة تحت شعار "إشربها ولا تردّها"، في حين كانت تتبرع لجمعية بيئية ببعض المال من أجل حملة دعائية لزرع بضع مئات من الأشجار.

هكذا، تم الانحراف بمفهوم "المسؤولية الاجتماعية"، لينحصر في تبرّعات لأعمال خيرية مع إهمال الشأن البيئي، الذي يبدأ في تحويل عمل الشركات الى أساليب الانتاج الأنظف. وكأنه أصبح

من المسموح أن نستمر في التلويث وهدر الموارد لمضاعفة الأرباح، ثم نحاول الحصول على مغفرة للخطايا عن طريق دفع بعض "المال الحرام" كتبرّعات للأعمال الخيرية.

من حسن الحظ أن الصورة ليست بهذا السوء، في المطلق. فبعض الشركات تلتزم ببرامج فعلية لرعاية البيئة في عملها ونشاطاتها. ومن الأمثلة إحدى كبريات شركات النقل والاتصالات في العالم، التي ألزمت نفسها بحدود قصوى على مستوى الانبعاثات المسموحة من اسطولها الجوي والبري، تفوق المعايير المفروضة في الدول التي تعمل فيها. وهي وضعت معايير صارمة لمواصفات السيارات التي يمكن لموظفيها شراؤها بقروض من الشركة، وفق حدود قصوى لانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون واستهلاك الوقود. كما وضعت حدوداً لاستخدام الورق والطاقة داخل مكاتبها، ومنعت استئجار أو شراء أية أبنية لمكاتبها ومستودعاتها إن لم تنطبق عليها مواصفات الأبنية الصديقة للبيئة، بمعنى توفير الطاقة والاضاءة الطبيعية والقرب من وسائل النقل العام.

التزام الشركات الخاصة وحدها بمعايير بيئية صارمة لا يكفي. فإذا لم يكن هذا في اطار سياسات وطنية يتم تطبيقها على الجميع، تفقد هذه الشركات قدرتها التنافسية.

غير أن التزام الشركات الخاصة وحدها بمعايير بيئية صارمة لا يكفي. فإذا لم يكن هذا في اطار سياسات وطنية يتم تطبيقها على الجميع، تفقد هذه الشركات قدرتها التنافسية، وتصبح كطير يغرّد خارج السرب.

من العلامات المضيئة في اطار تطوير سياسات وطنية تدعم الالتزام البيئي في القطاع الخاص، الخطة التي أعلنتها حكومة أبوظبي، في آب (اغسطس) 2007، تحت عنوان "أجندة السياسة العامة 2007 ـ 2008". فقد خصصت هذه الخطة فصلاً كاملاً للبيئة، لم يكتف بتحديد السياسات والاستراتيجيات العامة، بل وضع أهدافاً تفصيلية لادارة الهواء والمياه والأراضي والطاقة والنفايات. واللافت في "أجندة أبوظبي" أنها لم تحصر الاعتبار البيئي في عنوان واحد، بل أدخلته في جميع فصولها، من الطاقة الى النقل والسياحة والتخطيط العمراني والتربية. هذه خطوة كبيرة على الطريق الصحيح، لأن الأنظمة العامة هي الاطار الأهم الذي يضبط التزام القطاع الخاص بالمعايير البيئية.

أما بعد، فلا بدّ من عودة إلى الجذور، فلا نسيء تفسير "التنمية المستدامة" لنلغي أولوية "حماية البيئة"، ولا نستغل مفهوم "المسؤولية الاجتماعية" لنتناسى الالتزام بضرورات "المسؤولية البيئية".

2007/9

البيئة في مهبّ البرامج الرئاسية

قد يكون لون البشرة وفئة الدم والوزن وطول القامة عوامل أكثر أهمية في اختيار رئيس للجمهورية اللبنانية من البرنامج البيئي للمرشح. لكن على رغم ذلك، فقد خصص جميع الذين أعلنوا ترشحهم فقرات عن البيئة في برامجهم. وفي حين اقتصر موضوع البيئة عند البعض على جمال الطبيعة وفولكلور "مرقد العنزة"، فقد عرض البعض الآخر أفكاراً متطورة ربطت البيئة بالاقتصاد وادارة الموارد والمفهوم الأوسع للتنمية المستدامة. هذا التوجه يعكس نقلة نوعية في الحياة السياسية، ليس في لبنان فقط بل في المنطقة العربية عامة، حيث لم يكن للبيئة من قبل أي مكان في عملية التنافس الديموقراطي، إذا وُجد أصلاً. بطرس حرب، أول من أعلن الترشح ببرنامج رئاسي، تحدث عن الانعكاسات الصحية للتدهور البيئي، الذي "يهدد طبيعة لبنان الجميلة ويلوث مياهه وبحره". وقال ان "الفساد والتقصير يحميان الاعتداء على البيئة... وحالة الضياع لانعدام الرؤيا البيئية دفعت السلطة إلى ارتجال تدابير بحجة الدفاع عن البيئة، أدت إلى الاضرار باللبنانيين من دون أن تساهم في الحل". وأعطى مثلين على هذا، هما منع السيارات العاملة على المازوت وفوضى التدابير المتعلقة بتنظيم عمل المقالع، من دون أن يحدد من المتضرر ومن المستفيد. يكاد الاستاذ حرب يحصر المسألة البيئية في آثار التلوث على الصحة وجمال الطبيعة، مع غياب كامل للشأن الاقتصادي وإدارة الموارد وعلاقة البيئة بالتنمية. لكنه في ختام الفقرة البيئية لبرنامجه يحاول التعويض عن هذا بالتأكيد على ضرورة "إيلاء الشأن البيئي الأولوية والأهمية القصوى، ووضع سياسة بيئية واضحة وخطة طويلة الأمد تهدف أولاً إلى وقف الانهيار وتؤسس لمعالجة الأخطار". انه وعد جميل، يتطلب تنفيذه توسيعاً لمفهوم الادارة البيئية الحديثة وكثيراً من التفاصيل.

في حين اقتصر موضوع البيئة عند البعض على جمال الطبيعة وفولكلور "مرقد العنزة"، فقد عرض البعض الآخر أفكاراً متطورة ربطت البيئة بالاقتصاد وادارة الموارد والمفهوم الأوسع للتنمية المستدامة.

وفي حين لم ينشر ميشال عون برنامجاً رئاسياً، الا أن للبيئة حيزاً مهماً في برامج التيار الذي يرئسه، كما في أحاديث كثيرة له. ففي حديث صحافي قال عون ان لديه برنامجاً "يتناول كل قطاعات البيئة... أولاً سنتطرق إلى التنظيم المدني الهمجي، والتلوث الذي يشمل الهواء والماء والأرض... وازالة التلوث عن الشواطئ... ومعالجة النفايات المنزلية، وتحريج الغابات". وعن تنظيم العمل البيئي، دعا عون إلى "التكامل وتحويل قضية البيئة الى ورشة شعبية، لأن هذا العمل يهم الكل وليس الدولة فقط، بل أيضاً المؤسسات غير الحكومية والمتطوعين". ووصف وزارة البيئة بأنها "وزارة بامتياز، لكنهم أذلوها واستضعفوها"، مطالباً وسائل الاعلام المرئية بتخصيص ساعات محددة للثقافة البيئية، ومركزاً على "النظافة والصحة واستخدامات المياه". ودعا البرنامج السياسي الذي أصدره "التيار الوطني الحر" عام 2005 الى "خطة شمولية لحماية البيئة تتقاطع مع الوزارات المعنية المختلفة". ويلفت في برنامج عون وضعه التنظيم المدني وتحديد استعمالات الأراضي في طليعة الاهتمامات البيئية، واعتباره وزارة البيئة "وزارة بامتياز". وبهذا يؤسس لمنطلق صحيح في التصدي لمشاكل البيئة اللبنانية.

يلفت في برنامج ميشال عون وضْعه التنظيم المدني وتحديد استعمالات الأراضي في طليعة الاهتمامات البيئية، واعتباره وزارة البيئة "وزارة بامتياز". وبهذا يؤسس لمنطلق صحيح في التصدي لمشاكل البيئة اللبنانية.

روبير غانم، الذي يستمر في الترشح بناء على برنامج وضعه عام 2004، يتحدث تحت عنوان "ثقافة التربية البيئية" بعبارات مقتضبة، إذ يطالب بوضع "الآليات اللازمة من خلال التشريعات للحفاظ على جمال الطبيعة والحد من التلوث وأضرار النفايات". وبعد أن يؤكد على أهمية إدارة الموارد المائية، يدعو إلى تشجيع "استخدامات الطاقة البديلة". كلها مواضيع مهمة، بلا شك، لكنها تبقى في نطاق الجزئيات. فالمطلوب في برنامج رئاسي أن يحدد الاستراتيجيات والخطط والعناوين الكبرى بمنهجية علمية، لا اختيار بعض العبارات اللمّاعة على نحو انتقائي.

الأستاذ الجامعي شبلي ملاّط ضمّن برنامجه الرئاسي الكثير من الأفكار الاكاديمية لفلسفة البيئة. لكنه على المستوى العملي دعا الى "إدخال البيئة كمؤشر أساسي في المعادلة الاقتصادية"، واقترح تشكيل "كتيبة خضراء" من عناصر الجيش والقوى

الأمنية للقيام "بحملات بيئية تحقق تغييراً نوعياً في مناظرنا الطبيعية". وهنا عَوْدٌ على بدء: فمع أن ملاّط يستفيض في عرض الخلفيات الفلسفية ونظريات رعاية البيئة، ويعدد عناوين مشاكل بيئية، إلا أنه يعود دائماً إلى النمط الشائع في مناجاة جمال الطبيعة. لكن أفكاره البيئية تبقى الأشمل من الناحية النظرية، مع جمعه مقترحات من تقارير نشرت خلال السنوات الأخيرة.

لعل برنامج نسيب لحود هو البرنامج الرئاسي الوحيد الذي يعرض بشمول ووضوح لقضية البيئة في مفهومها الحديث. وفيه أن "البعد البيئي يشكل التحدي الأكبر للتنمية المستدامة... وهو يضاهي أهمية الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في بلد صغير ومزدحم سكانياً مثل لبنان، حيث تُعتبر طبيعته ومواردها الرئيسية، من ماء وهواء وتربة ومساحات خضراء، بمثابة رأسمال حقيقي يُفترض حمايته وادارته واستثماره لحفظ ديمومته للأجيال الآتية أيضاً".

لعل برنامج نسيب لحود هو البرنامج الرئاسي الوحيد الذي يعرض بشمول ووضوح لقضية البيئة في مفهومها الحديث، بما فيها تقديم حوافز للمؤسسات التي تدخل العنصر البيئي في صلب عملية الانتاج.

ويعدّد نسيب لحود بعض الأولويات البيئية: "إن تشجيع استخدام الطاقة المتجددة والزراعة البيولوجية وحماية الثروة المائية ونوعية المياه والسياحة البيئية الاجتماعية غير التقليدية والنقل المستدام وتأمين الأمن الغذائي وحماية المستهلك وحسن ادارة الغابات ومعالجة المخلفات والنفايات الصلبة والسائلة، قد تكون من أهم الميادين التي يمكن للبنان أن يبني فيها ميزات تفاضلية وتنافسية، نظراً لمقوماته الطبيعية. فالشروع بسياسات تزاوج البيئة مع المفهوم التجاري الحديث يضع لبنان في موقع ريادي في المنطقة قد يصعب عليه ربما استرجاعه في بعض القطاعات الكلاسيكية. بالاضافة الى ضرورة وضع استراتيجية للتنمية المستدامة واصدار المراسيم التطبيقية والتنظيمية لقانون البيئة، وإقرار المخطط التوجيهي الشامل لترتيب الاراضي اللبنانية وخطة وطنية لاستصلاح الأراضي والتخطيط العمراني، وتطبيق مرسوم دراسة وتقييم الأثر البيئي للمشاريع قبل إطلاق أي مشروع، وتقديم حوافز للمؤسسات التي تدخل العنصر البيئي في صلب عملية الانتاج".

نحن هنا أمام رؤيا واضحة للأولويات ومفهوم الادارة البيئية، وعلاقتها بالتنمية، والأبعاد الاقتصادية، وأدوات التطبيق. وهي تصلح كمقدمة فصل البيئة في البيان الوزاري لحكومة العهد الجديد الموعود، مع إضافة بعض التفاصيل.

المهم أن جميع المرشحين الذين أعلنوا برامج رئاسية تحدثوا عن البيئة، وأجمعوا على ضرورة وضعها في أولويات اهتمامات الحكومة. وما قاله أيّ من المرشحين الذين أعلنوا برامجهم يكفي كمنطلق لعمل بيئي جدي. وما أعلنوه يصلح لأن يكون مادة مساءلة في المستقبل، يستطيع البيئيون الاستناد إليها لمحاسبة أي منهم إذا أصبح رئيساً للجمهورية. لكن لون البشرة وفئة الدم وطول القامة، كما قلنا، قد تكون أهم في اختيار الرئيس من البرنامج البيئي. وإذا كان بين النواب الناخبين من يقرأ البرامج الرئاسية، فقد يكون الوعد بتشريع استفادة الازلام والعائلة والحاشية من المقالع والكسارات ولو على رؤوس كل الجبال، والسماح ببناء ناطحات سحاب خلافاً للقانون فوق كل السطوح، وفتح الشواطئ العامة للنهب الخاص، أكثر إغراءً من وعود رعاية البيئة.

ما قاله أيّ من المرشحين الذين أعلنوا برامجهم يكفي كمنطلق لعمل بيئي جدي. وما أعلنوه يصلح لأن يكون مادة مساءلة في المستقبل.

على رغم هذا كله، يبقى إدخال البيئة كعنصر رئيسي في برامج جميع المرشحين المعلنين ظاهرة صحية فريدة في المنطقة العربية، وقد تكون أكثر ما يدعو إلى التفاؤل في هذا الزمن الرديء.

أما على أرض الواقع، فنأمل من أطراف التنافس، إذا اختلفوا غداً على نصاب أو مرشح، أو لم يعجبهم رئيس منتخب، ألا ينسوا وعودهم البيئية، فيمنعوا أنصارهم من الاحتجاج الهمجي بإقفال الطرقات وتلويث الهواء بسموم اطارات المطاط المحروقة... ناهيك عن إطلاق المفرقعات إذا فرحوا بالنتيجة.

2007/10

آل غور والحقيقة المزعجة

أرفق البيت الأبيض تهنئته لآل غور بحصوله على جائزة نوبل للسلام بالتأكيد على أن ادارة الرئيس جورج بوش لن تعدّل سياستها بشأن تغير المناخ. لكن بوش نفسه كان قد أعلن قبل أسبوع قبول ادارته بنتائج التقرير الرابع للهيئة الدولية حول تغير المناخ، الذي أكد باجماع علمي أن النشاطات الانسانية هي السبب الرئيسي وراء التغيرات المناخية التي يشهدها العالم. وهذا كان الاعتراف العلني الأول من الادارة الأميركية أن انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون من الصناعة ووسائل النقل وتوليد الكهرباء هي المسبب الأول لتغير المناخ، لا العوامل الطبيعية. وإذا كانت هذه الحقيقة أصبحت من المسلّمات لدى معظم العلماء خلال السنوات العشر الأخيرة، إلا أنها كانت موضع الخلاف الأساسي مع الادارة الأميركية حول الموضوع. وكان كبير المستشارين العلميين لهذه الادارة قد سبق الرئيس بوش بالاقرار، خلال صيف 2007، أن المناخ فعلاً يتغير والسبب يعود الى النشاطات البشرية.

الطرفان الأساسيان اللذان فرضا هذا التغيير هما الهيئة الحكومية الدولية لتغيّر المناخ ونائب الرئيس الأميركي السابق آل غور. والاثنان تقاسما، عن جدارة، جائزة نوبل للسلام.

إصرار الادارة الأميركية على أنها لن تعدّل في سياستها بشأن تغيّر المناخ ليس إلا نوعاً من المكابرة. فالكلام الأخير للرئيس بوش وكبير مستشاريه العلميين يتجاوز حدود التعديل البسيط إلى الانقلاب الكامل في المواقف. والطرفان الأساسيان اللذان فرضا هذا التغيير هما الهيئة الحكومية الدولية لتغيّر المناخ ونائب الرئيس الأميركي السابق آل غور. والاثنان تقاسما، عن جدارة، جائزة نوبل للسلام هذه السنة.

الهيئة الدولية لتغيّر المناخ قادت عمل 2500 عالم وباحث من 130 بلداً، وتوصلت في تقريرها الرابع، الذي صدر منذ شهور، إلى إجماع مبني على أسس علمية، من أن المناخ يتغير بسبب النشاطات البشرية. وقد توصل عمل الهيئة الى حقائق دامغة وضعت حداً للمشككين: فمنذ الثورة الصناعية، ازدادت

تركيزات ثاني أوكسيد الكربون 25 في المئة وتضاعف غاز الميثان، وهما العنصران الرئيسيان وراء ظاهرة الاحتباس الحراري. المصدر الرئيسي لثاني أوكسيد الكربون هو احتراق الوقود الاحفوري، أما الميثان فيصدر من النشاط الزراعي وتحلُّل مكبات النفايات. والمطلوب واضح: إدارة رشيدة لاستخدامات الطاقة، التحوُّل إلى أساليب الانتاج والنقل الأنظف، ضبط الممارسات الزراعية، الادارة المتكاملة للنفايات.

الفترة ما بين 1995 و2006 شهدت السنوات الاحدى عشرة الأكثر دفئاً منذ عام 1850. الكوارث الطبيعية تضاعفت نحو 400 مرة خلال مئة سنة.

تقرير الهيئة الدولية لتغيّر المناخ قال إن الفترة ما بين 1995 و2006 شهدت السنوات الاحدى عشرة الأكثر دفئاً منذ عام 1850. الكوارث الطبيعية تضاعفت نحو 400 مرة خلال مئة سنة. الأعاصير تضاعفت في قوتها ونمط حدوثها، وهذا يعود بنسبة 70 في المئة إلى ارتفاع حرارة سطح المحيطات. ويتوقع التقرير أن ترتفع الحرارة خلال القرن الحاضر بمعدل 4 درجات مئوية، لكنها قد تتجاوز 6 درجات.

هذا سيؤدي بالتأكيد إلى ارتفاع في مستويات البحار خلال القرن تصل الى 60 سنتيمتراً. لكن هذا التقرير المحافظ، الذي يستند إلى اجماع أعضاء الهيئة، بناء على المعطيات العلمية الثابتة، لا يأخذ في الاعتبار الآثار المحتملة لذوبان صفائح الجليد القطبية، ما قد يضاعف التقديرات مرات عدة. هذا الكلام الواضح من علماء الهيئة الدولية وضع قضية تغيّر المناخ بقوة على جدول الأعمال العالمي، وحوّل النقاش من: "هل يجب أن نفعل شيئاً" إلى "ماذا نفعل للتعامل مع الكارثة".

أما آل غور فقد نجح، من خلال حملة عالمية واسعة، في خلق فهم أفضل لظاهرة تغيّر المناخ وضرورة اعتماد تدابير سريعة لوقفها، عن طريق تغيير جذري في أساليب استخدام الطاقة وتعديل في الأنماط الاستهلاكية عامة. وهو استطاع من خلال سلسلة المحاضرات بعنوان "حقيقة مزعجة"، التي حولها إلى فيلم وثائقي حصل على "الأوسكار"، أن يصل إلى عقول ملايين الناس ويثير مشاعرهم. وقد تركت حملة آل غور أثرها الأكبر في الولايات المتحدة نفسها.

البعض استغرب منح جائزة مخصصة للسلام لعمل بيئي. لكنها ليست المرة الأولى، إذ حصلت قائدة حملة التشجير في كينيا وانغاري ماتاي على الجائزة عام 2004. وإذا تأمّلنا في تأثيرات تغيّر المناخ، من فيضانات وجفاف وأمراض ومجاعة، ندرك ما قد تتسبب به من نزاعات بين سكان متكاثرين على موارد متناقصة. لذا فالبيئة هي في صميم قضية السلام، وبامتياز.

بعد دقائق من الاعلان عن حصوله على جائزة "نوبل"، سألتني هيئة الاذاعة البريطانية عن رأيي في الاختيار، وهل يستحق آل غور الجائزة فعلاً؟ أجبت بشهادة عملية بسيطة: عرفت صديقي الأميركي بيل لاي منذ كان مديراً في شركة جنرال موتورز في جده ودبي قبل 25 سنة، وبعدهما في مصنع الشركة بمدينة روسلزهايم الألمانية. لم يكن "بيل" مهتماً بقضايا البيئة. وأذكر أنه نعتني بالجنون حين بدأت إصدار مجلة "البيئة والتنمية"، وكنت لا أزال أنفّذ أعمالاً لشركة جنرال موتورز كمهندس معماري. فقد اعتبر العمل للبيئة مضيعة للوقت. قابلت بيل منذ شهور في نيروبي، وهو اليوم الرئيس التنفيذي لمصنع جنرال موتورز في العاصمة الكينية، أكبر منتج للسيارات في افريقيا. "هل شاهدت فيلم آل غور؟"، سألني ولم ينتظر الجواب، إذ تابع: "لقد غيّر حياتي وفتح عينيّ على حقائق مزعجة بالفعل. فقد بدأتُ خطة لتعديل أساليب الانتاج في مصنع نيروبي لتخفيف الانبعاثات وتقليل الهدر والنفايات. وعدّلت نمط حياتي الشخصية للتخفيف من هدر الطاقة والمياه. الآن أفهم لماذا تخليتَ أنت عن رفاهية الشركات الكبرى لخدمة البيئة".

بيل لاي واحد من الملايين الذين غيّر آل غور حياتهم. وادارة جورج بوش كانت معقل التشكيك الأخير الذي يتهاوى أمام الحقائق العلمية.

بيل لاي واحد من الملايين الذين غيّر آل غور حياتهم. وادارة جورج بوش كانت معقل التشكيك الأخير الذي يتهاوى أمام الحقائق العلمية التي أجمع عليها علماء الهيئة الحكومية الدولية لتغيّر المناخ.

العالم حقاً يتغيّر. ونريد أن نعتقد أنه سيتغير نحو الأفضل.

2007/11

مبادرة تضع العرب على خريطة العالم الحديث

ما كاد العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز يعلن من على منبر قمة الدول المصدّرة للبترول (أوبك)، التي عقدت في الرياض في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، عن تخصيص 300 مليون دولار كنواة صندوق لأبحاث الطاقة والبيئة والتغيُّر المناخي، حتى بادرت الكويت والامارات وقطر إلى المساهمة في الصندوق بمبلغ 150 مليون دولار لكل منها. وقد تعهّدت الدول المجتمعة، في "اعلان الرياض" الذي صدر في نهاية القمة، بالتزام ثلاثة مبادئ: تأمين الامدادات، واستقرار الأسعار، والحفاظ على البيئة. وكان وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل شديد الوضوح حين أعلن في المؤتمر الصحافي الختامي للقمة التزام الدول النفطية بقضية حماية البيئة والتعامل الجدي مع تغيّر المناخ، "لأننا جزء من هذا العالم، وما يصيبه يصيبنا".

جاء هذا التحوُّل في موقف "أوبك"، وعلى لسان زعيم أكبر دولة مصدرة للبترول، في الوقت المناسب. فبينما كانت قمة "أوبك" تفتتح أعمالها في الرياض، كان الأمين العام للأمم المتحدة يعلن، من مدينة فالنسيا الاسبانية، التقرير التحليلي الرابع للهيئة الحكومية لتغيُّر المناخ، بكلمات صريحة: المناخ حتماً يتغير، وعلى العالم العمل فوراً لمواجهة الكارثة. بعض المضاعفات الناجمة عن تغيّر المناخ لا يمكن تصحيحها، لكن يمكننا العمل لتخفيف أثرها والاعداد للتأقلم معها. مستوى البحار سيرتفع حتماً حتى 59 سنتيمتراً خلال هذا القرن، لكن هناك احتمالاً لحصول تغيّرات سريعة ومفاجئة قد تؤدي إلى ذوبان جبال الجليد وانهيارها في جزيرة غرينلاند في المنطقة القطبية الشمالية، مما يرفع البحر سبعة أمتار. احدى عشرة سنة من السنوات الاثنتي عشرة الماضية كانت الأكثر حرارة منذ بدء تدوين سجلاّت لدرجات الحرارة قبل 160 سنة. غازات

تعهّدت الدول المجتمعة، في "اعلان الرياض"، بالتزام ثلاثة مبادئ: تأمين الامدادات، واستقرار الأسعار، والحفاظ على البيئة.

الدفيئة، المسببة لتغيُّر المناخ، وفي طليعتها ثاني أوكسيد الكربون، ازدادت بنسبة 80 في المئة بين 1970 و2004. ومن أكثر المناطق تأثراً حوض البحر المتوسط وشبه الجزيرة العربية.

أضاعت بعض الدول المصدّرة للنفط كثيراً من الوقت، حين خاضت معركة خاسرة، إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية، للتشكيك في الحقائق العلمية حول تغيّر المناخ.

قد لا يجد البعض في هذه الاستنتاجات جديداً، فقد قرأناها قبلاً في تقارير العلماء وعلى صفحات المجلات، ومنها "البيئة والتنمية". الجديد أنها اليوم تصدر باجماع عالمي لا يستثني أحداً. في مواجهة هذه الحقائق الدامغة، ماذا يفعل العرب للتأقلم مع النتائج الكارثية ومجابهتها، من ازدياد الجفاف وأثره على الزراعة، إلى تفاقم ندرة المياه العذبة، إلى أثر ارتفاع البحار على امتداد 18 ألف كيلومتر من الشواطئ العربية المأهولة؟

صحيح أن انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون الناتجة من الوقود الأحفوري هي المسؤول الأول عن تفاقم ظاهرة تغيّر المناخ. لكن من الظلم تحميل الدول المنتجة للنفط المسؤولية عن هذا. فالنفط كان المحرك الرئيسي للنشاط الصناعي والتقدم الذي شهده العالم خلال العقود الماضية. وما رفع "الطلب" على النفط هو نهم الدول الصناعية إلى الطاقة لتحريك العجلة الاقتصادية، فكان من الطبيعي أن توفّر الدول المنتجة "العرض" الكافي لتأمين الاحتياجات. وهي أمّنت النفط، لعقود طويلة، بأسعار رخيصة تقلّ كثيراً عن قيمته الفعلية. وما نشهده اليوم من ارتفاع في سعر برميل النفط ما هو إلا تصحيح طبيعي. وقد كتبنا منذ سنوات ان السعر الحقيقي للبرميل، اذا أخذنا في الاعتبار القوّة الشرائية ومعدلات التضخّم والقيمة الاستراتيجية للنفط كمورد معرّض للنضوب، هو أقرب إلى مئتي دولار منها إلى مئة. وكنا اقترحنا في بداية التسعينات، في تقرير رفعناه بطلب من جهة عربية نفطية، حين بدأت الدول الأوروبية تتحدث عن "ضريبة الكربون"، أن تطالب الدول المصدرة للنفط بحصة من هذه الضريبة لا تقل عن نصفها، بدل معارضتها بحجة أن لا اثباتات علمية على أن المناخ يتغيّر.

لقد أضاعت بعض الدول المصدّرة للنفط كثيراً من الوقت، حين خاضت معركة خاسرة، إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية، للتشكيك في الحقائق العلمية حول تغيّر المناخ ومسبباته. وإذا

كان الأميركيون يريدون استمرار الحصول على امدادات رخيصة لتمويل العادات الاستهلاكية المفرطة، فليس للدول المصدّرة مصلحة في هذا. ذلك أنّ النفط سيبقى المصدر الأساسي للطاقة خلال العقود المقبلة، ومن الأفضل بيع مليون برميل بسعر مئة دولار للبرميل الواحد، بدلاً من بيع مليوني برميل بثلاثين دولاراً. أما الحجة التي عرضناها لطلب اقتسام "ضريبة الكربون" بين الدول المستهلكة والدول المصدّرة، فهي أنّ الدول المنتجة تحتاج الى هذا الدخل الاضافي لتطوير أساليب انتاج النفط بما يحافظ على البيئة، ناهيك عن احتياجاتها، وهي جميعاً دول في طور النمو، إلى تطوير مؤسساتها وتنمية شعوبها اقتصادياً واجتماعياً، ودعم جيرانها من الدول الفقيرة حفاظاً على الاستقرار الاقليمي.

التقصير الفعلي كان من الدول الصناعية المستهلكة، التي تقاعست عن تطوير تكنولوجيات لاستخدام الطاقة بكفاءة، ومنع الهدر وتخفيف التلويث.

لكن التقصير الفعلي كان من الدول الصناعية المستهلكة، التي تقاعست عن تطوير تكنولوجيات لاستخدام الطاقة بكفاءة، ومنع الهدر وتخفيف التلويث. فالتلويث ينتج في الأساس عن الذين لم يضعوا ضوابط على الطلب، وليس عن الذين أمنوا العرض للحفاظ على استقرار الأسواق. ومن الظلم، مثلاً، أن نجد دراسة عن الأثر البيئي للنفط، وقد وضعت دولة الامارات في طليعة البلدان الملوثة، بناء على حجم انتاجها النفطي، الذي تصدّر معظمه للاستهلاك الخارجي في الدول الصناعية، وليس بناء على استهلاك الامارات الداخلي.

المبادرة الشجاعة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، بانشاء صندوق لأبحاث الطاقة والبيئة والتغير المناخي، هي بداية الاستجابة الجدية لهذا التحدي. لكن هذه المبادرة لا تأتي من فراغ، بل هي استمرار لنهج جديد يعبّر عن نظرة متطورة تؤمن بضرورة استثمار دخل النفط في العلم والتكنولوجيا. ألم يطلق الملك عبدالله منذ أسابيع مبادرته لانشاء "جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية"، برأسمال أولي يبلغ ألف مليون دولار؟ وقد بدأ العمل فعلاً لترى الجامعة النور سنة 2008.

وليست هذه مبادرة يتيمة في المنطقة العربية. فقبل شهور

أعلن الشيخ محمد بن راشد، نائب رئيس دولة الامارات وحاكم دبي، عن عزمه إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي برأسمال قدره عشرة بلايين دولار. وكانت أبوظبي قد أطلقت مبادرة "مصدر"، لتطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة. وهذه خطوة ذكية، لأن العالم العربي كله غني أيضاً بمصادر الطاقة المتجددة، التي علينا المشاركة في تطوير تكنولوجياتها، لنكون شركاء فعليين، لا مستوردين في مستقبل قد لا يتعدى عقوداً قليلة.

إنها مجموعة من المبادرات التي، إذا ما نفذت بعناية، كفيلة بأن تضع الوطن العربي على خريطة العالم الحديث. وهي مبادرات فذة، تعبّر عن رؤيا خلاقة للمستقبل. لكنها يجب ألا تحجب ضرورة القيام بخطوات سريعة موازية لمعالجة بعض المعضلات البيئية العاجلة والملحّة. فتطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة يجب ألا يُنسي حكوماتنا ضرورة ترشيد استخدام الطاقة التقليدية، في مصانعنا وبيوتنا ومكاتبنا وسياراتنا. وتوسيع القدرات في تحلية مياه البحر يجب ألا يحجب ضرورة ترشيد استخدام المياه ووقف الهدر فوراً، خاصة في بعض دول الخليج التي يفوق استهلاك الفرد من المياه فيها جميع المعدلات العالمية. ناهيك عن وضع قيود على مواصفات ناطحات السحاب الزجاجية التي تنمو كالفطر وسط قيظ الصحراء، فتمتص حرارة الشمس لتضاعف احتياجات الطاقة للتبريد، بدلاً من استغلال الشمس كمصدر متجدد للطاقة. لا يجوز اهمال المشاكل الآنية الملحة، التي يمكن حلها بتدابير فورية، في انتظار نتائج المشاريع الكبرى.

العالم العربي كله غني أيضاً بمصادر الطاقة المتجددة، التي علينا المشاركة في تطوير تكنولوجياتها، لنكون شركاء فعليين، لا مجرّد مستوردين.

لكننا اليوم على يقين أن العالم يتغيّر، ونحن نتغيّر معه... في الاتجاه الصحيح. ونحن نرى في هذه المبادرات الشجاعة استجابة لدعواتنا المتكررة إلى العرب بأن يتغيّروا، قبل أن يغيّرهم المناخ!

2007/12

عالِم في مجلس كافور

هل يمكن أن تتقدم مجتمعات لا تقدّر علماءها؟ هذا السؤال ألحّ علينا مؤخراً، خلال مناسبات شهدناها في المنطقة العربية، كان يفترض أن تكون لعرض تقارير علمية ومناقشة سياسات وطنية واقليمية بناء على نتائجها، فكادت تتحول إلى لقاءات اجتماعية لا تتعدى حدود العلاقات العامة.

محمد العشري، العالم العربي المصري الكبير المقيم في الولايات المتحدة، والرئيس السابق لصندوق البيئة العالمي، وصاحب السمعة الطيبة الذائعة في أرجاء الدنيا، دُعي الشهر الماضي إلى تقديم نتائج تقرير التنمية البشرية، الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الانمائي، في اجتماع لأحد المجالس الوزارية الاقليمية في القاهرة. وكانت المرة الأولى التي يتم فيها عرض التقرير المهم في العالم العربي، وهو يركّز هذه السنة على قضية تغيّر المناخ.

مناسبات كان يفترض أن تكون لعرض تقارير علمية ومناقشة سياسات وطنية واقليمية جادّة، فكادت تتحول إلى لقاءات اجتماعية.

وقف العشري، بقامته العلمية والجسدية الطويلة على المنبر، وأعلن أنه سيقدم عرضه الشفهي بالانكليزية، يصاحبه النص بالعربية على شاشة كبيرة أُعدت خصيصاً لذلك، مع ترجمة فورية لمن يهمه الأمر.

واحد من ممثلي الدول، التي لم تشتهر باتقانها اللغة العربية، اعترض احتجاجاً، وهو ينفث دخان سجائره المتتالية حول طاولة الاجتماعات في القاعة المغلقة: "كيف يُسمح لهذا العربي المصري الأصل أن يتحدث بالانكليزية في اجتماع عربي؟" عبثاً حاول العشري، بتواضع العلماء، أن يشرح أنه أعد النص الشفهي باللغة الانكليزية لأنه يعتمد على أصل التقرير، وقام بترجمته إلى العربية لتسهيل متابعته على الشاشة، والاستماع إليه عبر الترجمة الفورية، وأنه يعتذر عن ضعف لغته العربية بعد عقود من الاقامة والعمل في الخارج. لكن الاستاذ صاحب السيجارة أصرّ على متابعة تلقين العشري دروس اللغة.

مندوب دولة أخرى علّق من الجانب المقابل للطاولة المستديرة

أن لا حاجة للاستماع إلى عرض للتقرير، إذ أنه "قديم وتم عرضه مرات عديدة سابقاً". ويبدو أنه خلط هذا التقرير الجديد حول تأثير تغير المناخ على التنمية البشرية، مع تقارير عن مواضيع أخرى تم اعلانها خلال الشهور الماضية.

وسط هذا النقاش، كان العالم الكبير المتواضع، الآتي خصيصاً من واشنطن لمخاطبة الاجتماع، يستمع غير مصدّق لما يحصل. وبتواضع العلماء أيضاً، استجاب، وقدّم نتائج التقرير ارتجالاً، بما تيسّر له من ذاكرة للغة العربية، تاركاً ملاحظاته المكتوبة المعدَّة بدقة جانباً. وكان في التقرير أحدث المعلومات عن آثار تغيّر المناخ على المنطقة العربية، من المحيط إلى الخليج. فهل من يسمع؟

في صالة أحد الفنادق الكبرى، بعد ساعات على "محنة" العشري، وفي مكان ليس ببعيد، اجتمع مئات المدعوين حول طاولات الطعام، لحضور "إطلاق" تقرير حول وضع البيئة. هذه المناسبة كانت بالفعل إعادة تدوير لمجموعة "إطلاقات" سابقة للتقرير نفسه، الذي وُزّع ونُشر وأُعلن في مؤتمرات صحافية منذ عدة أسابيع. لكن ما جذب الجمهور إلى الحضور كان وعداً بحديث ونقاش مع الدكتور مصطفى كمال طلبه، رائد البيئة المصري العربي العالمي.

في التقرير أحدث المعلومات عن آثار تغيّر المناخ على المنطقة العربية، من المحيط إلى الخليج. فهل من يسمع؟

حضر أصحاب المعالي والسعادة فتصدّروا القاعة. بدأ الحفل بمجموعة من الكلمات الترحيبية والتقديمية المطولة، تلتها مجموعة أخرى من الخطب البروتوكولية، ما إن انتهت حتى كانت ساعة ونصف ساعة من الزمن قد انقضت. حتى هذه اللحظة، لم يكن الحضور قد سمعوا شيئاً ملموساً عن التقرير المزمع "إطلاقه".

قام أصحاب المعالي والسعادة مغادرين القاعة، إيذاناً بانتهاء المراسم البروتوكولية. بدأ اعلان النقاط الرئيسية في التقرير، وبعد الدقائق الأولى من فيلم تسجيلي عنه، ضج الحضور ضجراً، فتوقف العرض بلا انذار.

إثر ساعتين من المقدمات، ومن كلمات المديح الشخصي التي سبقتها، وكأن مجلس كافور بُعث حيّاً، كاد الناس ينسون أن

بينهم عالماً هو الدكتور مصطفى كمال طلبه، هو بالذات من جاؤوا للاستماع إليه. وبتواضع العلماء، اعتلى طلبه المنبر، وقدم أدق المعلومات والتحاليل عن تحديات البيئة العربية، في حديث شائق أنسى الحضور محنة الساعتين السابقتين. وتجاوب الجمهور في حوار مفتوح لم يقلّ حرارة عن حديث طلبه.

من كل أصحاب المعالي والسعادة، وحده وزير الري والموارد المائية المصري الدكتور محمود أبو زيد بقي يستمع إلى الدكتور طلبه. هذا الوزير العالم يدرك أن المعرفة لا حدود لها، فيما يبدو أن الآخرين ختموا أبواب المعرفة.

بانتهاء اجتماع القاهرة، وفي غفلة عن أصحاب المعالي، غادر مصطفى طلبه الى أوسلو، لحضور حفل تسليم جائزة نوبل للسلام لآل غور واللجنة الحكومية الدولية للتغير المناخي، كضيف شرف، لأنه، كما جاء في الدعوة، عراب العمل البيئي الدولي، الذي كان قبل عشرين عاماً وراء تأسيس اللجنة الدولية للتغير المناخي.

عفواً محمد العشري. نعرف الآن لماذا تبقى مهاجراً، ولا نلومك. وشكراً مصطفى كمال طلبه، لأنك تقودنا في تحدّي جدار الجهل البيئي.

عفواً محمد العشري. نعرف الآن لماذا تبقى مهاجراً، ولا نلومك. وشكراً مصطفى كمال طلبه، لأنك تقودنا في تحدّي جدار الجهل البيئي.

2008 / 1

بالعلم نواجه إسرائيل

أذكر يوم دخلت قبل سنوات إلى مكتب الدكتور محمد القصاص في جامعة القاهرة، فوجدت العالم الجليل غاضباً، على غير عادته. كان على طاولته تقرير من منظمة زراعية عالمية عن استصلاح الأراضي الجافة، وفيه أن مراكز أبحاث إسرائيلية تتولى التدريب في عشرات الدول الافريقية على تقنيات الزراعة الملحية والري بالتنقيط، بناء على أساليب طورتها ونفذتها في الأراضي العربية الصحراوية المحتلة. "لماذا يسبقنا الاسرائيليون في هذا المجال"، تساءل القصاص، "وماذا يمنع الدول العربية من أن تكون هي الرائدة في تطوير أساليب حديثة في الزراعة الملحية والري واستزراع الصحراء، لاستخدامها في المنطقة العربية وتعميمها؟" وتابع: "صحيح أن هناك مراكز أبحاث مختصة في العالم العربي، لكن نياتها حسنة وفعاليتها محدودة، لضعف التمويل والعجز عن استقطاب الخبرات، ونادراً ما تنجح في تعميم أفكارها من خلال تطبيقات واسعة النطاق على أرض الواقع". عقب فورة الغضب هذه، كتب القصاص سلسلة مقالات في "البيئة والتنمية" عن البحث العلمي التطبيقي في العالم العربي، على أمل أن يجد من يسمع ويفعل. تذكرت هذه الواقعة في مثل هذا الوقت من العام الماضي، أثناء انعقاد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة "يونيب". فقد عُرضت في جلسة تشاورية لوزراء البيئة العرب، على هامش اجتماعات نيروبي، وثيقة كان وقعها في كانون الثاني (يناير) 2007 مدير "يونيب" التنفيذي آخيم شتاينر مع السفير الاسرائيلي في نيروبي، باسم حكومته. وهي عبارة عن "مذكرة تعاون" بين الطرفين، يكلّف "يونيب" بموجبها "مركز التعاون الانمائي الدولي"، التابع لوزارة الخارجية الاسرائيلية، المساعدة في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات من خلال برامج تدريب في الدول النامية.

ماذا يمنع الدول العربية من أن تكون هي الرائدة في تطوير أساليب حديثة في الزراعة الملحية والري واستزراع الصحراء؟

جاء الاعلان عن هذه المذكرة حافلاً بالتناقضات، في محتواه وتوقيته على السواء. فقد تم التوقيع في السابع من كانون الثاني (يناير) 2007، قبل أيام من اعلان المدير التنفيذي ليونيب، من العاصمة الألمانية برلين، نتائج التقرير الذي أعده البرنامج عن آثار حرب صيف 2006 في لبنان. والمعلوم أن اسرائيل تتحمل المسؤولية الكبرى للتدمير البيئي، الذي نتج عن قصفها الهمجي للمنشآت الحيوية والبنى التحتية، بما فيها مستودعات النفط التي تسربت محتوياتها إلى البحر المتوسط، متسببة بأفظع كوارث التلوث البحري في تاريخ المنطقة. ناهيك عن ملايين القنابل العنقودية غير المنفجرة، التي حوّلت مناطق زراعية شاسعة إلى صحارى جدباء، وما زالت تقتل المواطنين. لقد جاءت المذكرة وكأنها مكافأة لاسرائيل على جرائمها.

خسر لبنان بغيابه فرصة نادرة لعرض قضيته أمام أهمّ محفل بيئي دولي.

المفارقة الثانية أن البلد المعني، لبنان، كان غائباً عن الاجتماع البيئي الدولي السنوي، وهو نادراً ما شارك في هذا اللقاء المهم. لكن في تلك الدورة بالذات، خسر لبنان بغيابه فرصة نادرة لعرض قضيته أمام أهمّ محفل بيئي دولي.

عقب اجتماعهم التشاوري قبل سنة، شكل الوزراء العرب وفداً قابل مدير "يونيب" التنفيذي، للاحتجاج على مذكرة التفاهم مع إسرائيل. أجاب شتاينر أن اسرائيل عضو في الأمم المتحدة وفي المجلس التنفيذي لـ"يونيب"، ولا يمكن منعها، بهذه الصفة، من التعاون في مشاريع مع البرنامج. وأوضح أن المركز الاسرائيلي المعني ينفذ برامج في 140 دولة، بينها دول عربية. وإذ شدد على أن اتفاق التعاون ليس "حصرياً"، طلب من الوزراء العرب اقتراح مراكز عربية للبحث العلمي مؤهلة للقيام بالتدريب على نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، لتوقيع مذكرات تعاون معها.

في نهاية 2007، اجتمع مجلس وزراء البيئة العرب في دورته السنوية في القاهرة، حيث طُرح الموضوع مجدّداً، من خلال خطب ناريّة، معظمها لم يستند إلى خلفية الموضوع وتفاصيله. من الوجهة السياسية، القضية تحتاج بلا شك إلى متابعة وضغط، بالتعاون مع مجموعة الدول النامية الصديقة، التي لا

بد من استقطابها لنجاح أي مسعى في هذا الاتجاه. أما من الناحية العلمية، فنتساءل مع الدكتور القصاص: ماذا فعل العرب لتثبيت موقعهم في مجال البحوث العلمية وتطبيقها بنجاح في بلدانهم، قبل تصديرها؟

في العشرين من الشهر الحالي، يعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجلسه السنوي في موناكو. نأمل أن يتمكن العرب هذه المرة من اقتراح اتفاقات تعاون مع مراكز علمية عربية لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات. هكذا تكون المواجهة.

2008/2

الهروب من البيئة... إلى الأمام

عمّال في أحد بلدان المنطقة، غير الموصوفة بالفقر، أضربوا الشهر الماضي احتجاجاً على شروط السكن السيئة التي توفّرها لهم شركة مقاولات كبرى يبنون لها جزيرة اصطناعية. فكل ستة منهم ينامون في غرفة لا تتجاوز مساحتها 16 متراً مربعاً، وتفتقر الى أبسط الشروط الصحية. الجواب جاء سريعاً من الادارة الرسمية المعنية، بأن القانون يسمح بتخصيص مترين مربعين فقط لكل عامل، ما يعني أنه يمكن وضع ثمانية عمال بدل ستة في الغرفة الواحدة. وبحساب بسيط، فمجرّد ترتيب ثمانية أسرة في صفوف متراصة لا يترك أي فراغ لممرّ واحد حتى.

عقب نشر هذه المعلومات، كنا ننتظر أن يبادر المسؤولون إلى إجراءات فورية تفرض الحد الأدنى من الشروط الصحية، التي قد لا تصل الى تخصيص عشرة أمتار مربعة للشخص كما في الدول الغربية، ولكن لا تقل بالتأكيد عن ستة أمتار. غير أن الردّ جاء من هيئة محلية طرحت مشروعاً لانشاء "مركز دولي"، هدفه وضع مقاييس ومواصفات للأبنية الصحية الخضراء، يخدم كل دول العالم! وإلى أن يتم انشاء هذا المركز، في عشر سنين أو عشرين، هذا إذا رأى النور وطُبّقت مواصفاته، فلا بأس بأن يستمر تكديس العمال في غرف نوم مكتظة، حتى ينتهي "تبليط" جميع البحار بالجزر الاصطناعية!

لا بأس أن يستمر تكديس العمال في غرف نوم مكتظة، حتى ينتهي "تبليط" جميع البحار بالجزر الاصطناعية!

وما دمنا في حديث الجزر والبحار، فقد انطلقت مؤخراً حملة ترويجية واسعة لانشاء منظمة مختصة بالتطوير "المستدام" لسواحل العالم، على أسس تحفظ سلامة البحار والشواطئ وخصائص المجتمعات المحلية. هذه مبادرة طموحة وذات أهداف نبيلة، لا بد من دعمها. لكن اللافت أن من يقف وراءها مجموعة من المطوّرين العقاريين، الذين بنوا بعضاً من المشاريع الأكثر إثارةً للجدل من حيث سلامة الشروط البيئية. وما زالوا يرفضون نشر نتائج دراسات الأثر البيئي لمشاريعهم،

على اعتبار أنها من الأسرار التجارية والوطنية. كما لم يعلنوا أي التزام جدي بتحسين الشروط البيئية لمشاريعهم، قبل العمل على حل مشاكل "الكوكب الأزرق".

وفي إطار الحديث عن آليات التنمية النظيفة والاقتصاد الأقل انتاجاً للكربون، قامت مبادرات رائدة في بعض دول المنطقة العربية، تتخذ أيضاً أبعاداً دولية وتضع أهدافاً كبرى للمساهمة في "انقاذ الأرض"، عن طريق تطوير تكنولوجيات مجدية في انتاج الطاقة واستخدامها. هذه أيضاً أهداف نبيلة، إذ لا بد من أن نكون جزءاً من المساعي الدولية. لكن إلى أن تؤتي هذه المبادرات ثمارها، ما زالت مجتمعاتنا بين الأكثر تبذيراً للطاقة، اذ تعتمد أنماط إنتاج واستهلاك قد تكون الأقل كفاءة في العالم.

إلى أن تؤتي هذه المبادرات ثمارها، ما زالت مجتمعاتنا بين الأكثر تبذيراً للطاقة، اذ تعتمد أنماط إنتاج واستهلاك قد تكون الأقل كفاءة في العالم.

خلال الاجتماع السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في موناكو الشهر الماضي، قدّمت مجموعة من المستثمرين الشباب عروضاً لمشاريع محلية أطلقوها في بلدانهم. برباره جايمس من نيجيريا، الرئيسة التنفيذية لشركة "هنشو" المالية، تحدثت عن انشائها صندوقاً يستثمر في تكنولوجيات الطاقة النظيفة في إفريقيا، بحجم أعمال يبلغ أربعمئة مليون دولار، تصل خدماته الى 800 شركة. آندرو إتواير عرض أعمال الشركة التي أسسها في غانا، لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المصانع والمكاتب والمنازل. هاريش هاند، رئيس شركة سيلكو للطاقة الشمسية في الهند، شرح كيف تمكنت شركته من تأمين الطاقة النظيفة لمئات آلاف البشر في المناطق النائية. ولم تقتصر الأمثلة الناجحة على القطاع الخاص، اذ قدم حاكم بانكوك، عاصمة تايلاند، عرضاً لبرنامج باشرت مدينته تنفيذه بنجاح لتخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون فيها بمعدل 15 في المئة مع حلول سنة 2012. هذه نماذج لمبادرات رائدة، تعمل مع الناس وتستلهم المستقبل، بينما تساهم في حل مشاكل الحاضر.

المبادرات الكبرى التي تحدثنا عنها في المنطقة العربية مطلوبة وتستحق الدعم ونتمنى لها النجاح. لكن الخوف أن يتحول الكلام عن مشاريع كبرى للمستقبل إلى غطاء لتجنُّب وضع حلول عاجلة لمعضلات الحاضر، التي نعيش معها كل يوم. ما لم نهتم

فوراً بمعالجة مشاكلنا البيئية العاجلة، فسوف تبقى المشاريع الكبرى هروباً الى الأمام.

2008/3

البيئة في وسائل الاعلام العربية

بعد الدراسة الأولى حول الاعلام البيئي العربي، التي قدمها نجيب صعب عام 1987 إلى جامعة الدول العربية بتكليف من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأصبحت المرجع الأهم في هذا الموضوع، يعود اليوم ليستعرض موقع البيئة في وسائل الاعلام ويحلل مستوى مواضيعها وطرائق معالجتها. الكثير تغيّر خلال عشرين سنة، فتبدّل وجه العالم والمنطقة العربية، وتطورت النظرة الى البيئة والتنمية، فدخلت البيئة بنداً على جدول أعمال الحكومات. وفي حين كنا بالكاد نجد اشارة الى البيئة في الصحافة العربية، نجد اليوم أن كثيراً من الصحف خصصت صفحات للبيئة، وهي بدأت تدخل في النشرات الاخبارية والتحقيقات والبرامج الحوارية في الاذاعة والتلفزيون، فضلاً عن ثورة المعلومات التي أطلقتها شبكة الانترنت. تحصي الدراسة نحو خمسين مجلة ونشرة دورية ذات عناوين بيئية، وعشرات الصفحات البيئية في الصحف اليومية، ومئات مواقع البيئة على الانترنت، وتثبت نماذج من صفحاتها ومضامينها. لكنها أيضاً تحلل المحتوى والمعالجة، وتقترح خطة عمل لتطوير هوية الاعلام البيئي العربي، الذي ما برح معظمه في طور الهواية، وتحويله إلى احتراف. أما القسم الأخير من الكتاب فيحتوي على مختارات من مقالات افتتاحية نشرها نجيب صعب خلال السنوات الثلاث الماضية في "البيئة والتنمية" وثماني صحف عربية، وكان لها أثر في السياسات والبرامج البيئية لحكومات عربية ومنظمات.

نجيب صعب ناشر ورئيس تحرير "البيئة والتنمية"، المجلة البيئية الأوسع انتشاراً في العالم العربي. أمين عام المنتدى العربي للبيئة والتنمية، المنظمة الاقليمية غير الحكومية التي تجمع قطاع الأعمال والخبراء وهيئات المجتمع الأهلي ووسائل الاعلام. مؤسس ورئيس مركز الشرق الأوسط للتكنولوجيا الملائمة. مهندس معماري ومستشار في شؤون البيئة والتنمية. أستاذ جامعي محاضر، عمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أواخر السبعينات، تحت ادارة الدكتور مصطفى كمال طلبه، وتولى منذ ذلك الوقت، إلى جانب عمله الهندسي، مهمات استشارية عدة لبرنامج البيئة ومنظمات دولية وحكومات. منحته الأمم المتحدة عام 2003 جائزة "العالميون الخمسمئة" تقديراً لجهوده في اطلاق نهضة بيئية عبر العالم العربي من خلال مجلة "البيئة والتنمية" وبرامجها.

ISBN 9953-437-21-1

9789953437216

المنشورات التقنية